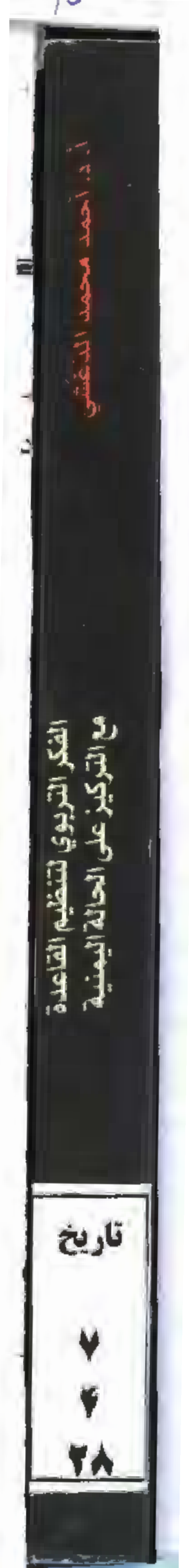


الفكر التربوي لتنظيم القاعدة
مع التركيز على الحالة اليمنية

(دراسة تقويمية)

مركز الدين والسياسة للدراسات

الانتشار العربي


أ.د. احمد محمد الدغشي
الفكر التربوي لتنظيم القاعدة
مع التركيز على الحالة اليمنية
تاريخ
٧
٤
٢٨

الفكر التربوي لتنظيم القاعدة
مع التركيز على الحالة اليمنية
(دراسة تقويمية)

غـدت التنظيمات (الجهاديـة) اليـوم جـزءاً من الخطـاب الإسلامي المعاصر، بصرف النظر عن جانب الاتفاق أو الاختلاف حـول أيديولوجياتهـا وأطاريحهـا وأساليبها في عمليـة التغيير المجتمعـي. وإذا استثنينا الجماعات المجاهـدة حقاً الخارجـي للعـدو الغازي أو المهـدد لبعض ديار المسلمين ومجتمعاتهـم من وصـف العنف او (الإرهـاب). ذاك الـذي يطلق من قبـل قـوى الاستعمار الحديث، ومن يدور فـي فلكهـم من الأنظمة الرسمية، وبعض التيارات والأفـراد وجماعات الغلـو العلمانيـة. وكذا تلك (الإسلاميـة) المتخمة بالفكر (الإرجانـي)، وما توصف بأحزاب (الـولاة): فـإن من المنطقي أن يُرفـع تساؤل كبيـر عن التربيـة فلسفة لدى هذه الجماعات، ومستند الأيديولوجيا التي كل تُحدث هـذه العواصف والبراكين فتقذف بحممهـا مثل هذه التنظيمات فـي غير ما قطر، وبالأخص الجزيرة العربيـة، وقلبها اليمن. وإن كان الملاحظ أن النتيجة ترتدّ على الذات غالباً قبل الآخر. فتعمل فيها تقتيلاً وتمزيقاً وانهـاكاً. بل لايكاد الآخـر يصيب المحـارب منهـا إلا اليسير؟ ثـم ما المرتكزات التربويـة الفكريـة للقاعـدة بصورة عامة، وفي اليمن على نحو أخص.

وتأتـي هـذه الدراسـة وقد بلغت تعقيدات الوضـع التربـوي والفكري والسياسـي والأمني والعسكري والاقتصادي والاجتماعي فـي المنطقـة ذروته، لاسيما بعد الإعلان عن مقتل زعيم تنظيم القاعدة: أسامة بن لادن. وعلاوة على ظاهـرة الثورات الشعبية التي تغشى المنطقـة اليـوم وما تمثِّلـه من تحدٍّ مباشـر لمشـروع القاعدة ومنهجها


ISBN 978-614-404-277-9
9 786144 042779



أ. د. أحمد محمد الدَّغَشِي

أستاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها

كلية التربية ـ جامعة صنعاء

الفكر التّربوي لتنظيم القاعدة مع التركيز على الحالة اليمنية

(دراسة تقويمية)







الفكر التّربوي لتنظيم القاعدة مع التركيز على الحالة اليمنية

(دراسة تقويمية)

أ. د. أحمد محمد الدَّغَشِي

أستاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها

كلية التربية ـ جامعة صنعاء



الرياض ـ المملكة العربية السعودية

الدور 18 ـ برج الفيصلية

طريق الملك فهد ـ منطقة العليا

ص.ب 241686 ـ الرياض 11322



ص.ب: 113/5752

E-mail: arabdiffusion@hotmail.com

www.alintishar.com

بيروت ـ لبنان

هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150

ISBN 978-614-404-277-9

الطبعة الأولى 2012

الفهرس



تقديم

في الوقت الذي أصبحت فيه التنظيمات الجهادية جزءًا مهمًا لا يمكن تجاهله من الخطاب الإسلامي في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل أخص حيث شكلت العناصر العربية بالأساس نقطة الانطلاق والقيادة والتنظير قبل أن تتجاذبها أطراف أخرى التقت مع النهج نفسه ووظفته في سياقات مختلفة، بات من المهم جدًا أن لدى الباحثين والمتخصصين والمهتمين بدراسة فكر هذه الأيديولوجيات أن يتم التعمق في فهم ودراسة الفلسفة التربوية لدى هذه الجماعات خصوصًا في الخليج واليمن، ومستند الأيديولوجيا التي تُحدِث كل هذه العواصف والبراكين فتقذف بحممها مثل هذه التنظيمات التي يتزعمها «تنظيم القاعدة» ونظرًا لأهمية الجانب التربوي في فهم آلية تفكير هذه الجماعات فقد كان لدى المؤلف منهجية علمية في تأليفه هذا الكتاب تعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي الارتباطي، وذلك لاعتماده على وصف الفكر التربوي لدى هذا التنظيم.

ومساهمة من مركز الدين والسياسة للدراسات في العمل على تعزيز الوسطية ومحاربة الغلو والتطرف بصوره وأشكاله كافة كانت هذه الدراسة **في الفكر التربوي لتنظيم**

القاعدة مع التركيز على الحالة اليمنية * (دراسة تقويمية) للدكتور أحمد محمد الدَّغَشِي أستاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها بكلية التربية بجامعة صنعاء التي حاول من خلالها المؤلف الوقوف على أهم المرتكزات التربوية لتنظيم القاعدة بصورة عامة، وفي اليمن على نحو أخص وبحكم تخصص المؤلف في الفكر التربوي كانت أهمية هذا الكتاب الذي يعد الأول من نوعه في مناقشة هذ الجانب.

المدير العام لمركز الدين والسياسة للدراسات

عثمان طارق القصبي

مقدّمة الطبعة الأولى(*)

غدت التنظيمات (الجهادية) اليوم جزءًا من الخطاب الإسلامي المعاصر، بصرف النظر عن جانب الاتفاق أو الاختلاف حول أيديولوجياتها وأطاريحها وأساليبها في عملية التغيير المجتمعي. وإذا استثنينا الجماعات المجاهدة حقًّا للعدو الخارجي الغازي أو المهدّد لبعض ديار المسلمين ومجتمعاتهم من وصف العنف أو (الإرهاب)، ذاك الذي يطلق من قِبل قوى الاستعمار الحديث، ومن يدور في فلكها من الأنظمة الرسمية، وبعض التيارات والأفراد وجماعات الغلو العلمانية، وكذا تلك (الإسلامية) المتخمة بالفكر (الإرجائي)، وما توصف بأحزاب (الولاة)؛ فإن من المنطقي أن يُطرح تساؤل كبير عن فلسفة التربية لدى هذه الجماعات، ومستند الأيديولوجيا التي تُحدِث كل هذه العواصف والبراكين فتقذف بحممها مثل هذه التنظيمات في غير ما قطر، وبالأخص الجزيرة العربية، وقلبها اليمن، وإن كان الملاحظ أن النتيجة ترتدّ على الذات غالبًا قبل

(*) يشكر الباحث مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية على تعاونه مع الباحث في إعداد هذه الدراسة، وتزويده ببعض المصادر والمراجع اللازمة، ويخص بالشكر الأعزاء: محمّد سيف حيدر، وخالد الرمّاح، وعايش عوّاس.

الآخر، فتعمل فيها تقتيلًا وتمزيقًا وإنهاكًا، بل لايكاد يصيب الآخر المحارب منها إلا اليسير؟ ثم ما المرتكزات الفكرية التربوية للقاعدة بصورة عامة، وفي اليمن على نحو أخص؟

وتأتي هذه الدراسة وقد بلغت تعقيدات الوضع التربوي والفكري والسياسي والأمني والعسكري والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ذروتها، لاسيما بعد إعلان مقتل زعيم تنظيم القاعدة: أسامة بن لادن في (28 جمادى الأولى 1432هـ الموافق 2/ 5/ 2011م) بالقرب من العاصمة الباكستانية إسلام آباد. وعلاوة على ظاهرة الثورات الشعبية التي تغشى المنطقة اليوم ـ واليمن في موقع الصدارة بينها ـ وما تمثّله من تحدٍّ مباشر لمشروع القاعدة ومنهجها، بالنظر إلى مشروع الثورات السلمي ومنهجه الفاعل المضادّ لفلسفة القاعدة في عملية التغيير المجتمعي؛ فإنّ هناك جملة من التحدّيات الداخلية والخارجية التي تعصف بالجزيرة العربية وبجزء غير قليل من العالم العربي والإسلامي ـ على نحو عام ـ يأتي في مقدّمتها: تواصل ظاهرة العنف والعنف المضاد بين بعض القوى والجماعات (الإسلامية) وفي مقدّمتها: تنظيم القاعدة، وبين الأجهزة الأمنية وقوّات الجيش، بحيث تحوّلت المواجهة بين الطرفين في بعض الأقطار كاليمن ـ مثلًا ـ إلى حالة احتراب داخلية حقيقية، تعدّت ضحاياها الطرفين إلى عدد هائل من الأبرياء والمدنيين من الأطفال والشيوخ والنساء في قراهم، بل حتى في مضاجع نومهم، ولا أحد يملك القدرة على التنبؤ الدقيق بعواقب تفاقم هذا المشهد، لاسيما بعد الانفلات

الأمني الذي شهدته اليمن أثناء الثورة الشعبية التي انطلقت في منتصف شهر فبراير 2011م، وخصوصًا عقب ما تردّد من سيطرة عناصر القاعدة وبعض المجموعات المسلّحة على بعض المناطق، كما في محافظة أبين ـ على سبيل المثال ـ عقب تفجير مصنع 7 أكتوبر للأسلحة هناك، يوم 27/ 3/ 2011م، مما أدّى إلى مقتل نحو 200 وإصابة العشرات، حيث سيطرت عناصر نُسبت إلى القاعدة على المصنع وفق تصريح بعضهم[1].

بعد أن تخلّى الجيش عنه رسميًا، وما يرمز إليه ذلك من سيطرة فعلية لتلك المجموعات المصنّفة على القاعدة.

وهنا يشار إلى أنّه إذا كانت عمليات العنف قد بلغت أوج عنفوانها في منطقة القبائل بـ(وزيرستان) في باكستان؛ فإن أخطر ما في الأمر ـ إذا ظلّت السياسة الأمنية والعسكرية على هذا النحو ـ أن ينتقل سيناريو المجازر التي ترتكب هنالك بحق عشرات القرى الآمنة وساكنيها المدنيين إلى بعض البلدان ذات الطبيعة المشابهة، وقد بدت إرهاصاتها بل تجلّياتها على الأرض من خلال جملة من العمليات التي تمت في الآونة الأخيرة في مناطق مختلفة من الجغرافيا اليمنية، كجزء من التنسيق الأمني الذي تسلكه الإدارة الأمريكية في عهد (أوباما)، مع حليفاتها في المنطقة، ضد تنظيم القاعدة أو التنظيمات

(1) راجع: أبو أسامة الأبيني، إيضاحات حول ماجرى في مصنع الذخيرة في أبين، شبكة أنصار المجاهدين، http://www.as-ansar.com/vb/showthread.php?t=35371.

(العسكرية) المفترضة، وزاد من حدّة ذلك وانتقال أثره الإعلامي والسياسي إلى صفوف المعارضة السياسية والشارع ـ بصورة عامة ـ ما نشرته وثائق (ويكي ليكس) الشهيرة من قيام تنسيق أمني على أعلى المستويات بين النظام السياسي اليمني ـ بوجه خاص ـ وبين الإدارة الأمريكية، إلى حدّ التصريح المنسوب إلى رئيس الجمهورية بأن يتم ضرب أهداف في العمق اليمني من قبل القوات الأمريكية ـ كما في أحداث شبوة وأبين على سبيل المثال أواخر عام 2009م ـ ولتذهب ضحاياه أيّ أعداد من المدنيين والأبرياء، فالتخريج الرسمي جاهز وفق رواية مفادها أن ذلك من عمل أجهزة الأمن اليمنية، في مباغتتها لعناصر القاعدة، إلى الحدّ الذي يصرّح فيه نائب رئيس الوزراء للشؤون الأمنية الدكتور رشاد العليمي بأنه قد كَذَب (هكذا صرّحت الوثائق) على مجلس النواب اليمني الذي استدعى الحكومة لتكشف خلفيات تلك العمليات ـ بأن لاعلاقة للأمريكان بذلك، بل هو صناعة خالصة لأجهزة الأمن والقوات اليمنية!! ومن يدري فقد لا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل ينتقل إلى غيره، ثم إلى مشاهد (سيناريوهات) جديدة! ولا شك أن المستفيد الأكبر من ذلك هو العدو الصهيوني والاستعمار الجديد المتمثل بقوى الغطرسة الكبرى، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تلك التي ساهمت سياستها الخارجية بقسط وافر، في خلق هذه الظاهرة وتناميها على نحو غير مسبوق، وهو ما يعني انعكاس ذلك كلّه على الوضع التنموي بكل مجالاته التربوية والثقافية والاقتصادية

والصحية والاجتماعية، أي تراجع عملية التنمية المحدودة لمصلحة حالة التخلّف الشامل!

ومع أن عوامل استشراء ظاهرة العنف معقّدة ومتداخلة؛ لكن يبدو أنه إذا استمرت سياسة الأنظمة السياسية في منطقتنا في مربع الفساد المتغوّل في مفاصل أجهزتها يومًا بعد آخر، واستمرت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في انتهاج سياسة الغطرسة وفرض حالة التبعية على الأنظمة السياسية التابعة لها في المنطقة، فتغض الطرف عن كل أوجه الفساد فيها، مادامت تنفّذ أجندتها التي تضمن لها إطباق الهيمنة على مقدّرات الشعوب وثرواتها؛ ولا تقف منها موقفًا عادلًا إلا حين تدرك أن الشعوب قد أطبقت عليها، وأن مصيرها إلى زوال حتمي، على نحو ما فعلته الإدارة الأمريكية والغرب الأوروبي بعامة في أحداث تونس ومصر وليبيا واليمن... إلخ؛ فإن حالة التذمّر وتصاعد ظاهرة العنف لن تقف عند حدّ جماعة أو تنظيم، وستتحول تنظيمات (العنف) ـ وفي مقدّمتها تنظيم القاعدة ـ إلى مصدر إلهام روحي وفكري وتربوي لكل من يحس بمظلومية، أو يشعر بانتهاك لحقوقه، أو يتعرّض لقهر من هذا الطرف أو ذاك، ولا يجد إنصافًا، أو يظفر بعدل، من السلطات (الدستورية)، حتى لو قتل زعيمها الأول أو من يليه، فإن ذلك لايؤثر في مسارها، مادامت عوامل بقائها واستمرارها مستمرة باستمرار الواقع البائس، والسياسة الدولية الاستكبارية، ولا سيّما سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم سيغدو تنظيم القاعدة، وكل تنظيمات العنف في نظره جماعات (شرعية)، و(وطنية)

و(قومية)، يرجى فيها (الخلاص)، بل قِبلة يتجه نحو محرابها كثيرون ممن (يئسوا) من المؤسسات المدنية، في ظل الوضع غير السويّ، وهو ما يعني - من الجانب الآخر - استمرار دوّامة الاقتتال والعنف الداخلي، لمصلحة المشروع الصهيوأمريكي بوجه أخص، ذاك الذي أعلن ذلك صراحة تحت عنوان تبنيه لما وصفه بـ (الفوضى الخلاّقة)، و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[1] والله من وراء القصد.

أ.د أحمد محمد الدَّغَشِي - استاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها - كلية التربية - جامعة صنعاء - اليمن
صنعاء في رجب 1432هـ الموافق يونيو / حزيران 2011م
addaghashi@yemen.net.ye

(1) سورة ق، الآية: 37.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدّمة

يدور جدل في الأوساط العلمية والفقهية والتربوية عن الحالة (العلمية الشرعية) لقيادات تنظيم القاعدة بمستوياتها المختلفة وكذا أفرادها، من حيث عملية التنشئة والتكوين، وعملية التأهيل العلمي، ومصادر المعرفة المعتمدة، وشخصياتها المعتبرة، والمستوى (الشرعي ـ التخصّصي) لهم جميعًا، وعن فلسفة التربية، وأبرز مرتكزات الفكر التربوي عندها، وهو ما يتضمّن مسلكها في العلاقة بين أفراد هذه الجماعة وكل مختلف معها، سواء كان من أبناء دينها، أم من غير المسلمين، وفي مقدّمة الطرف الأول فئة علماء الشريعة والمفكّرين الإسلاميين والمجاهدين بحق ضدّ المحتل الغازي، وسائر الفئات ذات الصلة بالفكر والمعرفة والثقافة في إطار المجتمع الإسلامي في كل قطر، ذلك أن حجم الأحكام التي تطلقها القاعدة، ويتبناها أفرادها تتصل بأخطر القضايا الشرعية بعد الدين وهي النفس الإنسانية المعصومة،

بوصفها كليّة كبرى من كليّاته، والمقصد الثاني من مقاصد الشريعة، وكل الاجتهادات والآراء ما عداها قد تهون إذا ما قورنت بمسائل الدّماء، وإزهاق الأرواح البريئة، أو التسبّب بها، بمجرّد الظن، أو الاجتهاد الفردي، أو حتى اجتهاد ذوي الرأي الواحد، لأنهم في إطارهم الواحد قد اجتمعوا على أساس إيمانهم بالفكرة الخطيرة ذاتها، قبل بحثها على النحو المنضبط، فكانوا أبعد ما يكونون عن أن يناقشوا مشروعيتها من عدمها، نقاش المجتهدين الأحرار، بناء على مؤهلات الاجتهاد، وشرائط البحث، وقواعد التأصيل، وفي الحديث الصحيح أنّه «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه، مالم يصب دمًا حرامًا»[1]، وفي الحديث الآخر: أنّه «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»[2]. ولاحظ أن الحديثين يكمل كلاهما الآخر، ويعضد الرؤية الكليّة لحرمة الدماء وكرامة الآدميين بمعزل عن أديانهم وأجناسهم، إذ الأول عام في كل نفس بريئة قُتلت بغير حق، مسلمة كانت أم خارج إطار هذه الدائرة، والثاني خُصّص للمسلم، بحيث ـ والله أعلم ـ يبُرز لنا النبي ﷺ الخطورة على أشدّها، إذ حين تقع الاستهانة بحرمة دماء الأبرياء، في إطار الآخر البعيد وهو غير

---

(1) البخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري، ج 12، ص 187، رقم الحديث 6862، كتاب الدّيات، باب قول الله ـ تعالى ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾.

(2) الترمذي، **سنن الترمذي**، والحديث صحّحه الألباني، صحيح الجامع الصغير، ج 5، ص 16، رقم الحديث 4953.

المسلم، ولكنه مسالم بريء؛ فإن الأمر قد ينتهي إلى الذات في إطار (الآخر القريب)، وهو المسلم، وهنا تظهر بشاعة هذا المسلك وسوء عاقبة سالكيه، ولعلّ الذي يجري في الصومال مِن قبل هؤلاء باسم (الشباب المجاهدين) أو (الحزب الإسلامي) ضدّ إخوانهم السابقين في المحاكم الإسلامية بقيادة شيخ شريف أحمد، لهو من أبلغ الأدلة على مدى ما تتركه الفتنة على الأمة، إذ كم من الأبرياء من رجال ونساء وأطفال وشيوخ سقطوا ويسقطون كل يوم، بنيران هؤلاء (المجاهدين)، أو تسبّبهم في وقوع ذلك؟ وكم حجم التشرّد الذي تتزايد نسبته كل يوم بسبب استمرار الحرب في الشوارع والأزقة بين الإخوة الأعداء؟ ومدى فظاعة الدمار للديار والأسواق والمزارع والممتلكات؟ وما يعنيه ذلك من ضياع للجيل وفساد لأخلاق الكثير منهم شبابًا وشابات، وهنا تهدر كرامة الطفولة بوجه خاص، إذ كيف يمكن لطفل فقد أباه أو أمه أو كليهما، أو يعيش في حياتهما أو أحدهما، لكن في حال من الذعر والهلع، يبات على قذيفة، ويصبح على انفجار، لايعرف إلا لحن الرصاص، ولايشتم سوى رائحة البارود، ولا تقع عيناه إلا على لون الدم، وقد يكون مأواه بقيّة من بيت، أو شبه كوخ، لايدفع حرًّا، ولايقي من برد، أو يعيش مشرّدًا متسكّعًا بين زقاق وآخر، أو مع شلّة اليوم، وأخرى غدًا، كيف له أن يعيش آمنًا مستقرًّا في كنف أسرة؟ وفي وضع طبيعي؟ وما الذي يمنع أن يصبح مادة للتجارة المحرّمة المعروفة اليوم بالاتجار بالبشر؟ وكم تصبح نسبة المتشرّدين المتزايدة كل يوم، بحثًا عن مأوى أو لقمة عيش؟ وبعضهم يهلك في فاجعة بحرِية قبل أن يصل إلى

مكان آمن نسبيًا، بعيدًا عن أفراد أسرته وأعزائه، وإن وصل فالمذلة والهوان، وربما السجن بدعوى الهجرة غير الشرعية في انتظاره، وهنا تكبر الجريمة الأخلاقية، ممثلة في انتشار الفاحشة، وبروز ظاهرة الاغتصاب، وانتهاك الحرمات، واتساع مساحة الاتجار بالممنوعات والمحرّمات من مخدّرات ومسكرات وتعاطيها، ولا تسل ساعتئذ عن حلال أو حرام أو أخلاق أو قيم أو عُرف حسن ونحوه، لأن الفقر كاد يكون كفرًا، ولأن الأمان شرط الإيمان، وصدق الله القائل: ﴿ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤﴾[1].

ليت أمر الفتنة هذا توقّف عند حدّ صاحب الفكرة، بل تؤكد الأحداث عبر التاريخ القديم والوسيط والمعاصر أنّ الفتنة لا تقف عند حدّ، كما أنها لا تقف عند حدود بلد أو قُطر، بل غدت انعكاساتها تشمل المجتمع الإسلامي كلّه، وإن شئت فقل العالم بأسره، حكومات وشعوبًا، جماعات وأفرادًا، على نحو مباشر أو غير مباشر. ويبدو أن أبرز مثال للانعكاسات العالمية لهذه الظاهرة يجسّد هذا المعنى هو أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ـ على سبيل المثال ـ وما نجم عنها من تداعيات مدمّرة، اندلقت فبلغت كل صقع، حيث مثّلت فرصة لاتعوّض لأكبر دولة استعمارية حديثة هي الولايات المتحدة، كي تنقضّ على العالم الإسلامي فتقضمه قطرًا بعد آخر، بذريعة الدّفاع عن النفس، والحفاظ على مصالحها، والوقوف في وجه

(1) سورة قريش، الآية: 4.

(الإرهاب) الذي أضحى يتهدّدها في عقر دارها. أمّا أولئك المخطّطون أو المنفِذون، أو مَنْ يتباهون بذلك ـ والله أعلم بحقيقة الأمور وبواطنها ـ فكأنما ثمّة تفويض من العالم الإسلامي لهم بأن يقْدُموا ـ نيابة عنه ـ على أي مسلك يحلو لهم، مهما كلّف الأمر، والجميع على أهبة الاستعداد لتحمّل النتائج الوخيمة، والتبعات الكارثية!!

واللافت أكثر أن تنظيم القاعدة في اليمن والجزيرة العربية لايكتفي بأن يسعى إلى تنفيذ أهدافه وفق ما تمليه عليه ظروفه وأوضاعه وبيئته، بل يعلن أنه يسعى إلى أن يصل إلى مرحلة الظهور التي وصل إليها الوضع في الصومال، أو أفغانستان، متخذًا من نموذج حركة (الشباب المجاهدين) في الصومال أو (الطالبان) في أفغانستان قدوة له في ذلك، في سبيل الوصول إلى دولة خلافته، وزحفه لتدمير كل من يقف في وجه مشروعه، فهو في أحدث تصريح له على لسان مسؤوله العسكري قاسم الريمي المكنّى بـ (أبي هريرة الصنعاني) يقول: «وإننا نرى أنّ حالنا كحال إخواننا في حركة الشباب المجاهدين في الصومال والطالبان في أفغانستان قبل ظهورهم وتمكنهم، ونحن نسعى بحول الله وقوته لذلك دون اللجوء إلى إقامة الجبهات ذات الخطوط والمواقع... ولنا جهازٌ تنظيمي لا يدخله إلا النخبة التي ستكون اللبنة الأولى لمشروع الخلافة وقائدة الجيوش الزاحفة بحول الله وقوته: (أبو هريرة الصنعاني، كلمة صوتية بعنوان «انجُ عليّ فقد هلك برويز» 3 ذو القعدة 1431هـ ـ 11 أكتوبر 2010م).

في منهج البحث وإجراءاته

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي الارتباطي، وذلك لاعتماده على وصف الفكر التربوي لدى القاعدة، من الجوانب التي حدّدتها الدراسة، أي من حيث جذور الفكرة، وأهدافها، وطبيعة النشأة، وعملية التكوين العلمي، وفلسفة التربية، ومرتكزات الفكر التربوي، ومدى ارتباطها بالمسلك الفعلي للقاعدة. ويقوم التقويم فيه على أساس من اعتماد فقه دلالات نصوص القرآن الكريم وصحيح السنّة الشريفة، وهي ـ في جملتها ـ قراءة جمهور الفقهاء والباحثين قديمًا أو حديثًا، مع المناقشة المنطقية، المشفوعة بفقه الواقع، وإدراك المآلات التي تنتهجها قراءة مدرسة التغيير (المسلّح) باسم الجهاد.

أمّا إجراءات البحث فمن نافلة القول: إن منهج البحث العلمي يفرض على الباحث الذي يزعم تقيّده بضوابطه أن يحدّد معيارًا منضبطًا لمحاكمة الفكرة محلّ البحث، بحيث يستند إلى مصدر معتمد لدى المستهدف ببحثه، فيقطع النزاع حوله، وهو ما يقتضي الإفصاح منذ البدء أن عمدة الجانب الفكري والسلوكي لدى تنظيم القاعدة بصورة عامة: كتاب (العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله) للسيّد إمام بن عبد العزيز الشريف (وهو الاسم الحقيقي)، أو الدكتور (فضل) عبد العزيز الشريف، أو عبد القادر عبد العزيز الشريف (كما ورد على غلاف الكتاب). وسيصطلح الباحث على اسم (سيّد إمام) في كل المواطن التوثيقية تقريبًا، ذاك الذي يمثّل المرجع الأول

لتنظيم القاعدة، حسب إقرار زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ذاته في بعض محاضراته المسجلة صوتيًا (راجع: سعيد علي الجِمْحي، القاعدة في اليمن، ص 88: هامش 1)، كما أنّ الكتاب لايزال مثبتًا بنسخته الإلكترونية على واحد من أشهر المواقع المصنّف صاحبها على تنظيم القاعدة وهو موقع (منبر التوحيد والجهاد)، الذي يديره ويشرف عليه المنظّر (الجهادي) أبو محمّد المقدسي، وهذا الموقع يكاد يحتل موقع الرسمية لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، حيث ورد في مجلتهم (صدى الملاحم) الإشادة به، والتوصية بمطالعته، وعدّه ضمن مرجعيات التنظيم، وفي هذا وردت توصية اللجنة الدعوية في المجلة بالقول: «وعليكم بمتابعة إصدارات مشايخ الجهاد المرئية والصوتية والمقروءة ولاسيما كتب وأبحاث منبر التوحيد والجهاد الذي يشرف عليه علامة الشام النحرير أبو محمد المقدسي فإن فيها المنهج الواضح لفهم الإسلام وجزاكم الله خيرًا» (اللجنة الدعوية، صدى الملاحم، العدد الثامن، ربيع الأول 1430هـ، ص 25)، ناهيك عن أن بعض رموز القاعدة وقياداتها لاتزال تصرّح بمرجعية كتاب العمدة، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ كتاب (كشف شبهات الديمقراطيين وكسر الطاغوت في اليمن) لمحمد بن عبد القادر المرشدي، الذي قدّم له زعيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (أبو بصير) ناصر الوحيشي، وصدر عن دار الملاحم للإنتاج الإعلامي التابع لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، بطبعته الأولى 1430هـ، حيث صرّح المؤلّف برجوعه إلى كتابي عبد القادر عبد العزيز (أي سيّد إمام أو

الدكتور فضل) (العمدة) و(الجامع في طلب العلم الشريف)، ولم يفته أن يلحق اسم عبد القادر عبد العزيز بالدعاء له بالهداية وفك الأسر، على خلاف بقية من رجع إليهم من المعتقلين الذين دعا لهم بفك الأسر (فقط)، وذلك اعتراف ضمني من المؤلّف بما ينسب إلى سيّد إمام من تراجع أو مراجعة، غير أن حججه ومرجعيته باقية، بدليل اعتماده ضمن أبرز مراجعه[1] الخاصة، واندراجه ضمن من وصفهم في مقدّمة الكتاب بمشايخ أهل التوحيد والجهاد، وذلك حين قال: «وقد تعمدت أن أنقل كلام إخواني المشايخ أهل التوحيد والجهاد»[2]، وذلك غير المراجع العامة الأخرى.

علاوة على ذلك كلّه فإنّه ـ حسب اطلاع الباحث ومتابعاته ـ لم يثبت تصريح أو بيان منسوب إلى القاعدة في المواقع الرئيسة، أو الإصدارات المصنّفة عليها؛ يعلن ذلك التبرّؤ، أو يقرّ صدوره، ومن ثمّ يتخلّى عن مرجعية كتاب (العمدة)، وفي ذلك جواب كافٍ لمن لا يزال يتخيّل من خارج التنظيم، أو من بعض أفراده؛ أن ثمّة استبعادًا لمرجعية كتاب العمدة، أو استبدالًا له بآخر، أو أنه لم يعد الموجّه الفكري، والأساس الملهم للسلوك العملي لأفراد القاعدة، بمختلف مستوياتهم، وفي كل الأقطار، على نحو أو آخر، غير أن الإشارة جديرة كذلك إلى أن ليس معنى

---

(1) محمد بن عبد القادر المرشدي، كشف شبهات الديمقراطيين وكسر الطاغوت في اليمن، نسخة إلكترونية، ص 7.

(2) المرجع السابق، ص 7.

ذلك الاعتماد خلو الوسط الفكري والتربوي (القاعدي) من نزاع غير معلن حول حقيقة صدور ذلك التبرؤ أو قيام تلك المراجعة عن الدكتور سيّد إمام!

وفيما يتصل بوضع القاعدة في اليمن والسعودية فقد حدث على صعيد التثقيف والتكوين والمتابعة الإعلامية تطوّر إعلامي وثقافي وفكري وتربوي لافت منذ مطلع العام 1429هـ الموافق لمطلع العام 2008م؛ إذ أصدرت القاعدة أو ما تطلق على نفسها (تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب) (مركّزة على اليمن)، مرجعًا إلكترونيًا تثقيفيًا جامعًا جديدًا هو مجلة (صدى الملاحم)، التي تحمل كل جديد عن التنظيم ورموزه وعملياته ومواقفه ورؤاه، من مجمل القضايا والتطورات في هذا القطر أو ذاك ذات الصلة بالقاعدة وأوضاعها في اليمن والسعودية بوجه خاص. وثمّة إصدارات إلكترونية أخرى معظمها صادر عن مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي التابع للقاعدة. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تتوافر لبعض التنظيمات في بعض الأقطار أو الولايات ـ بحسب الوصف المتبع في أدبيات القاعدة ـ جملة من الأدبيات الإضافية أو الخاصة، كما هو الشأن في الحالة اليمنية، عبر مجلة (صدى الملاحم) ـ مثلًا ـ وهو ما ينعكس على أداء التنظيم السلوكي غالبًا. هذا مع الإشارة إلى أن الدراسة الحالية لم تعمل على تتبع عمليات القاعدة على نحو من الرصد الزمني الدقيق، إذ إن ذلك ليس من أهدافها الرئيسة، بل عمدت إلى وقائع محدّدة لتستخلص منها ما يحقق أهدافها.

أما الحديث عن المصادر المنهجية الفكرية العامة

المعتمدة لدى تنظيم القاعدة، فيحسب الباحث أنّ من نافلة القول التأكيد أن شعارها المدوّي في كل قطر تمكّنت من إيجاد حضور لها فيه هو إعلان الالتزام بنصوص الكتاب الكريم والسنّة الشريفة، والاستهداء بمنهج السلف، شأنها في ذلك شأن كل فصائل السلفية، بصورة عامة، وعلى نحو ما ستتكفل السطور التالية بإيضاحه.

جذور الفكرة

لما كانت نشأة التنظيم في الجغرافية العربية، وفي الجزيرة العربية منها على وجه الخصوص، في ظروف سببها الجوهري المباشر ما خلّفه احتلال العراق للكويت في 2/ 8/ 1990م، تحت دعوى ليس هذا مقام تفصيلها، وما منح ذلك القوات الأمريكية والأجنبية من ذريعة التدخّل عبر أراضي الجزيرة، وفي مقدّمتها العربية السعودية لإعلان الحرب على العراق في 17/ 1/ 1991م، تحت شعار (تحرير الكويت)، بناء على طلب دولة الكويت والدول المجاورة، وما أقرته الجامعة العربية بأغلبيتها في ذلك الحين؛ لما كان هذا هو الوضع على الأرض؛ فقد دفع ذلك رجل الأعمال السعودي (ذا الأصول اليمنية) أسامة بن لادن (ت: في 28 جمادى الأولى 1432هـ الموافق 2/ 5/ 2011م)، الذي كان من أشهر رجالات الجهاد الأفغاني الفعليين وأبرز داعميه ماليًا أثناء الجهاد وقبل إندحار القوات السوفياية ورحيلها عام 1989م إلى إعلان تبرّمه الشديد من السماح للقوات الأمريكية والغربية وسواها من دخول أراضي الجزيرة العربية، بحكم أن ذلك

مخالف لنصوص الشريعة القاضية ـ عنده ـ بطرد جميع من ليس على دين الإسلام ـ ولاسيما من اليهود والنصارى إن وجدوا ـ من جزيرة العرب استنادًا إلى نص الحديث الشريف ـ وما في حكمه (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) ـ وسيأتي تخريجه ومناقشته ـ، وحيث لم تلتفت حكومة العربية السعودية إلى ذلك المطلب ولم تتفاعل إيجابًا معه؛ فقد قاد ذلك أسامة بن لادن إلى إعلان موقف مناهض لها، واضطر على أثره إلى مغادرة البلاد إلى السودان عام 1991م، ولكنه تركها بعد بضع سنوات (عام 1996م)، بسبب الضغوط التي تلقتها حكومة الخرطوم، متجهًا إلى أفغانستان في ظل حكومة طالبان، وهناك تأسست القاعدة على نحو معلن. وفي أيار/مايو من العام 1998م أعلن تنظيم القاعدة تشكيل ما سمّاه (الجبهة العالمية لقتال اليهود والنصارى)، حيث انضم إلى القاعدة تنظيم الجهاد المصري بقيادة الدكتور أيمن الظواهري.

وفي أواخر يناير من العام 2009م أعلنت القاعدة في جزيرة العرب تشكيل تحالف مشترك يضم رجالاتها في العربية السعودية واليمن تحت عنوان (تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب)، ليُعلن أن (أبا بصير) ناصر الوحيشي (يمني الجنسية) أمير للتنظيم، و(أبا سفيان الأزدي) سعيد الشهري ذا الجنسية (السعودية) نائب له (أعلنت أجهزة الأمن اليمنية مقتل الشهري في شهر فبراير 2011م)، متخذًا من اليمن ومن محافظاته الجنوبية والشرقية وأطراف البلاد مقرًا مركزيًا للتنظيم.

أهداف التنظيم

أمّا أهداف التنظيم في جزيرة العرب خصوصًا فقد نصّ عليها منشور يحمل عنوان (هذه دعوتنا: من هم المجاهدون في جزيرة العرب؟) وهو مثبت على موقع (منبر التوحيد والجهاد) التابع لأبي محمد المقدسي. والمنشور وإن كان يحمل اسم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، لكنه لايخفى على متابع أن جملة هذه الأهداف تشمل أهدافه في الجزيرة وفي غيرها، وإن كان لكل قطر أو ولاية ـ بحسب تعبيره المفضل ـ بعد ذلك أجندتها الخاصة.

تتلخص أهداف التنظيم في اثني عشر هدفًا يمكن إيجازها في: إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وتحرير بلاد المسلمين تحريرًا شاملًا، وإقامة الخلافة الإسلامية، ونشر الأمن في المجتمع، ونشر التوحيد، ونصرة المستضعفين في كل مكان، وتحرير أسرى المسلمين، واستعادة مقدّساتهم المغتصبة، وتوزيع الثروة وتقسيمها بين أفراد المسلمين، وتحقيق الأخوة بين عموم المسلمين، مع إلغاء الحدود بينهم، وتأسيس جيش عدن أبين، وفقًا للحديث المروي في هذا، وأخيرًا هدف دخول الجنة والفوز برضوان الله ـ تعالى ـ (تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، هذه دعوتنا: من هم المجاهدون في جزيرة العرب؟[1].

(1) (منشور)، العدد الخامس، ربيع الأول، 1431هـ، ص 2 ـ 3.

مناقشة الأهداف

ويلاحظ في هذه الأهداف عموميتها بل ضبابيتها باستثناء الهدف الأول المتمثل في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حيث تكاد تنحصر كل جهود القاعدة في سبيل تنفيذه، منذ بداية تشكّل الفكرة في ذهن مؤسسها أسامة بن لادن في العام 1991م، وإن كانت الأمور قد اتجهت في مسارات أخرى بعد ذلك، من حيث الذهاب فيها إلى الفعل وردّ الفعل، والهجوم والهجوم المضاد على قوات الجيش والقوات الأمنية، واستنفد ذلك جهود القاعدة في اليمن والعربية السعودية بوجه خاص، ومن ثمّ ضعف الهدف الرئيس لحساب أهداف ثانوية طارئة.

كما يمكن إدراج الهدف الحادي عشر (أي قبل الأخير) المتمثل في تأسيس جيش عدن أبين إلى حدّ ما على أنّه واحد من أهداف القاعدة الأكثر تفعيلًا، وإن ظل ذلك في إطار الهدف الإعلامي أكثر منه استراتيجية واعية على الأرض. وإذا عددنا أول إعلان للقاعدة ـ بما لا يخلو من تجوّز ـ (إذ ليس ثمة ما يثبت قطعيًا بأن هذا التنظيم كان على ارتباط مباشر بتنظيم القاعدة أو بزعيمه في ذلك الحين) كان في ديسمبر من العام 1998 على لسان أبي الحسن المحضار الذي أعلن تنظيم (جيش عدن أبين) قبل أن يدخل في مواجهات عسكرية مباشرة عقب ذلك مع الجيش اليمني في جبال حطاط بأبين، على أثر اختطافه مجموعة من السيّاح الأوروبيين، لينتهي به الأمر إلى الاعتقال، ومن ثمّ الحكم عليه بالإعدام وتنفيذه في 1999م؛ فإن الإعلان

الثاني قد جاء متزامنًا مع إعداد هذه الدراسة، حيث أعلن من يُعرف بالمسؤول العسكري في تنظيم قاعدة الجهاد قاسم الريمي المكنّى بـ (أبي هريرة الصنعاني) يوم 11/ 10/ 2010م، عبر تسجيل صوتي على موقع إلكتروني تأسيس جيش عدن أبين بهدف «تحرير اليمن من الصليبيين وعملائهم المرتدين». ومما ورد في التسجيل قوله: «نبشر أمة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها أننا اقتربنا من وضع اللبنات الأولى لجيش عدن ـ أبين وهو خط الدفاع عن الأمة ودينها وتحرير مقدساتها وتطهير أراضيها من الصليبيين وعملائهم المرتدين»[1].

وبدا للمراقبين أن هدف التصريح إعلامي دعائي، أكثر منه حقيقة واقعة على الأرض، لاسيما أنّه قد جاء في صيغة التصريح ما يبقي خط رجعة للتنظيم في حال فشله من تحقيق توعّده أو جزء منه ـ فيما يتصل آنيًا بمباريات كرة القدم لـ(خليجي عشرين)، التي جرت بعد عشرة أيام فقط من إعلان القاعدة، أي في الفترة من (22 / 11 ـ 6 / 12/ 2010م)، وبذلك تأكّد عمليًا فشل القاعدة في تحقيق هدفها من منع الفعالية الكروية، أو التأثير السلبي فيها، ولذلك سبقت عبر بيانها المنشور باسم مسؤولها العسكري إلى توقّع ذلك حين قالت في إعلانها المشار إليه آنفًا: «... أننا اقتربنا

(1) راجع التسجيل الصوتي لكلمة أبي هريرة الصنعاني، مرجع سابق، وانظر ـ على سبيل المثال ـ: موقع صحيفة الحياة:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/190870
في 12 أكتوبر 2010م.

من وضع اللبنات الأولى لجيش عدن ـ أبين» أي إنّها لم تجزم بالمطلق بأن التنظيم في وضع تام من الجاهزية للقيام بعملياته (غير المسبوقة)، كما يوحي جانب من التصريح أو الإعلان. وتأكّد ـ من ثمّ ـ أن القصد الآني من وراء ذلك الإعلان كان إعلاميًا نفسيًا هدف إلى بث الرعب في نفوس السلطات اليمنية لإرباكها، أو دفعها ـ إن أمكن ـ إلى التراجع عن استضافة الفعالية، وكذا المشاركين الخليجيين، لثنيهم عن المشاركة لأول مرّة على الأراضي اليمنية، في فعالية على ذلك المستوى، وإيصال رسالة عامة إلى الخارج؛ بأن من المتعذِر إقامة هذه الفعالية في أجواء متوترة أمنيًا، ومهدّدة (قاعديًا)، وهو ما ثبت خلافه!

وقفة مع حديثي اخرجوا اليهود وعدن ـ أبين

يفرض الحديث عن الأهداف مناقشة الهدفين الفعليين لتنظيم القاعدة، فيما يتصل بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وخروج اثني عشر ألفًا من عدن، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حديث (أخرجوا اليهود)

والحديث الأول (أخرجوا اليهود من جزيرة العرب)، الذي يعدّ قاعدة القاعدة الأساس ومستندها الأول، صحيح من حيث سنده، وفيه روايات عِدّة، لعلّ أصحّها رواية الإمام مسلم ونصّها: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلمًا» (مسلم: صحيح مسلم (مع شرح النووي)، كتاب الجهاد والسير، باب إجلاء اليهود

عن الحجاز، ج 12، ص92)؛ ولم تفقه القاعدة وزعيمها بن لادن من خلاله إلا أن الأمر أمر عقيدة لا يقبل المساومة أو أنصاف الحلول، دون أن يدركوا أن جملة الأحاديث في هذا الباب إنما ترمي إلى عدم جواز قيام سلطتين دينيتين (سياسيتين) في جزيرة العرب على نحو من النِّدية، التي قد تفضي إلى التنازع؛ بحيث يمكن أن يصبح ذلك سبيلًا إلى تهديد مركز الدعوة وقلب الوحي، ولاشك أن من حق النظام الإسلامي أن يتخذ من الإجراءات الوقائية ما يحمي تضحياته في سبيل حفظ مركز انطلاقته، كما يتخذ أي نظام ديني أو سياسي من الإجراءات أو الاحترازات ما يضمن عدم تهديده حاضرًا أو مستقبلًا. أما اجتماع غير المسلمين في الجزيرة بوصفهم أقليّة ذمية، أو دخولهم مستأمنين، أو لأغراض دبلوماسية، أو تجارية، أو نحوها؛ فلا يندرج ذلك تحت النهي الوارد في مثل تلك النصوص، بل ما تدل عليه جملة نصوص الشريعة إنما هو الدعوة إلى البرّ بهم، والإقساط معهم، وتعامل الرسول ﷺ العملي وخلفائه يؤكّد ذلك، وما كان له أو لخلفائه من بعده أن يتهاونوا في تنفيذ ذلك الأمر على وجه السرعة إذا كان على ذلك النحو من الدلالة الظاهرية، وإنما كان دافعه ـ عليه الصلاة والسلام ـ كما كان دافع بعض خلفائه إلى ذلك الموقف ما بدر من اليهود من مواقف خيانة وغدر أفضت إلى التعامل الصارم معهم.

ومع أن هناك إشارة أخرى سترد في موطنها المناسب من هذه الدراسة عن حجم الموقع الذي تحتله الجزيرة

العربية في فكر القاعدة التربوي؛ لكن لا بأس من الإشارة هنا إلى أن إقحام اليمن في النهي الوارد في الحديث غير معتبر لدى جمهور الفقهاء في القديم والحديث. وحين الحديث عن رأي الجمهور فإن ذلك لاينفي ورود آراء لآحاد الفقهاء أو المحدّثين كابن الأمير الصنعاني أو سواه، لكن إذا أخذنا بالرأي القائل إن الإجماع المعتبر لدى الفقهاء هو اتفاق الأغلب وليس الكل لاستحالة ذلك عادة، كما أن ثمّة من يرى أنّه لايجوز للخلف أن يخرق إجماع السلف، والباحث وإن كان لايمتلك دليلًا على أن هذه الأخيرة هي رؤية مشايخ القاعدة وقياداتها، لكن استنادًا إلى الخلفية السلفية العامة للقاعدة التي تبالغ في الحفاوة بآراء المتقدّمين من مدرسة أهل السنّة والجماعة، وكأني بهم جميعًا يردّدون:

والخير كل الخير في اتباع من سلف

والشرّ كل الشر في ابتداع من خلف

فلا يجوز أن يُحتج في أمر جلل يتناول أمّة الإجابة (المسلمين) وأمّة الدعوة (غير المسلمين) معًا برأي لآحاد الفقهاء قديمًا أو حديثًا، على حين يُضرب باتفاقهم في أغلبيتهم عُرض الحائط، ولئن تنزّل البحث إلى مستوى من التوفيق الذي لايخلو من (التلفيق)، فغاية الأمر أنّ فهمًا خاصًا كهذا الذي تستند إليه القاعدة اليوم مما تنطبق عليه القاعدة الأصولية القائلة بـ (أن ما تطرّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال)، أي على سبيل اليقين والقطع، كما تسلك (القاعدة) في منهجها.

من هنا فإذا كان الفقهاء قد اختلفوا حول مدلول مسمّى البقاع التي لايجوز لليهود والنصارى دخولها أو الإقامة فيها في إطار ماكان يُعرف بـ(أرض نجد والحجاز)؛ فإن اتفاقهم قائم على أن اليمن ليست داخلة في ذلك النهي، رغم دخولها في جزيرة العرب. وإليك تلخيص الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) لجملة الأقوال في الموضوع، حيث يقول: «ولكن الذي يُمنع المشركون من سكناه منها الحجاز خاصة، وهو مكة والمدينة وما والاها، لاسوى ذلك مما يُطلق عليه اسم جزيرة العرب، **لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يُمنعون منها، مع أنها من جملة جزيرة العرب. وهذا مذهب الجمهور**. وعن الحنفية يجوز مطلقًا إلا المسجد، وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة، وقال الشافعي: لايدخلون الحرم أصلًا إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين خاصة»[1].

ولا مناص من الإشارة هنا إلى أننا كنا في غنى عن هذا العناء لو كان ثمّة رشد في نمط التنشئة عبر العقود الماضية، عوض التعبئة الخاطئة في مؤسساتنا الدينية، وفي العربية السعودية ـ على وجه الخصوص ـ، فمما لايجوز المغالطة فيه، ولا التسابق إلى تدبيج شهادات البراءة اليوم؛ أن يتنصّل كل منا من مسؤوليته التي قادت إلى تشكّل هذا الفقه واستشرائه، ويلقي بتبعاتها على جهات مجهولة خارجية، فرادى أو جماعات، على حين من المقطوع به أن

---

(1) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج6، ص 171.

فقه هذا الحديث ـ على سبيل المثال ـ على ذلك النحو لم يرد من خارج الجغرافيا التي ولد فيها هذا الفكر وتشكّل ونما وتضخّم حتى تفجّر في وجوهنا جميعًا!

ثانيًا: حديث (عدن ـ أبين)

وإذا كان مستند القاعدة في هدفها الأول الحديث الشريف (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وما في حكمه؛ فإن مستندها فيما يتصل بتشكيل جيش عدن أبين حديث شريف آخر نصّه «يخرج من عدن (وفي بعض الروايات من عدن أبين) اثنا عشر ألفًا ينصرون الله ورسوله، هم خير من بيني وبينهم» والحديث أخرجه ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، وقد عدّه ابن الجوزي حديثًا معلولًا (أي ضعيفًا)، ولكن بعض المحدّثين مثل مقبل بن هادي الوادعي وصفوا رجاله بأنهم رجال الصحيح (مقبل بن هادي الوادعي، المخرج من الفتنة، ص 95). وعلى افتراض القول بالصحّة ـ تبعًا لمن صحّحه ـ فإن أبا الحسن المحضار، ثم القاعدة في جزيرة العرب قاموا بتنزيل هذا الحديث على أنفسهم ومنهجهم وحدهم، ولم يفقهوا من الحديث إلا أن هؤلاء (الاثنا عشر ألفًا) هم بالضرورة في زماننا، وأنّهم عدد مقصود على حقيقته، وأن النصر لايكون ـ في كل حين ـ إلا بحمل السلاح بدعوى الجهاد، رغم أن ثمة ضروبًا للجهاد ـ ستأتي الإشارة إليها ـ قد تكون أبلغ من الجهاد القتالي، هذا مع ما يُعلم من الالتباس في موضوع قتال القاعدة، ووقوع أكثر الضحايا في استهدافهم من المدنيين والأبرياء، ـ وستأتي مناقشة ذلك لاحقًا ـ دون

أن يكلّفوا أنفسهم عناء البحث أو التساؤل عن معنى النصر المراد في الحديث؟ وما الدليل هنا على حصر معناه ومدلوله في الجهاد القتالي وحده، دون سواه؟ مع ما يُعلم من أن معنى النصر يأخذ حكم السياق الذي هو فيه، فقد يكون النصر ماديًا، وقد يكون معنويًا. وتأمّل ـ على سبيل المثال ـ في قول الحق تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝٧﴾[1] فإن من المحتمل نصر المؤمنين هنا في المعركة القتالية، ومن المحتمل نصرهم في المعركة الحضارية الشاملة، بمعنى التأييد والتوفيق والتسديد في جميع المجالات التي تحتاج إليها الأمة، كي يتحقق لها النصر، ولا أحد بملكه هنا حصرها في معنى النصر أي الجهاد (القتالي) دون الجهاد (الحضاري)، ولذلك فمن غير المستغرب أن ينقل الشوكاني ـ على سبيل المثال ـ في تفسيره عن بعض المفسرين حملهم معنى النصر في الآية على معنى النصر في المعركة وتثبيت الأقدام فيها، وأن ينقل عن آخرين النصر بمعنى الثبات على الإسلام، أو بمعنى الثبات على الصراط[2]، وهكذا لا يجوز لأحد التحكّم في حمل الناس جميعًا على معنى واحد لايتطرّق إليه الاحتمال للفظ (النصر) في الحديث المذكور. وتأمّل كذلك في حديث ورقة بن نوفل للنبي ﷺ حين أخذته زوجه السيّدة خديجة بنت خويلد ﵂ إلى ابن عمها ورقة بن نوفل، ليقصّ عليه ما كان يجده من معاناة تلقيه الوحي في

(1) سورة محمّد، الآية: 7.

(2) محمّد بن علي الشوكاني، **فتح القدير**، ج 5، ص 21.

بداية الأمر، عقب أمره في غار حراء بالقراءة، وبعد أن استمع ورقة إلى ذلك قال: «والذي نفس ورقة بيده لئن كنت صدقتني يا خديجة لقد جاءه الناموس الأكبر الذي كان يأتي موسى، وإنّه لنبي هذه الأمة... ولئن أدركت ذلك اليوم لأنصرنّ الله نصرًا يعلمه...»[1]. ومن المعلوم أن ورقة لن ينصر الله بجيشه ولا بعتاده ولكن بمعرفته التي تميّز بها من الآخرين، حيث كان قد تميّز من أقرانه بمعرفته، بعد أن هجر عبادة الأوثان والأصنام ومسلكيات أهل الجاهلية، واتجه نحو التحنّث أي الانقطاع للعبادة والتبتل، حيث كان قد تنصّر، فقرأ كتب السابقين، وسمع من أهل التوراة والإنجيل. وبهذا جرى عرف الناس في فهمهم لمعنى النصر، حتى أنهم اليوم ليتحدثون عن النصر في مباراة كرة القدم، فيحسب من لا عهد له بمتابعتها أنّهم إنما يعنون بـ(النصر) الفتح المبين لـ(القدس) ـ مثلًا ـ. والمقصود أنّه ليس ثمة دليل صريح لا يحتمل النزاع على أيّهما المراد في الحديث، خصوصًا وأن في حمله على معنى الجماعات الجهادية مشايعة لمسألة خطرة هي مسألة استباحة دماء المخالفين، ومن المعلوم فقهيًا أن أمر الدماء يقتضي من التغليظ والتحوّط ووضع فرضيات أخرى لمعنى الحديث، في هذه الأجواء الملتبسة على وجه خاص، وهو ما يجعل مبدأ التريّث والتورّع، والابتعاد ما أمكن عن أي مسلك قد يقود إلى الوقوع في إراقة دم بريء أو مسالم هو الأساس والمنطلق في هذا الباب. ومرة أخرى فإن القاعدة الأصولية

(1) ابن هشام، **السيرة النبوية**، ج 1، ص 254.

المحكّمة في هذا الباب وأمثاله مما لايمكن الجزم فيه برأي واحد ـ ولاحظ هنا أننا نتحدث على افتراض صحّة الحديث سندًا مع ما فيه من نزاع كذلك ـ هي قاعدة (ما تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال)أي على وجه اليقين والقطع. ولكن ـ ومع الأسف ـ لم يخطر ببال بعض من فهم الحديث على معنى (الجهاد القتالي) احتمالات أخرى من بينها أن يكون النصر لدين الله المراد في الحديث عن طريق التميّز بتجاوز حالة التخلف المريعة في مجتمعات المسلمين ـ واليمن في مقّدمتها ـ وذلك عبر إتقان بعض التخصّصات التي تمثّل حكم الفريضة الغائبة، ويشكو المسلمون في اليمن وفي غيره حاجتهم الملحة إليها، سواء في العلوم الطبيعية أم في التطبيقية التي لا تزال الشكوى من القصور فيها واضحة، أم في التبريز الراسخ في بعض مجالات العلوم الشرعية، أم في التعمّق الواعي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي صار دور المسلمين فيها غالبًا الترديد والتقليد والاجترار والتكرار؟ أم في سدّ بعض الثغرات التي دخل من خلالها المستعمر وذيوله؟ أم في المقاومة الراشدة للطغيان السياسي، والتصدّي لأوضاع القهر والظلم والتعسّف والفساد المستشري على كل صعيد.

الفصل الثاني

في التكوين العلمي للقاعدة

التخصّص العلمي والتأهيل المنهجي للقيادة العليا

ومن المعلوم للباحثين في هذا المجال من هذه الوجهة أنّ القيادة العليا للجماعة لا صلة لها بالتخصّص العلمي (الشرعي)، فابن لادن لم يُعرف عنه في أي مرحلة من مراحل عمره أنّه انخرط في كلية شرعية أو ما في حكمها من مؤسسات التعليم الشرعي النظامي أو الأهلي أو نحو ذلك، بل تخرّج الرجل في قسم الإدارة في كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ليتولّى إدارة شركة والده عقب تخرّجه[1]، وكذلك الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري فإنّه متخرّج في كلية الطب، ولم يلتحق قبل تلك المرحلة أو بعدها بكلية شرعية أو ما في حكمها من مؤسسات التعليم الشرعي النظامي أو الأهلي أو نحو ذلك، بل إن المفارقة الأكبر أنّه حتى عمدة

---

(1) انظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ترجمة أسامة بن لادن، ar.wikipedia.org/wiki/%25D8%25A3%25D8.

الجماعة (العلمي)، ومرجعها الفقهي الأول ـ كما سيأتي التدليل على ذلك ـ السيّد إمام بن عبد العزيز الشريف، أو من يعرف حركيًا بالدكتور فضل أو عبد القادر عبد العزيز، عبر كتابه[1] لم يعرف واحدًا من علماء الشريعة ولا من متخصصيها، بل هو طبيب جرّاح ممارس لمهنته، حتى وقت اعتقاله في اليمن في 28/ 10/ 2001 م، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ثم تسليمه إلى مصر في 20/ 2/ 2004م بحسب ترجمته لنفسه[2].

هذا مع غياب تام أو شبه تام لشخصيات علمية ذات وزن واعتبار وتأثير، درس رموز القاعدة وقياداتها على أياديها على نحو فعلي منهجي مباشر، ولئن حدث قدر من ذلك في وقت من الأوقات على نحو ما؛ فإن أولئك العلماء والشيوخ وذلك ـ كاتجاه عام ـ هم أول من يتبرأ من أفعال تلامذتهم المفترضين، بعد أن رأوا نتائج مسالكهم، وحجم الدمار والتأثير السلبي الذي قادت إليه عملياتهم، أو من وقع تحت تأثيرهم، وذلك دليل فقدان المشروعية، وكشف للزيف الذي يحاول به بعض المتورّطين في قتل الأبرياء أن يشير إلى أنّه تلقى معرفته الشرعية عن فلان أو فلان، ولا شكّ أن لغفلة الصالحين من بعض رجالات

(1) راجع: أحمد محمّد الدغشي، إعادة الاعتبار لخطاب الوسطية الإسلامية، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن، 3 شوال 1424هـ ـ 27 نوفمبر 2003م.

(2) العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله.

العلم الشرعي وبعض منتسبيه ـ ولا سيما مع ضعف الوعي بالواقع وملابساته وحبال السياسة وإشكالاتها ـ تأثيرها السلبي المتمثلة في بعض الفتاوى والاجتهادات الخاطئة التي وقع فيها بعضهم ـ بصرف النظر عن عملية التوجيه المباشر من عدمه ـ أيام الرخاء، وقبل وقوع فتنة التكفير والتفجير في ديارهم[1].

صحيح أن المعرفة اليوم لم تعد حكرًا على فئة بعينها ـ ناهيك أنّه لاكهانة في الإسلام ـ وربّ فرد تعلّم تعلّمًا ذاتيًا بلغ في معرفته المجرّدة أضعاف ما يتعلّمه الطالب الملتزم بأصول الطلب الشرعي من حيث المؤسسية في التلقّي، ويبدو أن الدراسات الاستشراقية أبرز نموذج في هذا الباب، كما أنّ ما تقدّم لايعني أن ليس لدى أيّ من أولئك الرموز الثلاثة ـ ولاسيّما السيّد إمام ـ معرفة شرعية، وتمكّن جيّد في العلم الشرعي بمعناه المعرفي المجرّد، وخصوصًا باب الجهاد وأحكامه، بيد أنّ المقصود هنا إدراك مدى التداخل والتأثير الذي تساهم فيه جملة من الأبعاد المكوّنة للشخصية العلمية عبر مراحل

(1) راجع حواره المطوّل من سجنه في 28/ 12/ 2007م، مع صحيفة الحياة، الذي أجراه معه: محمد صلاح على مدى عشر ساعات في يومين، ونشر على ست حلقات، وقد نقله بنصّه موقع إسلام أون لاين
http://www.islamonline.net/servlet/ Satellite?c=ArticleA_C&cid=1196786060695&pagename=Zone-Arabic-Daawa %2 FDWALayout.

النمو والتلقّي جميعًا، معرفيًا ووجدانيًا (عاطفيا) ومهاريًا أو (نفس حركي) في وعيها ورسوخها واتزانها وإدراكها لمسار الأمور ـ محلّ البحث ـ من الجوانب كلّها ـ ثمّ ما الآثار التي تتركها عملية التنشئة ـ ولاسيما في مراحل العمر الأولى والست السنوات على وجه أخص ـ على تفكير الناشئ، ونمو شخصيته لاحقًا، وكذا الظروف البيئية المحيطة به، من علاقات فردية أو جماعية، وعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، داخلية وخارجية، أو أخلاقية أو إعلامية، أو صحيّة نفسية أو جسمية، ونحوها، إذ لا شك أن لتلك الظروف والعوامل مجتمعة أو لبعضها تأثيرها لدى كثير ممن ينخرط في بعض هذه الاتجاهات أو التنظيمات، من حيث نضج تفكيره وطبيعة المسلك، وسويّته أو انحرافه. ويظهر أن عملية المراجعات التي أجرتها الجماعة الإسلامية أو الجهاد في مصر بما فيها المراجعة الكبرى لمنظّر القاعدة الأول سيّد إمام، وكذا مراجعات بعض الرموز ذات الصلة بالقاعدة على نحو أو آخر في العربية السعودية، وعلى ذلك النحو الجذري بما يمكن وصفه بالانقلاب الشامل في مسار الجماعة أو الفرد من جميع النواحي تقريبًا؛ إنما يؤكّد أن عملية التكوين والتنشئة والتلقي والطلب والبحث لم تكن طبيعية ولا قائمة على الأصول والمبادئ السليمة، لذا حصل ذلك الحصاد المرّ، كمخرج تلقائي لطبيعة تلك التربية، ومن ثمّ اضطرت الجماعات، وكذلك الأفراد، إلى إجراء تلك العملية

القيصرية الكبرى في فكر الجماعة ومسارها، وعلى ذلك النحو، وهو أمر محمود على أي حال.

ومن الأخطاء العلمية والتربوية الجسيمة اليوم أن نجد من يعمل ـ من حيث يدرك أو لايدرك ـ على اختزال تأثير ذلك الجُموح في بُعد واحد، كالبُعد الاقتصادي ـ مثلًا ـ فذلك وإن كان له تأثيره الواضح، أو غير الواضح في مجمل شخصية الفرد وتفكيره ومسلكه، بصورة عامة، لكن من التسطيح المعيب اختزاله في ذلك البُعد وحده وإسقاطه على كل فرد منتم إلى هذه الجماعات والأطر، وتجاهل ما عداه. ويعتقد الباحث أن من أكبر الشواهد الداعمة لسلامة هذا التحليل العام هو المستوى الاقتصادي والاجتماعي الممتاز للرجلين الأول والثاني في تنظيم القاعدة، فأسامة بن لادن بما اشتهر عنه وعن عائلته من ثراء ورخاء معيشي، ومكانة اجتماعية مرموقة، وكذا أيمن الظواهري بما عُرف عنه وعن عائلته من يسر ورفاه اقتصادي، وتقدير اجتماعي؛ ينفيان بالمطلق تأثير العاملين الاقتصادي أو الاجتماعي في تفكير أيّ منهما أو مسلكه. ومن ثمّ فإن هذا يقتضي البحث عن بقية الظروف والعوامل الأخرى وفي مقدّمتها عملية التنشئة التربوية والاجتماعية، والمستوى العلمي (الشرعي)، والعلاقة بمؤسسات التعليم المقصودة المباشرة من مدرسة أو معهد أو جامعة وما في حكم هذه المؤسسات النظامية أو غير النظامية، وما إذا كان قد تأثّر ببعض الشخصيات العلمية أو الدعوية، مباشرة، أو غير مباشرة، دون أن يقلّل ذلك من تأثير بقية المؤسسات والوسائط التربوية غير

المباشرة من مؤسسات إعلامية، ومواقع الشبكة العنكبوتية، ومنظمات مجتمع مدني ـ إن وجدت ـ، وجماعات فكرية، وتنظيمات سياسية علنية أو سريّة، وجماعات رفاق، وأندية شبابية وسواها.

التخصّص العلمي والتاهيل المنهجي للجيلين الثاني والثالث

وإذا كان ذلك وضع الجيل الأول فإن الإشكال يتكرّر أكثر عند من يُوصفون بالجيل الثاني أو الثالث من تنظيم القاعدة، وهم ـ في الغالب ـ في مستهل العشرينات أو منتصفها أو ما دون العشرينات أحيانًا، عند انخراطهم في تلك الأطر، بما في ذلك بعض قياداته القطرية، إذ إن هؤلاء ـ على الأغلب ـ انضموا إلى التنظيمات (القتالية)، في سنّ التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، بما يعني أنهم انقطعوا عن مواصلة مسار الدراسة والبحث، أو ربما لم يلتحق به بعضهم على نحو يذكر، وللباحث في المجال النفسي وعلم نفس النمو ـ بوجه أخص ـ أن يغوص في طبيعة هذه السن، وما يكتنفها من اضطرابات وتناقضات وأوهام وتخيّلات، وضعف إدراك للحقائق، ومن ثمّ سهولة التأثير بمجرّد إيراد نص آية كريمة، أو حديث شريف، موجّهين وفق رؤية هذا المدرسة ومنهجها!

حول أسباب الظاهرة

وقد يكون من بين هذه الأسباب الدافعة إلى تقبّلهم لأفكار العنف ومن ثمّ الانخراط في صفوفها، اضطراب

الخطاب الديني (الشرعي)، وتناقض الفتاوى، كما قد يعزى ذلك إلى ضعف تحصيلهم العلمي، أو سوء توجيههم تربويًا، وربما يكونون محرومين من حنان الوالدين ورعايتهما أو أحدهما، أو ربما يكون لذلك علاقة بقلّة ذات يد أسرهم ـ في ظل وضع اجتماعي واقتصادي مضطرب مختلّ ـ كي يتمكّنوا من الاستمرار في مقاعد الدراسة، نظرًا لعدم أو صعوبة تمكنهم من القيام بالإنفاق على لوازم تعليم أبنائهم المباشرة أو غير المباشرة، وقلة ممن انخرط في تلك التنظيمات والأطر ربما أنهى مرحلة تعليمه العالي (الجامعي)، وغالبًا ما يكون في تخصّص لاصلة له بعلوم الشريعة، مع التأكيد هنا على الضعف الماحق الذي تعانيه الكليات والأقسام الشرعية في جامعاتنا، لاسيما من حيث الضعف العام في الكفاءة في التأهيل للأساتذة والبرامج الدراسية. كما قد يكون دافع انخراطهم في تلك الأطر تعبيرًا عن الإحباط من الواقع المجتمعي وتفاعلاته، ومن أبرز مظاهره: ما يلاحظ من مظاهر فساد عريض يغشى مجالات الحياة السياسية داخليًا وخارجيًا، حيث الاتجاه العام للأنظمة السياسية في مجتمعاتنا نحو تزوير السلطات للانتخابات، وتهميش دور المعارضة، وإقصائها عن المشاركة السياسية وفق الأساليب السلمية والمدنية المشروعة، وسيطرة عائلة أو فئة قليلة من المتنفذين على مقاليد الحكم والثروة، وانتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة، ومن أبرزها محاصرة الحرّيات الإعلامية ومنابر التعبير الحرّة، وغياب سلطة القضاء المستقل، مع صمت عالمي في سياسات الدول الكبرى، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة

الأمريكية، عن كل ذلك، إلا في حدود ما (يبتز) تلك الأنظمة، ويجعل من ورقة حقوق الإنسان وحالة الفساد مجرّد (فزّاعة) انتهازية لفرض (أجندتها) على تلك الأنظمة التابعة لها بالمطلق غالبًا. وقس على ذلك الاضطراب في الأوضاع الاجتماعية من حيث ازدياد معدّلات الانفصال بين الأزواج، وما يترتّب عليها غالبًا من تفكك اجتماعي، والتراجع اللافت في مستوى التعليم من مختلف الجوانب، مع غياب العدالة الاجتماعية، وتلاشي الطبقة الوسطى لمصلحة فئة محدودة تمتلك كل شيء، في مقابل ازدياد طابور البطالة، وتلاشي مبدأ تكافؤ الفرص، وإهدار الحقوق المدنية والعامة لكل المواطنين، كما قد يكون دافع ذلك الانخراط وضعًا أخلاقيًا شائنًا، لاتقوم السلطات المعنية بالوقوف بحزم في وجهه، مما يدفع لمزيد من الاعتقاد بأن سبيل الثورة هو وحده الحلّ النهائي الناجع، بدلًا من الترقيع بالوسائل السلمية والمدنية، التي تثبت الأيام أنها بمثابة (أفيون) يزيد من حالة التخدير والتبلّد!!

لماذا طلبة العلوم والتكنولوجيا أكثر من غيرهم؟

ومع التأكيد على الأسباب سالفة الذكر فقد كان الغالب في بعض الأقطار إلى عهد قريب ما يكون المنتمي إلى تلك الأطر من طلبة الطب أو الهندسة، أو التخصصات العلمية القريبة منهما، وقد انضم إليهم اليوم بعض طلبة التكنولوجيا ولاسيما علوم الحاسوب، وتم توظيف بعض طلبة هذا التخصص الأخير في النشاط الإعلامي للقاعدة على نحو غير مسبوق، وجعل من رسالتهم الفكرية والتربوية

تغزو كل فرد لديه قابلية للتأثّر بأطروحة العنف، بدون أي حواجز، أو بحث عن تصريح مرور، والقاسم المشترك الأبرز بين طلبة هذه التخصصات الذين وقعوا في منزلق الإيمان بأطاريح فكر العنف؛ هو غلبة الفقه (الظاهري)، وربما كان لتخصصهم العلمي في الطب أو الهندسة، أو العلوم الفيزيائية والكيميائية والرياضية، والتكنولوجيا بمجالاتها المختلفة؛ تأثير ما ـ على نحو غير مباشر أو مقصود ـ في يسر إقناعهم، وسهولة قبولهم لأطاريح مدرسة العنف، أي إنّه ـ وعلى افتراض صحة هذه الفرضية ـ قد يساعد تخصصهم العلمي ذو الطبيعة الصارمة والقوانين المحدّدة ـ في الغالب الأعم ـ في ضعف إدراكهم لخلافات الفقهاء وتعدّد مذاهبهم، ونزاعهم الحادّ أحيانًا، في مسائل الفقه وتفصيلات بعض إشكالاته وترجيحاتهم، بما فيها مسائل تتعلق بالجهاد وأحكامه، فبمجرّد أن يتلقف أحدهم آية قرآنية كريمة، أو حديثًا نبويًا شريفًا ـ ولعلها من المتشابهات ـ ولا سيما إذا تلقاها من خطيب (مصقع)، أو جاءت في ثنايا موعظة (جهادية) بليغة، قد تكون في سياق الحديث عن الجهاد المشروع ضدّ المحتل الغازي، أو تتحدث على نحو مباشر عن الذين يدافعون عن الأمة وثغورها، ويردعون المحتلين والظلمة وحلفاءهم، وهنا تتداخل المسألة، ولا خلفية شرعية تواجهها، بل قد تكون تلك الخلفية العلمية (لطالب الطب أو الهندسة أو التكنولوجيا) بمطلقاتها وقطعياتها العامة، وتأثير المنهج الخفي فيها؛ ربما جعل من العسير على مثل هؤلاء الأطباء أو المهندسين الفعليين أو المفترضين ـ وقس عليهم بعض

زملائهم من خريجي كليات العلوم بأقسامها وشُعبها ذات الطابع العام القريب من تلك التخصصات ـ أو المفترضين القدرة على التميز بين الأدلة الشرعية وتوجيهها، والجمع بين ما يبدو فيها من تعارض ظاهري، وحمل متشابهها على محكمها، وعامِّها على خاصِّها، ومطلقها على مقيّدها، ومجملها على مبيّنها، بل غاية ما يحسنون ترديده هو ما تلقّفوه من قول بعضهم إن آية السيف (المتنازع حول تحديدها) نسخت كل آية في القرآن جاءت بالحكمة أو الجدال بالتي هي أحسن ـ وهي آيات بالمئات ـ أو نحو ذلك!!! وتلك لعمر الله هي الفوضى العلمية في أسوأ صورها[1].

عودة إلى قيادة الجيل الثاني؟

لو تساءل متسائل عن المؤهل العلمي أو الشرعي، أو المستوى الفكري للجيل الثاني ـ على سبيل المثال ـ من القاعدة كناصر الوحيشي المكنّى بـ(أبي بصير)، أمير قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية ـ بحسب وصف القاعدة له ـ وقد كان واحدًا من مرافقي أسامة بن لادن في أفغانستان، وأمضى سنوات من عمره الفتي بين سجون إيران واليمن، كما أن رصيده مع القاعدة يزيد عن (12) سنة، وتصفه القاعدة بالشيخ، وأنّه من طلبة المعاهد والمدارس الشرعية في اليمن، بل تصفه بأنّه «شيخ علم متمكّن». أو نائبه

(1) راجع مناقشة دعوى النسخ هذه في: أحمد محمد الدغشي، **صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية**، ص 105 ـ 107.

(السعودي) سعيد الشهري المكنّى بـ (أبي سفيان الأزدي)، الذي أصيب في أفغانستان، ثم اعتقل لمدّة سبع سنوات في جوانتانامو، ورصيده مع القاعدة أكثر من (13) سنة، وتصفه كذلك بالشيخ، وبأنّه طالب علم، وحافظ لكتاب الله، وأحد المدرسين الشرعيين. أو المسؤول العسكري قاسم الريمي المكنّى بـ(أبي هريرة الصنعاني) الذي أمضى هو الآخر سنوات من عمره مدرّبًا في معسكر الفاروق بأفغانستان، ثم احتجز في اليمن، عقب عودته من هناك، قبل أن يتمكّن من الفرار ضمن (23) من رفاقه، من سجن الأمن السياسي بصنعاء في الثاني من فبراير 2006م، فيما وصف بـ (الهروب الكبير)، وتصفه القاعدة بأنّه شيخ، بل «مفتي الخط الأول»، فضلًا عن أنّه حافظ لكتاب الله، وخريج أحد المعاهد والمدارس الشرعية في اليمن 1418هـ[1]؛ لو تساءل متسائل عن هؤلاء ـ على سبيل المثال ـ من الناحية العلمية من مختلف جوانبها؛ لوجدهم شبابًا أحداثًا يافعين في مقتبل أعمارهم ـ باستثناء نسبي لسعيد الشهري ـ ولا يُعلم متى ولا أين تلقّوا معرفتهم الشرعية على أصولها؟ وكيف تمكّنوا من اكتساب ألفاظ المشيخة، والتمكّن والتبحّر، والإفتاء لبعضهم، بل بلوغ درجة إفتاء الخط الأول؟ وباستثناء التسليم جدلًا بحفظ القرآن الكريم ـ وهو أمر رغم أهميته وفضله لاصلة له مباشرة بحديثنا عن العلم والتبريز فيه والاجتهاد والفتوى ـ فمن المشكوك فيه جدًّا كيف يتأتى لهم ذلك بالنظر

---

(1) أبو همام القحطاني، المطلوبون بين الأمس واليوم، صدى الملاحم، العدد الثامن، ربيع الأول، 1430هـ، ص 36.

إلى أعمارهم وظروفهم العسكرية والأمنية، وحالة الاعتقالات الطويلة، لاسيما في حق بعضهم، بالنظر إلى حصيلة أعمارهم؟!

سيكولوجيا الانتماء (القاعدية)

الواقع أنّ ذلك نفخ (حزبي) يُخلع عادة على الموالين، على حين ينزع عن المخالفين أو المختلفين!

أجل ليس العمر محدّدًا قطعيًا دائمًا وثابتًا، وليس ثمّة ما يمنع من تنمية الذات علميًا عن طريق التثقيف الذاتي، ولاسيما في عصرنا، بحكم توافر وسائل المعرفة ومصادرها على نحو لاعهد للسابقين بمثله، فهذا ربما يكون واردًا في حق بعضهم إلى حدّ ما، ولكن لاشك أن ثمّة مبالغات (فجّة) في تلك الألقاب والأوصاف، لطالما شهد بعضنا ما يشبهها في العمل الحزبي والسياسي السلمي، من أجل إقناع الأفراد، وإدخال عنصر الإعجاب إلى نفوسهم، لكي يتم الاستقطاب وإحداث التأثير النفسي في أعماق المستهدفين بخاصة، والرأي العام بعامة، بصرف النظر عن مدى تطابق تلك الأوصاف على الموصوف. ومن جهة ثانية فإنّه على فرض التسليم بتحقّق قدر من ذلك؛ فإنّه محفوف بجملة من المخاطر والانزلاقات التربوية والنفسية والفكرية ـ كما تقدّم ـ وحديثنا هنا منهجي قائم على أساس من البحث عن قواعد التكوين العلمي على أصوله وفق الأسس والمبادئ العلمية والتربوية والنفسية، وبحسب مقتضيات المصادر الأصلية وتوجيهاتها، وليس عن الثقافة والالتقاط والتجميع المعلوماتي من هنا وهناك وهنالك. أمّا الاقتناع بخلع تلك

الصفات العلمية عليهم، ففضلًا عن أنّه ـ مرّة أخرى ـ أمر يأباه العقل كما يرفضه الشرع والواقع؛ فإنّه حين يأتي من إعلام القاعدة كمجلة (صدى الملاحم) أو سواها، فهو من قبيل (شهادة المرء لنفسه)، وذلك يقتضي ـ منهجيًا ـ دلائل أخرى، خصوصًا وقد عوّدتنا (سيكولوجية التحزّب) أو الانتماء في العمل الإسلامي بصورة عامة، وعند القاعدة على نحو أخصّ أن الموالي والتابع يرفع إلى الثريّا، وأن المخالف والمناقش أو الباحث عن البرهان المقنع، يهمّش أو يطرد، وقد يوضع تحت الثرى، وينظر إلى أن مسلكه هذا أحد دلائل عدم صلاحيته للمضي في مسار (الجُندية) إلى نهايته! ولعل حالة شيخ شريف أحمد في الصومال خير مثال على ذلك!

وليس دقيقًا أن القاعدة تولي الاهتمام للفكرة وليس للرجال اعتبار في ذلك، كما يقول أبو مصعب محمّد عمير الكلوي العولقي أحد رجالاتهم في اليمن (قُتِل في الغارة الأمريكية على شبوة في 7/ 1/ 1431هـ الموافق 17/ 12/ 2010م) الذي برّر سبب اختياره للقاعدة بجملة مبرّرات من بينها المبرّر الثالث عشر وهو تفريق القاعدة بين تقديس العلماء وتقديرهم، مستشهدًا بمقولة الإمام علي بن أبي طالب ﷺ: «الحق لا يُعرف بالرجال ولكن الرجال يُعرفون بالحق، فاعرف الحق تعرف أهله»[1]، إذ لسان الحال يؤكّد أن ثمة تقديسًا أو ما يشبهه لدى القاعدة لأقوال قياداتها

(1) محمّد عمير الكلوي العولقي، لماذا اخترت القاعدة (نسخة إلكترونية) (تقديم أبي بصير ناصر الوحيشي)، ص23.

ورجالها، ولعلك تلحظ هذا من خلال المبالغة المفرطة في وصفهم ووصف من يتابعهم بأعظم الأوصاف وأجلّها، وذم من يختلف معهم بأقبح الأوصاف وأذمّها، حتى لوكانت الأمة قد شهدت له بالعلم والفضل والقبول، وربما كانت القاعدة يومًا تشهد له بذلك، حتى إذا ما أعلن موقفًا مغايرًا لمسارها، شنّعت عليه ورمته بأقبح الأوصاف، ولعلّ من أبرز هؤلاء ـ على سبيل المثال ـ الشيخين: سلمان بن فهد العودة أو سفر بن عبد الرحمن الحوالي، ومن شاء أن يتأكّد من ذلك، فليرجع إلى مواقع القاعدة الإلكترونية، أو المتعاطفة معها، وليتأمّل في حجم الاتهامات التي طالت الشيخ العودة ـ بوجه خاص ـ وهل توقّفت عند حدود الاختلاف في الرأي، أم دخلت في النيات وبواطن الأمور والاتهامات بالجملة، وذلك لأن الشيخ ـ من بين آخرين كثيرين مختلفين مع القاعدة ـ أعلن موقفًا واضحًا صريحًا يردّده في غير ما مناسبة.

تصنيفات شيوخ القاعدة

لايمكن إنكار أنّه قد انضم إلى تنظيم القاعدة بعد ذلك على نحو فعلي تنظيمي ـ أو هكذا يظن ـ أو بمثابة الروافد الفكرية بعض الشخصيات العلمية (الشرعية)، ولكن هؤلاء ـ في الواقع ـ أصناف ثلاثة:

الصنف الأول: روافد بلا تنظيم (حمود بن عقلاء الشعيبي نموذجًا)

أي إن هذا الصنف يمثّل رافدًا فكريًا عامًا للقاعدة من غير قصد أو سبق تنظيم، ومثل هؤلاء بعض الخطباء

والوعاظ والكتّاب الذين يعبؤون الجماهير ببعض مفهومات العنف وإقصاء الآخر، والدعاء على اليهود والنصارى من غير تمييز بين مسالم ومحارب، ورغم أن هؤلاء كثر في عالمنا الإسلامي ـ لأسباب مختلفة ـ لكن لعل من أبرزهم هنا: الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبي ﷺ وهو من مواليد 1346هـ ببريدة بمنطقة القصيم السعودية، وتوفي في 5/ 11/ 1422هـ، وهذا الرجل لم يكن مشهورًا بالإنتاج العلمي الثرّ الأصيل، أو الحضور الجماهيري المميز، على نحو آخرين، ولعلّ شذوذه ببعض الآراء الخارجة على الاتجاه العام لجمهور أهل العلم المعاصرين داخل العربية السعودية وخارجها هو الذي أشهره وجعله بمثابة العَلَم الذي يتشوّف الكثيرون لمعرفته. ويجزم الباحث بأنّه لم يكن مشتهرًا ولا معروفًا خارج دائرة محدودة لولا تلك الأحداث، وتوافر عناصر الإعلام والاتصال والمعلوماتية على نحو غير مسبوق، مع مهارة القاعدة الإعلامية وقدرتها على صناعة النجومية لكل من ساير خطها، على نحو ما. وغاية ما لدى الشيخ ـ رحمه الله ـ جملة رسائل محدودة، هي في جملتها إلى الفتاوى أقرب. وقد اطّلع الباحث قبل سنوات على بعض مما يفترض أنّه من أهمها، وله علاقة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، يستنتج منها تبريره لما تمّ، وتشجيعه الضمني على الإقدام على أعمال مماثلة لها؛ فألفاها ضعيفة الحجّة، سطحية التوصيف، طافحة بفكر مدرسي سلفي (خاص)؛ وليس الباحث في معرض مناقشة حججه في تلك الرسالة أو في سواها، فهذا ليس من أهداف الدراسة الحالية ولا من طبيعتها، بيد أن الذي يعنيه

هنا إدراك مدى التبسيط المخلّ في منهج الشيخ وفكره لماجريات الخلاف بين العاملين للإسلام، إذ مما يلفت النظر بشدّة نقمة الشيخ على دعاة السلفية بعامة ـ ناهيك عن غيرهم ـ وأخذه عليهم اختلافهم وتنوّع اجتهاداتهم، ويطالب الجميع بأن ينضووا في إطار (الكتاب والسنّة) ـ يقصد حسب فهمه المدرسي الخاص ومن يشايعه فحسب وكأن الآخرين منضوون في إطار (التوراة والإنجيل) ـ وذلك كافٍ لإدراك مدى الضعف في استيعاب حقيقة الاختلاف في الأنفس والآفاق، وهو بدهية تزخر بها أدبيات التراث الفقهي والفكري في الإسلام، كمفخرة من مفاخره، كما هو لسان حال أئمة الإسلام ومحققيه، في القديم والحديث ومقالاتهم، وهو في الوقت ذاته سنّة كونية عامة. وإليك ـ قارئي الكريم ـ نصّ ما ورد على لسانه في ترجمته لنفسه، عبر حوار شامل، حيث يقول في سياق إجابته عن سؤال حول الانتساب إلى الجماعات الإسلامية: «المسلمون جماعة واحدة وحزب واحد، وهم الذين على الكتاب والسنة، ولكن هذه الجماعات الحادثة هي التي أضعفت الدعوة وفرقت الأمة إلى فرق وأحزاب، فهذه جماعة التبليغ وهذه جماعة السلفيين ـ الذين يتسمون بالسلفيين زورًا ـ وهذه جماعة الإخوان وغيرها، والذي يوافق الكتاب والسنة من هذه الجماعات هو الحق، أما من حيث التفرّق والتجزؤ والافتراق فهذا شر حدث من أعداء المسلمين...»[1].

---

(1) عبد الرحمن بن محمد الهرفي، **السيرة الذاتية لسماحة الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبي**.

وفكر الشيخ ونتاجه المكتوب أو الشفهي وإن صبّ بعضه في قالب فكر القاعدة ومدرستها؛ لكنه من المستبعد جدًّا أن يكون له صلة تنظيمية بها، ومن قرائن ذلك: تقدّمه في السنّ من جهة، وكونه ضريرًا (كفيف العينين) من الجهة الثانية، ثمّ إنه قد يوافق القاعدة في بعض أفكارها ولكنه يختلف عنها في بعضها الآخر من الجهة الثالثة، غير أن القاعدة وجدت في بعض أطاريحه خير سند لنشر ذلك الجانب من أفكارها، فنفخت في شخصيته ـ بطريقتها ـ وصوّرته من رموزها. أمّا أبرز جوانب اتفاقه معها فيتمثّل في جانب التشدّد مع المخالف، وقد يجيز ـ على نحو ما ـ استعمال العنف ضدّه، كما تمت الإشارة، ولذلك تصفه القاعدة ـ كعادتها في تضخيم كل موافق لأفكارها على نحو أو آخر ـ بأنه (إمام الجزيرة)، ولكن ـ من الجانب الآخر ـ الرجل ليس بتلك الشخصية الحدّية أو التكفيرية وفق منهج القاعدة، وإليك هذا المثال الذي يعدّ عند القاعدة من المحرّمات المسلّمة، ويعد الفعل في حدّ ذاته كفرًا، لأنّه يجيز تشريع البشر بدل تشريع الله (هكذا)! ـ وسيأتي تفصيل ذلك في موطنه من هذه الدراسة ـ على حين أنّه عند الشيخ الشعيبي اجتهاد يقبل الخلاف، رغم رمزية القول به ومدلولاته في التصنيف، وذلكم هو قيام برلمانات للتشريع والرقابة، فعلى حين ترى القاعدة هذا الأمر على ذلك النحو من الحدّية والصرامة؛ فإنّ الشيخ يرى مرونة نسبية في شأن المشاركة في الانتخابات، فهو وإن ذهب مذهب القاعدة في تحريم دخول البرلمانات إلا أنّه لا ينطلق من منطلقها الحدّي القطعي البات، إذ يرى تبعًا لبعض العلماء

أنّه: «إذا كان من الممكن أن تكون الأغلبية في البرلمان للإسلاميين، فيترتب عليها أن يكون وجودهم مؤثرًا ويبطل المشاريع العلمانية جاز ذلك» (المرجع السابق).

وحاصل القول في شأن فتاوى الشيخ الشعيبي ﷺ الداعمة لبعض مواقف القاعدة أن غاية ما فيها هو التوافق في أجواء مشحونة بالتعبئة ضدّ الغرب، ومن يصنّف على مساره، ولاشكّ أن لردود الأفعال المختلفة أثرها في التصعيد، كما أن لسياسة الغطرسة الغربية، والأمريكية منها بوجه خاص، وتبعية بعض الأنظمة السياسية لها، وقيام بعض علماء السلاطين بشرعنة ذلك لهم في مجتمعاتنا؛ دورها الملحوظ في إذكاء ذلك وتصعيده. وآراؤه تلك تعدّ من ثمّ - من قبيل شذوذات العلماء وزلّاتهم، التي لا يُتابعون عليها، ولايزال أمر الزلّات هذا واردًا في هذا الوسط، والتحذير من ذلك مستمر من قبل جمهور أهل العلم أو تيّار الوسطية والاعتدال عبر التاريخ، حتى وسموا من يتقصّد تتبع ذلك، بأنه قد يقع في التزندق، أو يجتمع فيه الشرّ كله! فما بالك بسقطاتهم في قضايا الدماء والحرمات!

الصنف الثاني: تراجع واضطراب (الفهد والخالدي والخضير)

وهذا الصنف ملتبس شأنه، مضطرب موقفه، في شأن العلاقة العضوية بالقاعدة، ومثال هؤلاء الشيوخ: ناصر الفهد، وأحمد الخالدي، وعلي الخضير، من العربية السعودية، وقد أجرى معهم الشيخ عايض القرني حوارات

متلفزة، بثّت من القناة السعودية الأولى في أوقات متباينة، وهم ممن اشتهرت مواقفهم بتأييد شبه مطلق للقاعدة، عكّر عليها إعلانهم تراجعهم الصريح، وبما لايدع مجالاً للشك في ذلك[1].

بيد أنهم لايزالون رهن الاعتقال، رغم مرور بضع سنوات على إعلانهم مراجعاتهم تلك، وهنا تنشأ أسئلة مثيرة للجدل حول حقيقة تلك المراجعات، ومدى تمثيلها لقناعة أصحابها، وسبب بقائهم في السجون، إذا كانت السلطات الأمنية مطمئنة إلى مراجعاتهم و(توبتهم) عن صدق وقناعة، رغم ما سبق من تأكيد أن ليس ثمّة لبس في حديثهم المتلفز، في قناعاتهم الجديدة، لكنك حين تطالع المواقع التي أوردت نص الحوار مع الشيخين؛ تجد التشكيك من بعضهم في ذلك كلّه، والادّعاء بأن ما تم إعلانه إنما تمّ تحت الضغط والإكراه، فبعضهم يؤكّد أن (لا فتوى أو قضاء لأسير) لكن سيردّ على ذلك بقوّة ما أورده ناصر الفهد ذاته في ردّه على بيان المثقفين السعوديين الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر حين قال ـ في إشارة منه شبه صريحة إلى الشيخ سلمان العودة ـ تحديدًا ـ: «ومن العجيب أن من الكفار من سجن لأجل مبادئه ما يقرب من الثلاثين عامًا، فلم يتزحزح ـ على كفره ـ عنها حتى خرج، بينما تجد من «الدعاة» من سجن

---

(1) راجع نص حواري ناصر الفهد وعلي الخضير في مراجعاتهم في موقع إخوان أون لاين: (www.ikhwan.net/archive/showthread.php?t=43345.

بضع سنين فانقلب رأسًا على عقب من «حتمية المواجهة» إلى «حتمية الحوار» ومن «صناعة الموت» إلى «صناعة العيش» أو «التعايش» ومن «لماذا يخافون الإسلام؟» إلى «لماذا يحارب الإرهابيون الكفار؟»، هذا وهم في «سجن» يأتيهم فيها بكرة وعشيًا، فكيف لو كانوا محاصرين في «كهوف أفغانستان» أو «جبال كشمير» أو «غابات الشيشان» أو «مخيمات جنين»؟! ماذا تراهم سيصنعون؟! (ناصر الفهد، طليعة التنكيل بما في بيان المثقفين من الأباطيل، ص7 .8). والحقيقة أنّه بهذا القول يكون قد ردّ ردًّا قاطعًا على من يزعم بأنّه يتعرض لضغوط في السجن من تعذيب ونحوه، تدفعه لإعلان ذلك التراجع (تقيّة) وعلى غير قناعة، إذ يدرك ذلك مسبقًا، ولا يرى ذلك عذرًا البتة لمن يقع في المراجعة أو التراجع، ومن ثمّ تعنيفه الشديد على من وقع في ذلك اعتقال بضع سنوات لا عدّة أيام، أو بضعة شهور. أم أنّه التجسيد العملي للأثر القائل: «لاتعيّرن أخاك بما ليس فيه، فيعافيه الله ويبتليك». ولقد عبّر عنه بعض المعقّبين على حوار الشيخ الفهد بالقول: «فيقول: «كما قرأت الشيخ أقسم على أنه لم يتعرض لأي ضغوط، ولو افترضنا أنه تعرض هل نعتبر هذه تقيّة؟ الذي يحيرني أن كثيرًا من قادة التيارات الجهادية سواء في مصر أو السعودية يغيرون رأيهم ببساطة وينسبها الجميع إلى الضغوط! إذا كان المشايخ يتراجعون ببساطة فكيف بالأتباع البسطاء؟ والشيخ ظهر معافى كما هو، في حين حتى الشيوعيين كانوا يقطعون إربًا، ولا يتراجعون بمثل هذه السرعة. رياض الترك الشيوعي قضى 17 عامًا في سجن انفرادي في سوريا،

ومعلوم ما هي السجون في سوريا، ولم يتزحزح في رأيه، وخرج كما دخل، وشيخ مشايخ الجهاديين يغيّر رأيه تحت ضغوط عدّة أيام، يعني في رأيي أن التعلل بمراجعة الشيوخ لأقوالهم هو تحت الضغوط يسيء للحركات الجهادية ولا يفيدها»[1].

وفي إشارة شبه صريحة من القائد الجهادي الشهير أبي محمّد المقدسي إلى وقوع ذلك التراجع؛ يحذّر أتباعه من التأثّر بأي شخص والثبات على المبدأ، حتى لو تحوّل هو شخصيًا فضلًا عن الخضير أو الفهد أو سواهما، وفي هذا يقول بالحرف: «فمن كان يعبد المشايخ الخضير أو ناصر الفهد أو أبا قتادة أو المقدسي أو غيرهم فإن هؤلاء غير معصومين، ولا تؤمن عليهم الفتنة، ومن كان يعبد الله؛ فإن دين الله ثابت راسخ معصوم لايعتريه التبديل ولا التغيير»[2] (إن ربي على صراط مستقيم).

والذي يظهر للباحث أنّ أقرب تفسير لهذا الالتباس أن تراجع أولئك المشايخ الثلاثة بات من المؤكّد حصوله، وأيّما تشكيك في ذلك فإنّه يعوزه الدليل المكافئ لذلك التراجع الثابت، بيد أنه من غير المستبعد عدم أو ضعف اطمئنان السلطات الأمنية هناك إلى استمرارهم في الثبات على ذلك الموقف (الجديد)، وعدم تغييره، في حال

(1) موقع: إخوان أو لاين، مرجع سابق.

(2) أبو محمّد المقدسي، ملحق برسالة عبد الله بن ناصر الرشيد، هشيم التراجعات، ص72.

خروجهم من السجن، نظرًا إلى حجم اللوم والاتهامات وربما التهديد الذي سيطالهم من قبل هذه التنظيمات وأنصارها، مما قد يدفعهم إلى النكوص والتراجع المضاد، خصوصًا وأن تراجع أولئك الثلاثة أو مراجعاتهم عن آرائهم التي كانت مؤيّدة لمنهج القاعدة قد تم بسهولة لافتة للسلطات الأمنية، قبل غيرها!!!

أمّا استمرار تنظيم القاعدة عبر بعض إصداراته كمجلته (صدى الملاحم) الصادرة عن تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب في نشر قائمة بأسماء المعتقلين في السجون الأمنية السعودية وغيرها، ومنهم أسماء أولئك الثلاثة[1]؛ فهذا - من الناحية المنهجية والقضائية معًا - ليس دليلًا مقنعًا، ذلك أن بقاءهم في السجون يعطي القاعدة ذلك المبرّر ليس أكثر، دون أن يعني بقاءهم على المعتقد نفسه بالضرورة، ومن المعلوم لكل متابع أن تلك القائمة المنشورة من قبل القاعدة تضم أسماء لاعلاقة لها من أي وجه تنظيمي بالقاعدة، بل لاعتقالها أسباب أخرى، وذلك كالدكتور سعيد بن زعير، وهو أستاذ جامعي في الإعلام، ومطالبه شرعية وإصلاحية سلمية في الأساس، أو الشيخ محمّد المؤيّد - قبل أن يطلق سراحه من أحد السجون الأمريكية - وهو رجل ينتمي إلى حزب (مدني) إسلامي، لاعلاقة له بالعنف، وتهمته جمع أموال لدعم حركة حماس في فلسطين، حيث تصنّفها الولايات المتحدة - وفق

(1) انظر - على سبيل المثال - الصفحتين الأخيرتين من مجلة **صدى الملاحم**، العددان الثامن والتاسع.

معاييرها المزدوجة ـ جماعة (إرهابية)، أو حتى الشيخ عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية في مصر المعتقل بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات طويلة، إذ من الثابت تأييده لمراجعات جماعته في مصر، وهذا مثبت في موطنه المناسب من هذه الدراسة.

الصنف الثالث: تبنٍّ واضح وانتماء غير مجهول (عبد الله ابن ناصر الرشيد نموذجًا)

أمّا الصنف الثالث فيتبنى اتجاه القاعدة ومنهجها صراحة، ولا يوجد أدنى التباس في قناعته المطلقة الواعية بفكر القاعدة ومنهجها وأساليبها. وثمّة غير واحد ممن يمكن أن ينطبق عليهم هذا الوصف على تفاوت، لكن لعلّ من أبرز هؤلاء بإطلاق: الشيخ عبد الله بن ناصر الرشيد من العربية السعودية، الذي كرّس جهوده العلمية لتبني فكر القاعدة ومدرستها، ومن أبرز ما وقف عليه الباحث بهذا الخصوص رسالته الموسومة بـ (هشيم التراجعات: وقفات مع مراجعات الفهد والخضير والخالدي) في الردّ على مراجعاتهم أو ما يصفها الرشيد بـ (التراجعات). وقد قسّم رسالته إلى خمسة أبواب، خصّص الأول لما وصفه بـ (فقه التراجعات)، وضمّنه خمسة فصول، والثاني لـ (فقه الواقع المعاصر) وجعله في أربعة فصول، فيما جاء الباب الثالث بعنوان (في التراجعات في التكفير) وشمل فصولًا أربعة، أما الخامس فعقده تحت عنوان (في التراجعات في الجهاد) وجعله عامًا لأسباب فصلها في موطنها، ليختتم رسالته بالباب الخامس وعنوانه (في فقه المصالح والمفاسد) وجعله

عامًّا كذلك. وتصرّح القاعدة بدورها بأن الرجل من علمائها ورموزها، رجالها، وكثيرًا ما تعتمد على فتاواه بهذا الصدد، وتبرزه مجلة (صدى الملاحم) كواحد من أبرز وجوهها في السجون السعودية، كما تدعو له بالفرج القريب.

يصف الرشيد تنظيم القاعدة بأنّه[1] «**والمجاهدون من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من أسلم الناس منهجًا، واقومهم طريقة...**»[2]. ويورد نص تقرير وبيان للقاعدة عن عملية المحيا بالرياض التي تمت في 5/ رمضان 1424هـ/ 2003م، في معرض التبني الكامل لها، ولذلك يورد وصفها للعملية بأنها عملية «مباركة»[3] والاعتزاز بعملياتها ـ تبعًا للتقرير والبيان[4] كما يمضي مع البيان في الإقرار بأن من مقتل رجالها من الشهداء[5]، كما يشايع ـ تلقائيًا ـ وسم الحكومة السعودية بحكومة الطواغيت والعملاء، والشيوخ الموالين لها بـ(علماء السوء)[6]. ويتبنى البيان ـ والرشيد تبع له ـ تحذير «كل يهودي ونصراني في جزيرة العرب أن يخرج منها فورًا، وإلا فلا يلومنّ إلا نفسه»[7].

---

(1) عبد الله بن ناصر الرشيد، مرجع سابق، ص 33.

(2) المرجع السابق، ص 33.

(3) المرجع السابق، ص 34، 37.

(4) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص 34 ـ 37.

(5) انظر على سبيل المثال: المرجع نفسه، ص 39.

(6) انظر على سبيل المثال: نفسه، ص 37.

(7) نفسه، ص 36.

مسار المراجعات الفكرية في مصر

والواقع أن الصورة لن تكتمل في جانب عوامل التكوين والتنشئة التربوية، ومصادر المعرفة؛ وفلسفة التربية، ومرتكزاتها عند القاعدة؛ إلا بإطلالة عجلى على مسار المراجعات الفكرية لدى الجماعتين اللتين ساهمتا بقسط وافر في إنشاء هذا الفكر، ويعني الباحث بهما (الجماعة الإسلامية) بمصر، وجماعة الجهاد (المصرية)، وإن حدث ذلك على نحو غير مباشر في بداية النشأة بوجه خاص، ومع أن ثمّة مراجعات مقدّرة لبعض الجماعات المسلّحة جرت وتجري على مستوى فردي وجماعي، كتلك التي جرت في الجزائر أو ليبيا ـ على سبيل المثال ـ لكن لمراجعة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر خصوصية في ذلك، من حيث التأثير الذي تحتله مصر بمدارسها الفكرية ونخبها ورموزها في العالم العربي والإسلامي بصورة عامة، ومن جانب التأثير الذي تركته الجماعتان على نحو ما في مسيرة المواجهة مع النظام السياسي المصري، تلك المدعومة بأدبيات نظرية تستند إلى نصوص شرعية، وآراء فقهية، عملتا على توجيهها بما ينسجم ومسلكيهما، ويضفي ـ من ثمّ ـ مشروعية على مساريهما، ومن ثم فقد شكّل كل ذلك (مشروعية) جديدة على مسلك القاعدة في المواجهة، وأهم ما يجمع بين فكرتي الجماعة الإسلامية والجهاد من جهة وتنظيم القاعدة من جهة أخرى: أولوية المواجهة للأنظمة السياسية المحلية، دون نقل المعركة إلى العدو الصهيوني ـ مثلًا ـ،

وإن اختلفت القاعدة بعد ذلك بوضع الولايات المتحدة الأمريكية على رأس أولويات المواجهة، لكن العدو الصهيوني ظل غائبًا عن (أجندة) الجميع بالمطلق، على المستوى العملي، دعك من الشعارات التي تضطر إليها طبيعة المواجهة الموسمية أحيانًا ـ كما سيرد ذلك بقدر من التفصيل في موضعه المناسب من هذه الدراسة ـ وعليه فإن لحمة الفكر الجهادي الجديد (القاعدة) وسداه متشكّلة في أساسها من الفكر الجهادي السابق المتمثل في أدبيات الجماعة الإسلامية والجهاد (الإسلامي)، ومسلكيهما العملي في المواجهة مع الأجهزة الأمنية المصرية، ومن ثم فالفصل بين الجماعتين وتنظيم القاعدة لايخرج عن الفصل التنظيمي الميداني، لا الفكري التربوي أو السلوكي العام. وإذا تذكّرنا ما أقدم عليه أيمن الظواهري عام 1998م من إعلان انضمام جماعة الجهاد التي ينتمي إليها إلى القاعدة، لتشكيل ما عُرِف بـ (الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى)، وتوجيه أسامة بن لادن أفراد جماعته للتربية على كتاب (العمدة) لأحد منظري جماعة الجهاد وهو الدكتور فضل أو سيّد إمام ـ كما سبقت الإشارة ـ فلا شك أن العلاقة الفكرية ـ بوجه خاص ـ ستزداد وضوحًا، لكن لاشك أن ذلك كله إنما كان قبل إعلان الجماعتين المراجعات الجماعية العامة (الرسمية)، بمباركة قياداتها الفاعلة داخل السجون المصرية وخارجها، وسواء في ذلك قيادة الجماعتين في مصر أم خارجها، باستثناء المقيمين منهم على أرض أفغانستان، أو على الحدود الأفغانية الباكستانية، هذا مع الإشارة إلى أنّه ليس بين أيدينا ما يثبت

تراجع بن لادن عن توجيهه السابق، أو حتى حدوث اتهام من أي نوع لصاحب كتاب (العمدة) هذا بالتراجع من قبل القاعدة على المستوى الرسمي. بل إن كتاب (العمدة) لا يزال ـ حسب كل المعطيات القائمة ـ المرجع الفكري الأهم للقاعدة!

إنّه لولا حدوث تلك المراجعات في مسار الجماعات الجهادية، على مستوى المرجعيات العليا والصفوف الأولى؛ لأتى الحديث عن جانبي الفكر والتربية لدى تنظيم القاعدة بصورة عامة على قدر من الانسياب والتناغم، بصرف النظر عن القُطر والزمان، إذ كان من الممكن أن يتيحا للباحث في هذا المجال الخلوص إلى نتائج تجعل من الممكن تعميمها، على تنظيم القاعدة في أي جغرافيا وأي تاريخ، ذلك أنه كانت ثمّة وحدة فكرية ناظمة للشتات الفكري، وعملية التنشئة، بحيث لا تغيّر الحالة البيئية أو الاجتماعية شيئًا يذكر من ذلك، لكن الأمر لم يظل على ذلك النحو من الثبات والعمومية، بعد الإعلان عن عاصفة المراجعات التي بدأت فكرتها منذ العام 1997م، من قِبَل الجماعة الإسلامية بمصر، وما تلاها من مراجعات تنظيم الجهاد الإسلامي وبعض قياداته الكبرى كعبود وطارق الزمر (أفرج عنهما في 13 مارس 2011م، عقب انتصار ثورة 25 يناير 2011م، بعد سجن ناهز الثلاثين عامًا)؛ لينتهي الأمر بإعلان أمير الجهاد في مصر حتى عام 1993م، ثم عمدة تنظيم القاعدة ومرجعها الفكري الأول بعد ذلك: الدكتور (فضل) أو سيّد إمام عبد العزيز الشريف (عبد القادر بن

عبد العزيز) إصدار (وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم) يوم 18/ 11/ 2007م، ولذلك فإن من المفترض ـ نظريًا ـ أن تكون منظومة البناء الفكري والسلوكي قد هُدمت، أو انقلبت رأسًا على عقب، أو زلزلت ـ على الأقل ـ زلزالًا شديدًا، أتى على البنيان من أساسه، مما يجعل معه أمر الترميم أو الترقيع أو التبرير أمرًا ساذجًا بل مستحيلًا! غير أن كل ذلك من الناحية العملية لا يعني تحقّق ذلك كلّه بالضرورة، أي الهدم الفعلي لكل منظومة البناء النفسي والتربوي والفكري الذي قامت على أساسه الشخصية (المقاتلة) سواء لدى تنظيم القاعدة، أو من يؤمن بأيديولوجية العنف خارجها، ممن تلقّوا تربيتهم على أدبيات الدكتور فضل ـ بوجه خاص ـ بوصفها العمدة الأساس في ذلك التكوين؛ قد تراجعت دفعة واحدة، بل ثمّة بناء نفسي ووجداني ومعرفي متراكم، استغرق سنين أو عقودًا؛ يصعب أن يهدّ عمليًا جملة واحدة، أيًا يكن حجم المراجعات وتأثيرها، لاسيما أن ثمّة نزاعًا محتدمًا واتهامات متبادلة حول مسألة المراجعات هذه وما يتصل بها، وما نتج عنها من ادّعاءات كل طرف، ولا سيما بين الدكتور فضل والدكتور الظواهري[1]. هذا إلى أن جانبًا من عمليات القاعدة ـ بوجه خاص ـ غدا إلى ردّ الفعل والانتقام أكثر منه إلى عمليات قائمة على استراتيجية واضحة المعالم، قويمة البناء، لا تتأثر جوهر فكرتها بالطوارئ من الأمور،

(1) راجع الحوار المطوّل المكون من ستة أجزاء من 8 ـ 13/ 9/ 2007م، المنشور على صفحات صحيفة الحياة، مرجع سابق.

والمفاجئ من الأحداث، بل إن الباحث ليذهب إلى أن عنصر ردّ الفعل والانتقام العشوائي أحيانًا غدا الأكثر حضورًا من التخطيط القائم على رؤية استراتيجية، أو منحى تربوي وفكري مطّرد، كما أن لبراغماتية السياسة وأحابيل السياسيين حضورها المثير كذلك، ـ وسيأتي الباحث على ذكر جملة من الشواهد إلى ذلك في سياقه المناسب. وبدلًا من أن فكرة القاعدة كانت من البساطة بحيث يمكن تقديمها وفق الحديث (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) ـ وسيأتي الحديث عنه في سياقه الأنسب كذلك ـ غدت اليوم فكرة يكتنفها الكثير من الغموض والإلغاز والتعقيد، بل التناقض أحيانًا.

والحقيقة أنّه لابد من الفصل في سياق الحديث عن شأن المراجعات بين مسألتين: مسألة حدوث تلك المراجعات وجديّتها، حقيقة لا وهمًا، وبين مدى التأثير الفعلي الذي أحدثته في صفوف التنظيمات (الجهادية) ـ بما فيها تنظيم القاعدة ـ فعلى حين يؤكّد الباحث أنّه من غير المستغرب أن تظل بعض الأصوات حتى على مستوى القيادة تبدي تحفظها، أو حتى رفضها وممانعتها، على إعلان ما يُعرف بمبادرات إيقاف أعمال العنف؛ فإن المسألة الأولى مما لم يعد ـ في اعتقاد الباحث وقناعته ـ أمرًا مقبولًا استمرار التشكيك فيها، سواء من داخل هذه التنظيمات أم من خارجها ـ بصرف النظر عن بقاء بعض الأصوات داخلها من مختلف المستويات غير مقتنعة بها ـ لكن التشكيك في أصل العملية وتمثيلها للسواد الأعظم من القيادات؛ يسقطان معًا أمام التأكيدات المتواترة من قيادات

الصف الأول للجماعة الإسلامية والجهاد، خصوصًا مع النشر الموثّق للدراسات المتوالية في (سلسلة تصحيح المفاهيم) التي كتبت بأقلام قيادات الجماعة وأعلامها، كما أن إعلان الدكتور عمر عبد الرحمن زعيم الجماعة الإسلامية من سجنه بالولايات المتحدة الأمريكية مباركته للمبادرة، وقوله: «**إنني أبارك الدعوة لوقف العنف وأسال الآخرين ان يباركوها**»[1]، وتأكيد منتصر الزيّات محامي الجماعات الإسلامية حينذاك على أن تلك المبادرة تمثل قناعة الدكتور عمر عبد الرحمن وموافقته (قناة الجزيرة، حوار متلفز، برنامج بلا حدود). وقد نسبت صحيفة «ديرشبيجل» الألمانية إلى الدكتور عمر من سجنه المؤبد في الولايات المتحدة قوله: «إنه من أوائل أفراد الجماعة الذين رحبوا بتخليها في أواخر التسعينات عن الفكر الجهادي المسلّح، وتبني الانخراط في العمل الدعوي». وعن زعم الدكتور أيمن الظواهري انضمام الجماعة إلى تنظيم القاعدة في العام 2006؛ نفى الشيخ ذلك، وأعلن تبرؤه مما أعلنه الظواهري. ونقل مراسل الصحيفة بالولايات المتحدة عنه تعجّبه مما اعتبره تصريحات غير مسؤولة للظواهري، متسائلًا: «كيف تخرج هذه التصريحات من شخص كان مسؤولًا في وقت ما عن الجماعة الإسلامية» وأشار إلى أنه «ليس معنى أن يدخل نفر قليل من أعضاء الجماعة في تنظيم القاعدة أن يكون أعضاؤها كلهم انخرطوا في هذا

---

(1) كمال السعيد حبيب، **الحركة الإسلامية من المراجعة إلى المواجهة**، ص 45.

التنظيم»، لافتًا إلى أن الجماعة الإسلامية لها جذور قوية ومتينة متماسكة مع بعضها ولها مجلس شورى لا يتخذ قرارًا منفردًا دون الرجوع إلى باقي قياداتها.

وألمح عبد الرحمن إلى احتمال أن يكون الهدف من وراء تصريحات الظواهري إعادة الوضع إلى سابق عهده بين «الجماعة الإسلامية» والحكومة المصرية.

كما حذّر الدكتور عمر عبد الرحمن في ختام تصريحه لمراسل الصحيفة الألمانية أعضاء الجماعة الإسلامية «من الانغماس أو الانسياق وراء بعض الأعضاء الخارجين عنها، منبهًا أن للجماعة مجلس شورى وهو أدرى بما تمر به» (موقع المصريون، حسين عودة، ومحمد رشيد، 7/ 8/ 2006م).

كما أكّد على تلك المراجعات كذلك بعض قيادات الجماعة أمثال كرم محمّد زهدي، ومحمّد عصام الدين دربالة، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم وغيرهم. وعلى سبيل المثال فإن كرم زهدي رئيس مجلس شورى الجماعة، الذي اعتقل اثنين وعشرين عامًا، على خلفية مقتل السادات؛ يؤكّد في حديث متلفز على حقيقة هذه المراجعات وثباتها، وأنها محل إجماع قيادات الداخل والخارج، وأنّه تم حل الجهاز العسكري للجماعة تمامًا، على مستوى الداخل والخارج، كما نقل عنه مقدّم البرنامج في مستهل حديثه نفيه مع آخرين من قيادة الجماعة زعم الدكتور أيمن الظواهري انضمام قيادات من الجماعة الإسلامية إلى القاعدة (قناة الجزيرة، برنامج لقاء خاص)،

كما أكّد حمدي عبد الرحمن عضو مجلس شورى الجماعة؛ أن تلك المبادرة لم تخرج إلا بعد مناقشات ومدارسات معمّقة استمرت سنين عددًا، وشملت قيادات الجماعة داخل السجون المصرية وخارجها، ليستقرّ رأي قيادة الجماعة على تلك المبادرة (إذاعة لندن العربية، برنامج العالم هذا الصباح) لينتهي الأمر بإعلان أمير الجهاد في مصر حتى عام 1993م، ثم عمدة تنظيم القاعدة ومرجعها الفكري الأول بعد ذلك: الدكتور (فضل) أو سيّد إمام عبد العزيز الشريف إصدار (وثيقة العمل الجهادي في مصر والعالم) يوم 18/ 11/ 2007م.

إذا تأكّد لنا ذلك فلا يلتفت ـ منهجيًا ـ إلى التكهنات وما يقال عن حديث النياب، إذ إن منهج البحث العلمي غير معني بالتنقيب في خفايا السرائر وأعماق الصدور، بعد أن تتوافر لديه الشواهد والبيّنات القاطعة بحقيقة موقف ما، لاسيما حين يتصل الأمر بقضية كلّية ينبني على الإقدام عليها: عملية إعدام أدبي وفكري لتنظيم عالمي أو كوني أبرز ما يميّزه عن غيره ـ بحسب أدبياته ـ سمات الصبر والجلد وتوقّع تحمّل شتّى صنوف الأذى والابتلاءات!

وإذا كانت ذريعة بعض المشكّكين في حقيقة القناعة بتلك المراجعات هي دره فتنة السجن وأهواله؛ فإنّ الباحث يعتقد أنّه ليس غريبًا ولا مفاجئًا ـ منذ البداية ـ أن يتعرّض أيّ فرد ممن قبل الانخراط في صفوف (التنظيمات الجهادية) لما يتعرّضون له عادة في الزنازين سيئة السمعة، ومن يطالع أدبيات القاعدة وإصداراتها ومنها مجلة (صدى

الملاحم) ـ على سبيل المثال ـ يلفت نظره بشدّة مدى التركيز على الثبات، مع بيان صادع أحيانًا بهول ما يلقاه (المجاهدون) من صنوف التعذيب والأذى النفسي والبدني في السجون، ولديهم زاوية ثابتة في مجلتهم هذه عن السجن وأهواله وما يلاقيه المعتقلون، مع توجه المعتقل إلى طرق الانتصار على المحقّق تحت عنوان (مدرسة يوسف)[1]. ولم يَكُن من المنتظر منذ البداية أن يُستقبل أفراد التنظيم ورجالاته ـ ما بالك برأس أمر التنظيم وعموده وذروة سنامه، وزميل الرجل الثاني في تنظيم القاعدة: أيمن الظواهري بل شيخه الحقيقي ـ وفقًا لشهادة الشريف (انظر: الحوار الذي أجراه محمّد صلاح مع الشريف في صحيفة «الحياة»، بتاريخ 8 ديسمبر 2007م، الحلقة الأولى)، كما هو الشيخ المباشر أو غير المباشر لأمثال عمر أبي قتادة وأبي محمّد المقدسي وسواهما من القيادات العليا للتنظيم ـ في سجون الأنظمة العربية بالورود والرياحين، ووضع النياشين والأوسمة على صدورهم، أو أن تتحول زنازينهم إلى فنادق من الدرجة (خمسة نجوم)!! لذلك فإن أي تشكيك في صحّة نسبة هذه المراجعات إلى أصحابها ـ وأعني هنا الدكتور فضل على وجه الخصوص وخصوصًا بعد إصداره (وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم) وما حوته من عبارات واضحة بخطأ منهجه السابق،

---

(1) انظر على سبيل المثال: عبد العزيز الأبيني، الحلقة الثالثة من حلقات مدرسة يوسف: الانتصار على المحقِّقين، **صدى الملاحم**، مرجع سابق، العدد الثامن، ص 44 ـ 45.

وتصريحه بحرمة الخروج على حكّام المسلمين، وحرمة التعرّض بالأذى للسيّاح والأجانب، وكذا النهي عن قتل المدنيين في بلاد المسلمين، والتحذير من التسرّع في النبز بالتكفير[1].

إن أي تشكيك بعد ذلك يغدو ضربًا من العبث والتخبّط وفقدان التوازن، وأشبه بالإصرار على إنكار حقائق الكون:

وهل يصح في الأذهان شيء
إذا احتاج النهار إلى دليل

(1) راجع: ملخّصًا للوثيقة في: عبد المنعم منيب، موقع إسلام أون لاين.

الفصل الثالث

فلسفة التربية في فكر القاعدة

إذا كانت الفلسفة في أقرب مفهوم إجرائي لها تعني طبيعة النظرة إلى القضايا الكلية بدءًا من الإنسان والكون والحياة، مرورًا بالمعرفة، والقيم، وانتهاء بكل قضية كلية تبرز من حين لآخر؛ فإن للجهاديين القاعديين - بحسب رؤية منظرهم الأكبر سيّد إمام الشريف أو الدكتور فضل وكذا جملة الأدبيات الأخرى ذات الصلة - رؤيتهم الكلية والتفصيلية لمجمل القضايا ذات الصلة بفكرهم الخاص وهو (الجهاد)، ولعل قضية المعرفة من أبرز ما يلفت نظر الباحث في فلسفة القاعدة، لأنها تشكّل النسق التربوي العملي في التعامل مع جملة القضايا ذات الصلة بمسألة طلب العلم، وتقسيمه، وآليات الإعداد التربوي، وما إذا كانت الأولوية للتربية أم للجهاد، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أقسام العلم الشرعي

يقسّم الدكتور سيّد إمام العلم الشرعي من حيث الوجوب إلى:

«فرض عين واجب على كل مسلم وفرض كفاية

واجب على الأمة المسلمة ككل. أما فرض العين وهو ما يجب على كل مسلم، فهو نوعان: نوع عام أو مشترك يجب على جميع المسلمين علمه كأركان الإسلام والمحرمات القطعية ونحو ذلك، وهو تفاصيل الأحكام لمن وجبت عليه، فغير القادر على الزكاة أو الحج لا يلزمه معرفة تفاصيل أحكامهما بخلاف القادر عليهما... فإذا طبقنا هذا على المجاهد، فنقول العلم الواجب عليه (العيني) هو النوع العام ومن النوع الخاص يجب عليه الإلمام بأحكام الجهاد خصوصًا ما يلزمه في حق الله تعالى ثم في حق الأمير عليه، وهذا نذكره في الباب الخامس إن شاء الله تعالى، وكذلك يلزمه معرفة ما يجوز في قتال العدو، أما أحكام الغنائم والأسرى والصلح فلا تجب على الأعيان إذ إنها موكولة إلى الأمير»[1].

ويناقش مسألة وجوب طلب العلم قبل الجهاد وفي هذا يقول: «فإن كان صاحب هذه المقولة ـ وهي وجوب طلب العلم قبل الجهاد ـ يعني بذلك فرض العين من العلم الشرعي، فنقول هذا متيسر في أقل زمن ولا يلزم معرفته بأدلته الشرعية التفصيلية على الكافة»[2].

ويخلص الدكتور سيّد إمام إلى «أن العلم ليس من شروط وجوب الجهاد، حتى لو قَصَّر أحد في طلب العلم

(1) سيّد إمام عبد العزيز الشريف (عبد القادر بن عبد العزيز)، **العمدة في إعداد العدّة للجهاد في سبيل الله**، ص 345 ـ 346.
(2) المرجع السابق، ص 348.

الواجب المتعين عليه فلا يكون تقصيره هذا مانعًا له من الجهاد»[1].

ويرى «أن الجهاد متعين على جمهور المسلمين من غير ذوي الأعذار الشرعية، وأن الجماعة لابد منها للقيام بالجهاد، وأن الطائفة المجاهدة يجب عليها استيفاء نوعي العلم: العيني والكفائي.

1 ـ أما العلم العيني في حق المجاهد فهو نوعان: عام وخاص.

أ) **النوع العام**: ويشترك فيه المسلمون جميعًا، ومنه علم التوحيد ونواقضه وأركان الإسلام والمحرَّمات ونحو ذلك، وهذا يمكن تحصيله أثناء الجهاد وليس بشرط لوجوبه كما سبق، وقد كان النبي ﷺ يعلم أصحابه مع اشتغالهم بالجهاد، كما في حديث ذات أنواط السابق، وهو أمر متعلق بالتوحيد الذي هو أصل الدين. وفيما يتعلق بالعلم العيني ـ إجمالًا ـ أنصح كل مسلم بمراعاة أمرين: الأول أن لا يُقْدِمَ على أمر حتى يعلم حكم الشريعة فيه، كما سبق في أصول الاعتصام بالكتاب والسنة في قوله تعالى ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[2] والثاني أن يسأل من يدله على حكم الشريعة لقوله تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[3].

(1) المرجع السابق، ص 349.
(2) سورة الحجرات، الآية: 1.
(3) سورة النحل، الآية: 43، وسورة الأنبياء، الآية: 7.

ب) **والنوع الخاص**: هو علم مشروعية الجهاد ومعرفة الراية التي سيجاهد المسلم تحتها. أما علم مشروعية هذا الجهاد، أي هل هذا الجهاد الذي تنوي الشروع فيه مشروع أم لا؟ ومن أي وجه هو؟ وهذا فرض واجب لا يجوز للمسلم أن يشارك في جهاد قبل أن يعلم مشروعيته فالجهاد فيه ذهاب الأنفس والأموال»[1].

ثانيًا: آلية الإعداد التربوي

يقسّم الدكتور سيّد إمام عملية الإعداد التربوي للجهاد أو للشخصية المجاهدة إلى قسمين. وفي هذا يقول: «والإعداد للجهاد نوعان: إعداد إيماني بالعلم الشرعي، والتزكية ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[2]. وإعداد مادي بإعداد القوة والتدرب عليها وبالنفقة في سبيل الله... أما التربية والتزكية فهي داخلة في الإعداد الإيماني للجهاد، وهو واجب أيضًا، وسنذكر دليل ذلك فيما بعد. ومعسكرات التدريب وساحات الجهاد لو أُحْسِنَ رعايتها تكون خير مكان لتربية الرجال والكشف عن معادنهم وسلوكهم، بما توفره من طول المعاشرة والتعرض للمشاقّ والأسفار»[3].

ومما يؤكّد مدى التساوق بين فكر المنظّر الأول للقاعدة سيّد إمام واستمراره وتأثيره وبين القاعدة ورموزها

(1) المرجع السابق، ص 349 ـ 351.

(2) سورة الجمعة، الآية 2.

(3) المرجع السابق، ص27 ـ 28.

في هذا القطر أو ذاك ما ورد في مجلة التنظيم في اليمن وجزيرة العرب (صدى الملاحم) وتحت عنوان جزئي (مقتطفات) يندرج في إطار موضوع كلي هو (عبادة الرمي: ألا إن القوّة الرمي: 3)، حيث ورد تقسيم مقارب لعملية الإعداد التربوي للجهاد، إذ قُسِّم إلى عام للأمة، ويدخل فيه بناء الجسور وبث العيون، وتوفير السلاح بما فيه السلاح الثقيل، وغير ذلك، وهو فرض كفائي، ثمّ هناك الإعداد العيني الخاص، وهو إعداد عيني على كل فرد، في كل زمان ومكان، من حيث الإعداد والتدرّب على فنون القتال، بصرف النظر عن وضع المسلمين قوّة وضعفًا، وسواء وجد حاكم مسلم أم لم يوجد كما هو الحال في زمننا، ومن تخلّف عن ذلك فهو في عداد المنافقين[1].

ويلاحظ في هذا التقسيم سواء الذي أوضحه سيّد إمام أم ما ورد ضمن أدبيات تنظيم القاعدة في اليمن وجزيرة العرب مدى الخلط بين الإعداد الشرعي للجهاد (القتالي) الذي لا ينازع فيه أيّ من علماء الأمة قديمًا وحديثًا، وبين الإعداد (الخاص) لتلك الجماعات التي تتخذ من المنهج (القتالي) وسيلة لها لتحقيق أجندتها وفرض رؤاها الخاصة على من خالفها بالعنف والقوّة المادية، وتنشئة الجيل على ذلك، وما وسمها لكل من يتخلّف عن التزام توجيهاتها بالنفاق إلا دليل على مدى الخلط بين عملية الإعداد المفترض في كل فرد في الأمة من موقعه،

(1) طالب الهيقعه نقلًا عن عبد الله بن ناصر الرشيد، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، ص 17.

وبما يحسن وبين إعداده لتنفيذ أجندة هذه المجموعات وأهدافها الخاصة. على أن عملية الإعداد هذه ليست بالمعنى الذي تطرحه القاعدة أو من حذا حذوها، فمن غير المتصوّر عقلًا ـ وليس ثمّة مستند شرعي لذلك الفهم ـ أن يتعلّم كل فرد في الأمة فنون القتال ومهاراته على نحو من الوجوب العيني الذي يأثم بتركه، ولا سيما العالية منها، مالم فإنه مدموغ بوصمة النفاق.

وهنا ينبغي أن ينبّه ضمن مقرّرات التربية الإسلامية وربما الوطنية والاجتماعية على أن كل آية وردت في القرآن الكريم أو حديث شريف ورد في صحيح السنّة ينص على الحض على الجهاد (الشرعي) ضدّ العدو الحقيقي المهدّد لبيضة الإسلام وحمى المسلمين، ومع الأخذ في الحسبان ما طرأ على الأنظمة العسكرية الحديثة ـ بما فيها أنظمة الجيوش في الدول الإسلامية ـ من تغيّر في اختصاص فئة من أبناء الشعب بمهمة الدّفاع عنه؛ إنما يُحمل على المعنى الخاص ببعض الأفراد وهو الإعداد القتالي المباشر، والتدرّب على كل أنواع القتال وفنونه. وتحمل تلك الأحاديث النبوية التي تحث على الجهاد وتحديث النفس بالغزو ونحوه على ضرورة قيام كل فرد مسلم بالجهاد من موقعه، سواء في حال السلم حيث تحصين الأمة بالفروض الكفائية ـ التي سيأتي ذكر جانب منها توًّا ـ وإعدادها لبناء ذاتها أولًا، ثمّ لمواجهة أي طارئ قد يدهمها حاليًا أو مستقبلًا، أم في حال الحرب، حيث تغدو جزءًا لايتجزّأ من عملية الجهاد، وإن لم تكن قتالًا مباشرًا بالضرورة، فمن المقرّر أن القتال أنواع، وهو لايعني دائمًا القتال بل هو في

الأصل ـ كما يقول ابن القيّم ـ عبارة عن استفراغ الطاقة في أي من مراتبه الأربع المتمثلة في جهاد النفس والشيطان والكفار والمنافقين (ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 3، ص 9)، وإذا كان جنس الجهاد فرض عين فإنه يتحقق إما بالقلب وإما باللسان وإما باليد، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع. وإذا كان الجهاد بالنفس فرض كفاية فإن الجهاد بالمال واجب على أصحّ أقوال أهل العلم[1]، وثمّة آيات كريمة وأحاديث شريفة تؤيّد ذلك التقسيم، غير أن المقام لايتسع لبيانها.

ومن هنا فالجهاد يتحقّق في حق كل من يجيد مهارة أو فنًّا أو يتقن علمًا، أو يعمل في أي مجال بإخلاص وصدق، فالتربية والتعليم، أو التطبيب والصحة، أو الصناعة أو الهندسة، أو الكتابة، أو الخطابة، أو فنون الإعلام، أو استعمال الحاسوب والتعامل الجيّد مع المعلوماتية، أو إتقان الفنون بأنواعها المختلفة، وهكذا حتى الطباخة والحلاقة والجزارة وأعمال النظافة والخدمات العامة والمهن التي يظن بعض الناس أن لاعلاقة لها بالجهاد فالواقع يشهد أن لكل منها دوره الذي لايجوز التقليل من شأنه، ونحن نعلم أن كل هذه المعاني من ضروريات الجهاد ولوازم المجاهدين. ولنا أن نتساءل ما الذي سيحدث لو فهمنا التوجيهات القرآنية والنبوية على ظاهرها ـ كما يحلو لهذا الفكر أن يقدّمها ـ بحيث يهرع كل منا لحمل بندقيته وينطلق إلى ساحة المعركة وكفى؟! وصدق

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 92.

الإمام علي بن أبي طالب ﷺ حين قال: «قيمة كل امرئ ما يحسنه». والأهم في هذا هو صناعة الوعي بدور كل فرد في الأمة وغرس الإخلاص في نفسه للقيام بدوره على النحو المبتغى، لكي يجاهد كل من موقعه الذي يحسن، وهنا تتكامل الآيات والأحاديث ولا تتعارض، ويتحقق الاشتراك الجماعي للأمة في الجهاد، سواء الجهاد من أجل بنائها وإعدادها لتقوم بدورها الاستخلافي والحضاري في حال السلم، أم لعملية المواجهة المباشرة لعدوها المهدّد لوجودها في حال الحرب.

أمّا ما يُعرف في الفقه الإسلامي بـ(جهاد الطلب)، أي طلب مقاتلة غير المسلمين من غير أن يكون ذلك حماية مباشرة للدّين، أو دفاعًا عن البلاد والحُرُمات، أو نحو ذلك؛ فذلك مبني على أساس ماكان معهودًا في القديم من منع حكام الدول غير الإسلامية وأهمها فارس والروم؛ الدعاة المسلمين من إبلاغ دعوتهم، وحيث إن الغرب اليوم ومن في حكمه من الدول غير الإسلامية قد خلّى بين دعاة الإسلام وبين الدعوة إلى دينهم مباشرة عن طريق الدعاة المسلمين، حيث يوجدون في كل مكان يرغبون في الوصول إليه، ولا مانع يذكر في هذا، أو على نحو غير مباشر، من خلال عالم الإعلام والمعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة؛ وإن طالها من التضييق ما طالها بـ(فضل) أحداث الحادي عشر من سبتمبر (وهذا أمر جدير بالوقوف والتأمل الطويل لو كان ثمّة فقه وتقوى)؛ فإن ذلك يعني تحقيق المهمة التي من أجلها شرع جهاد الطلب. ومن هنا فلا غرو أن يقرّر عالم مسلم وفقيه بارز من أشهر علماء العصر ودعاته وهو

الدكتور يوسف القرضاوي أن من أبلغ أنواع الجهاد في هذا الزمان الجهاد في عالم المعلوماتية (الانترنيت)، في باب إبلاغ الدعوة لغير المسلمين، حتى بالنسبة إلى أولئك الحكام الذين يحولون دون سماع شعوبهم لدعوة الإسلام لتقرير موقفهم بأنفسهم، وذلك أنه بات بالإمكان الوصول بفكرة الإسلام إلى الشعوب المختلفة، فنخاطبها بألسنتها المختلفة في أنحاء الأرض، دون أن نحتاج إلى إذن الملوك والسلطات الحاكمة. والأمر الملح أن تكون لدى المسلمين من القدرات البشرية والعلمية والفنية لمخاطبة العالم بلغاته ما يساعد على تحقيق هذا الجهاد لأهدافه المرجوّة[1].

على أن ذلك كلّه لايعفي فلسفة التربية في مجتمعاتنا من السعي الجادّ نحو إعداد الجيل إعدادًا صحيًا بدنيًا وجسميًا وروحيًا وعقليًا وجدانيًا متكاملًا، وهو هدف تربوي سام تسعى إلى تحقيقه ـ فيما يعلم الباحث ـ معظم ـ إن لم يكن كل ـ فلسفات التربية في عالمنا العربي والإسلامي، وإن ظل ذلك هدفًا نظريًا في غالب تلك الأقطار ـ مع بالغ الأسف ـ بعيدًا عن الوقوع في دائرتي الإفراط والتفريط، أو التهوين والتهويل، وبما يملأ الفراغ الذي يشعر به الناشئ، بوصف ذلك حاجة من حاجاته من جهة، وبما يفوّت على التطرّف ودعاته ذرائعهم ومبرّراتهم من جهة أخرى، كما يحقّق ـ في الوقت ذاته ـ الهدف التربوي السامي للتربية التكاملية المنشودة، ولن يتحقّق ذلك على صعيد التنفيذ إلا

(1) يوسف القرضاوي، حوار القرن مع إمام العصر الدكتور يوسف القرضاوي، **مجلة نوافذ**، رمضان 1423هـ ـ نوفمبر 2002م.

عند قيام المقرّرات والمناهج بدورها في إخراج هذه الشخصية السويّة، كما يقتضي تفعيل دور النشاط المدرسي ذي الصلة بذلك الإعداد، من مثل الاشتراك في ألعاب الفروسية والقوى، ناهيك عن الألعاب الرياضية التقليدية كالكرة والجري والسباحة ونحوها.

ثالثًا: التربية العقدية أولاً أم الجهاد؟

أمّا فلسفة التقسيم السابق عند سيّد إمام فيكشف عنها في مناقشته التالية لأولوية التربية على الجهاد أم العكس؟

ومع أن القاعدة ذات أيديولوجية سلفية بالنظر إلى جذورها الأولى في مصر ـ كما سيرد لاحقًا ـ إلى حدّ أنّه كان من بين الشعارات السائدة لدى الحركة الإسلامية الجهادية في ذلك الحين شعار: «عقيدة واحد يا إخوان قبل العمل في الميدان»[1]؛ إلا أن الدكتور سيّد إمام يضع جدلية التربية أولًا أم الجهاد؟ على طاولة النقاش، في صيغة التساؤل التالي: هل العدالة من شروط وجوب الجهاد؟ ليتناول ذلك بطريقته فيقول في معرض مناقشته: «فالذين يقولون لا نجاهد حتى نستوفي التربية الإيمانية، نسألهم سؤالين:

السؤال الأول: هل الغرض من هذه التربية الوصول بالفرد المسلم إلى مرتبة العدالة الشرعية أم إلى مرتبة أعلى؟.

(1) كمال السعيد حبيب، مرجع سابق، ص 94.

السؤال الثاني: هل العدالة من شروط وجوب الجهاد؟ بمعنى أنه هل لا يجوز للمسلم أن يجاهد حتى يكون عدلًا؟ وهل يسقط وجوب الجهاد عن الفاسق؟.

ونذكر أولًا تعريف العدالة فنقول: هي استواء أحوالِه في دينه، وقيل من لم تظهر منه رِيبة... ويعتبر لها شيئان:

1 ـ الصلاح في الدين وهو أداء الفرائض برواتبها، واجتناب المحرم بأن لا يأتي كبيرة ولا يُدمن صغيرة.

2 ـ استعمال المروءة بفعل ما يُجَمِّله ويُزَيِّنه وترك ما يدنسه ويشينه[1]... فإذا ثبت أن العدالة ليست شرطا لوجوب الجهاد، سقط قول من يقول لابد من التربية للوصول بالمسلم إلى رتبة العدالة قبل أن يجاهد، وبالتالي يسقط قول من يشترط رتبة أعلى من العدالة[2].

ويلخِّص سيّد إمام رأيه في هذه الجدلية بقوله: «ويمكنني أن ألخص ما سبق فيما يلي:

1 ـ الإعداد الإيماني (التربية) واجب ومقوم أساسي من مقومات النصر، وقد سبق تفصيل هذا، خاصة ما يتعلق بأثر المعاصي في الخذلان، وأن معصية البعض تضر الكل إذا تركوا الإنكار، وهذا هو الحال الأمثل الذي إن وُجِدَ فيها ونعمت.

---

(1) **منار السبيل شرح الدليل**، ط المكتب الإسلامي، 1404هـ ـ ج 2 ص 487 ـ 488.

(2) سيّد إمام، مرجع سابق، ص 354 ـ 355.

2 ـ ومع ذلك نقول إن الجهاد لا يؤجل من أجل الإعداد الإيماني ـ وإن كان يؤجل من أجل الاستعداد المادي عند العجز ـ خاصة إذا كان الجهاد فرض عين وأخص من الجهاد العيني، أما إذا نزل العدو ببلد المسلمين، وهو حال كثير من البلدان الآن، فمثل هذا الجهاد واجب عيني مُضَيَّق الوقت، وتأجيل مثل هذا الجهاد العيني يؤدي إلى ضرر وفساد، فأي فتنة أعظم من حلول الكافرين بعقر بلاد المسلمين يفرضون عليهم أحكام الكفر ويسعون في إفساد المسلمين وفتنتهم عن دينهم بشتى وسائل المكر، فمن قال بتأجيل جهاد هؤلاء حتى يتسنى تربية من يرغب في الجهاد، فصاحب هذه المقولة لا يدرك أن عوامل الهدم أضعاف عوامل البناء...

3 ـ إذا اكتمل للمسلمين الإعداد المادي قدر الاستطاعة ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم﴾ مع مظنة الظفر فيجب الشروع في الجهاد ولا يؤجل من أجل إكمال الإعداد الإيماني، وهذا معناه أنه عند العجز عن الجهاد يجب السعي في الإعدادين المادي والإيماني معًا، فمن سعى في الإعداد الإيماني وترك المادي أو أجّله، فقد أثم لترك المأمور به ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾.

4 ـ الإعداد الإيماني تجب ممارسته في كل المراحل قبل الشروع في الجهاد وخلاله، وكما قلت من قبل إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صفة لازمة للمسلمين قبل التمكين وبعده، وخير أنواع التربية تلك التي تمارس أثناء الجهاد حيث يَغْلُب على الناس القرب من الله

تعالى في هذه الحالة. والرسول ﷺ كان دائم التوجيه لأصحابه مع قيامهم بالجهاد، وما قال أحد نؤجل الجهاد حتى تكتمل التربية.

5 ـ العدالة ليست من شروط وجوب الجهاد، ويجوز للفاسق أن يخرج للجهاد تابعًا (جنديًا) إذا كانت منفعته للجهاد أعظم من مفسدته، كما سبق تفصيله، ويُمنع من فيه إفساد أو خيانة»[1].

وبصرف النظر عن مفارقة هذا التحوّل في مرتكز كلّي كهذا، ومن غير الانجرار إلى مناقشة مفهوم الجماعة لمدلول الجهاد وفلسفته ومقاصده؛ فإن من غير المسلّم به ابتداءً أن كون الفرد الذي التحق بالجماعة سيتأهل على التربية الإيمانية ويتدرّب عليها ـ بحسب أيديولوجية الجماعة ومنهجها ـ بعد التحاقه، إذ تؤكّد شهادات بعض أبناء المناطق التي ابتليت بداء العنف والتكفير واستحلال دماء الأبرياء في العراق ـ مثلًا ـ أن بعض من ينتمي إلى القاعدة ممن لا يُعرف بالمسلك الحميد بدءًا من ضعف أو ربما انعدام المحافظة على الشعائر الدينية الكبرى، وانتهاءً بالتلبّس ببعض الكبائر والموبقات، كالقهر للآخرين، والنهب، والظلم، والانتهازية، وسوء المسلك العام حتى في التعامل مع أسرته ووالديه.

ولعلّه بسبب ضعف التربية الإيمانية مع لوازمها الأساسية من فقه وعقل وإدراك للواقع بكل ملابساته؛

(1) المرجع السابق، ص459 ـ 460.

حدث ذلك الخلط المحزن لدى القاعدة وأتباعها بين الإعداد للجهاد المشروع في سبيل الله وبين عملياتها التي يكاد الجزء المشروع منها محدودًا، ولايكاد يخرج عن بلدان مثل العراق وأفغانستان، أمّا اليمن فَمَن ضحاياها يائُرى؟ ولذلك فاستشهاد أحدهم ـ على سبيل المثال ـ بالإمام ابن تيمية وما ذكره في كتابه (السياسة الشرعية) في مثال تطبيق قاعدة «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» على الجهاد، وأنّه إذا لم تكن الاستطاعة للجهاد متوافرة فجب إعداد العدة؛ لأن الجهاد واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[1]؛ فالواقع أن حديث ابن تيمية إنما هو عن الجهاد المشروع ضدّ الغازي المحتل ومن يقف في خندقه صراحة، وليس عن هذه العمليات التي لايكاد يذكر ضحاياها المحتلون، بجانب المدنيين والأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ. ومن هنا وبسبب ضعف تلك التربية الإيمانية ولوازمها؛ وقع ذلك التسطيح لفقه الجهاد؛ ووقعت القاعدة ـ من ثمّ ـ في استرخاص دماء الأبرياء بالظنّة والتأويلات الشاذة والفاسدة.

كما أن ماعدّه الكلوي العولقي في موطن آخر سببًا من أسباب اختياره للقاعدة وهو (شرعية أسلوبهم في التربية العقدية)، مشيرًا إلى بعض النصوص النبوية التي لم تكن تشترط على الفرد أن يمكث زمنًا ليتعلّم العقيدة[2]؛ إنما هو ردّ حقيقي وفعلي على المدرسة السلفية التقليدية

(1) محمّد عمير الكلوي العولقي، مرجع سابق، ص18.
(2) الكلوي العولقي، مرجع سابق، ص 34.

(الماضوية)، تلك التي تتيه في التفريعات الكلامية الباردة، والجدل السوفسطائي العقيم، الذي إن كان له مسوّغ بالأمس، حيث كان ذلك تحدّيًا يواجه الأمة في مجتمعها الداخلي؛ فلم يعد له اليوم ثمّة مسوّغ، لتُمتحن الأمة بذلك، من غير سند شرعي، ولا باعث واقعي، لكن اعتراض من يعترض على القاعدة إهمالها البُعد التربوي الإيماني بتكامله وشموله وواقعيته وتوازنه لاعلاقة له بذلك الترف من جانب، والدافع إلى ذلك الاعتراض إنما ينبع من خطورة الاستهانة بدماء الأبرياء والمدنيين وكل من لا ذنب له في ما يجري من قبل القوى الاستعمارية والمحتلة من الجانب الآخر. وما كان ذلك ليحدث لو كان ثمّة تبصير بتلك المعاني العقدية الفاعلة، من حيث زرع خشية الله ورقابته في النفوس، وإدراك عواقب الاستهانة بالدماء ومآلاتها، وذلك حين حرّم ـ سبحانه ـ الاستهانة بحُرمة الدماء، وغلّظ في ذلك جدًا، حتى إن العلماء مختلفون في توبة القاتل لنفس بغير حق، لورود قول الحق ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[1]، وتحذير رسوله الكريم ﷺ المسلم من الاستهانة بذلك ـ كما مرت بنا بعض النصوص في ذلك في مقدّمة الدراسة ـ. كيف لمن تربّى على مثل هذه المعاني أن يقدم على قتل نفس معصومة، بمجرّد الظنة، ومن غير يقين في جواز الإقدام على ذلك؟ إذ هو غدًا واقف بين يدي ربّه، ولن

---

(1) سورة النساء، الآية: 93.

يشفع له أنّه تأثر برأي فلان أو فتواه من قادة القاعدة أو سواهم، فالإنسان بصير بسلوكه وحده:

﴿بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾[1].

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[2].

﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾[3].

﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[4].

﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[5].

ولو كان الأمر بالنيات وحدها لكانت الخوارج (التي تجادل القاعدة جدًّا في أنها ليست على منهجها) أول الناس دخولًا الجنة، لأن الرسول الكريم ﷺ شهد لهم في أحاديث كثيرة صحيحة مستفيضة بأنهم أصدق الناس لهجة، ولكن ذلك وحده، لايشفع لهم، ولاينفعهم لأنه ورد في الأحاديث نفسها أنهم يمرقون من الدّين كما يمرق السهم من الرمية!

إهمال التربية أولاً: تناقضات لافتة؟

وليس يدري الباحث هل ما توصف به القاعدة من (براغماتية) سياسية أحيانًا مما يندرج تحت هذا المرتكز؟ إذ

(1) سورة القيامة، الآيتان: 14 ـ 15.
(2) سورة المدثّر، الآية: 38.
(3) سورة غافر، الآية: 17.
(4) سورة الجاثية، الآية: 22.
(5) سورة الإسراء، الآيتان: 13 ـ 14.

إن شعار الولاء والبراء الذي اشتهرت به الجماعات السلفية جميعها غير متحقّق في بعض المواطن، بالنسبة إلى تنظيم القاعدة، أو من يحمل فكرته، ويرفع شعاره في (الجهاد)، بصرف النظر عما إذا كان من الناحية التنظيمية العملية معه أم لا، كما هو الشأن في بعض العمليات التي وقعت في اليمن في السنوات الأخيرة. وبالنسبة إلى تنظيم القاعدة هنا فإنه يمكن رصد المواقف الثلاثة التالية، مع التأكيد على أن ليس المقصود من الإشارة إليها هنا الاختلاف معه، أو الاتفاق حولها، بقدر محاكمة مواقفها العملية إلى أدبياتها النظرية وشعاراتها:

أولاً: الموقف من اليسار

إن الباحث ـ في هذا الباب ـ ليحار حقًا من ربط علاقات غير منسجمة مع الشعار النظري الذي تعلنه الجماعة، في باب (الولاء والبراء) ـ على سبيل المثال ـ بينها وبين جماعات يسارية قومية (بعثية)، لا تعرف بعلاقة ولاء حسنة مع الفكر الإسلامي وأبناء الحركة الإسلامية، بل كانت مصنّفة في قائمة الأحزاب المرتدّة عند القاعدة، حين كانت صاحبة السلطة والقرار في العراق ـ على سبيل المثال ـ، وكذلك ما يظهر من إقامة شبه تحالف مع السلطات السورية وهو ـ بحسب أدبيات الجماعة النظرية والفكر السلفي التقليدي العام ـ نظام بعثي مرتدّ كافر كذلك، وقيادته ورأس السلطة فيه تنتمي إلى جماعة (شيعية) خارجة عن الإسلام وهي فئة (النصيرية)، لكنّه ـ فيما يبدو ـ متنفسهم شبه الوحيد تقريبًا ـ!

أمّا ما يتردّد من قيام علاقة بين القاعدة والحراك الجنوبي الداعي إلى الانفصال فليس ثمّة دليل يقيني على ذلك، وقد تتبع الباحث كل ما تمكّن من العثور عليه في أدبيات القاعدة بهذا الشأن فلم يجد في أيّ منها مايستنتج منه ذلك، ولعل من أبرز ما يستدل به على تلك الدعوى ما ورد في حديث أبي بصير ناصر الوحيشي زعيم التنظيم في قوله في كلمة صوتية له بهذا الشأن بعنوان (إلى أهلنا في الجنوب):

«إن ما يحدث في لحج والضالع وأبين وحضرموت وغيرها من ظلم وقهر للعزل من المواطنين لا يقره عقل ولا يرضاه إنسان ويتحتم علينا نحوهم المناصرة والتأييد والمناصحة والأخذ على أيديهم.

أيها الأحرار الصامدون المقاومون لهذا الظلم والقهر الذي دهى اليمن والجزيرة العربية ككل، إن ما تطالبون به هو حقكم كفله لكم دينكم ودفعتكم إليه فطركم التي لا ترضى الظلم ولا تعطي الدنية وقد عرف عنكم ذلك إبان الاحتلال البريطاني الذي خرج من اليمن بصمودكم.

إنكم مارستم حقكم السلمي فمنعتم من هذا الحق الذي أعطاكموه الظالم وعندما خالفتموه أنزل بكم أشد أنواع القمع وكافة وسائل القهر ليثنيكم عن مطالبكم العادلة وليست دعوتكم إلى رفع الظلم من الانفصال في شيء.

والوحدة والجماعة على الدين والعدل والأمان واجبٌ شرعي وحق لكل مسلم فلا يمارس باسم الحفاظ على الوحدة الظلم والقهر والاستبداد ومن قام بأمر هذه الوحدة

هم الشعب كافة ولم تكن يومًا ما من صنع أحد بعينه ولا هي حكر عليه... إننا في تنظيم القاعدة نؤيد ما تقومون به من رفض الظلم عليكم وعلى غيركم، ومن مناهضة النظام ومن دفاع عن أنفسكم، فإن رسول الله ﷺ قال: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، وندعوكم على أن تحرصوا على أن لا تعتدوا على إخوانكم المسلمين من الولايات الأخرى، فلا ذنب لهم وهم مظلومون مثلكم ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾...»[1].

وواضح إذًا أن دعوة الوحيشي لأهل الجنوب لانتزاع حقوقهم ليست دعمًا لنزعة الانفصاليين منهم، بل صرّح بأن ذلك يأتي ضمن المطالب المشروعة في إطار الوحدة التي وصفها بـ(الواجب الشرعي، والحق لكل مسلم).

ثانيًا: الموقف من إيران

أمّا أغرب الغريب فهو ما يُعلم من علاقة العداء المستحكمة والمعلنة بين تنظيم القاعدة وإيران ومن ورائها التنظيمات الشيعية في كل مكان، بفعل الأيديولوجيا المتنافرة بينهما، مع تزايد الحديث الذي تدعمه بعض الشواهد العملية؛ بما يؤكّد أن ثمّة علاقة حسنة بدت تتضح معالمها بين القاعدة وإيران، كون الأخيرة وفّرت ملاذًا آمنًا لقيادات من القاعدة فرّت من أفغانستان على أثر الاحتلال الأمريكي

---

(1) انظر موقع الأرشيف: أبو بصير ناصر الوحيشي كلمة صوتية بعنوان (إلى أهلنا في الجنوب /www.archive.org/details alQAEDA1543).

لها عام 2001م، حتى إن واشنطن صرّحت في شهر إبريل 2008م أن إيران تحتجز رجال القاعدة «احتجازًا متراخيًا»، ومن هؤلاء (المحتجزين) لديها قيادات عليا في تنظيم القاعدة مثل: محمّد إبراهيم مكّاوي أو ما يُعرف بـ(سيف العدل المصري)، ويوصف بأنه رئيس العمليات في تنظيم القاعدة، كما يوصف بالرجل الثالث فيها، وأنّه مسؤول عن تفجيرات الرياض في 2003م، وسليمان أبو غيث الناطق الإعلامي (الشهير) باسم تنظيم القاعدة إلى حين اعتقاله، وأبو حفص الموريتاني، وعبد الله أحمد عبد الله ويقال إنّ هذا الأخير كان كبير المسؤولين الماليين في تنظيم القاعدة، كما أن فيها بعض القيادات الأخرى للقاعدة مثل محمّد الاستانبولي، ناهيك عن عِدَّة أفراد من عائلة أسامة بن لادن، يأتي في مقدّمتهم: نجله سعد، الذي وصفته بعض المصادر الصحافية الأجنبية بأنه غدا ذا دور متصاعد في هذا الاتجاه، حيث يقوم - بحسب هذه المصادر - بدور الوسط بين القاعدة وإيران. وفيما يتصل بالشأن اليمني على هذا الصعيد نقلت تلك المصادر عن مسؤول أمني غربي أن إيران أصبحت ناشطة في اليمن، وأنه غدا قاعدة استراتيجية لعمليات القاعدة في اليمن، بفضل الدور الذي يقوم به حرس الثورة الإيراني في ذلك[1].

ومما دعم ذلك الاتهام بالبراغماتية (السياسية) موقف أيمن الظواهري من الجماعات الشيعية ولا سيما في لبنان

---

(1) راجع: فريق من الباحثين، التقرير الاستراتيجي اليمني 2008م، ص 194.

في حرب تموز / يوليو 2006م بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني، حين خاطب الظواهري الأمة في ذلك الحين بأحفاد أبي بكر وعمر وعليّ والحسين! وإن حاول التنصّل بعد أكثر من عامين، وذلك في خطاب له متلفز بث في 9/ 9/ 2008م تحت عنوان (سبع سنوات من تحالف الصليبية ضدّ الأمة) شن فيه هجومًا لاذعًا على إيران وحزب الله، مصرّحًا بأن حزب الله لم ينتصر في حربه على إسرائيل في 2006م! (قناة الجزيرة، نشرات الأخبار، 9/ 9/ 2008م). والواقع أنّ ذلك الموقف المتناقض إنّما يؤكّد تهمة الانتهازية التي توسم بها القاعدة، حين تهتبل الفرص أحيانًا، وإن خالفت قناعاتها التربوية والفكرية والعقدية، ولن تعدم أن تجد لها تأويلًا متهافتًا لذلك!

ولئن صحّت شهادة الملا ناظم الجبوري القيادي السابق في تنظيم القاعدة بالعراق من أن مجموعة ممن كان مسجونًا معها في وقت سابق في سجن (أبو غريب) أكدت له أن أبا مصعب الزرقاوي كان ينعم بامتيازات داخل إيران، حيث كان يوجد بعد سقوط النظام العراقي، عام 2003م، ثم تساءل الجبوري: لماذا تستهدف القاعدة العراق دون إيران؟!ولماذا لم تقم بعمليات فيها، رغم ما يُعرف من اختلافها الفكري والعقدي[1]، لئن صحّت شهادته فإن ذلك يضاف إلى قائمة الشواهد الجديرة بالتوقّف عندها مليًا. ولعلّ مما يعزّز منها شهادة ناصر البحري الذي عمل مرافقًا

(1) ناظم الجبوري، قناة العربية، حوار مع برنامج صناعة الموت، في 18/ 4/ 2007م.

شخصيًا لابن لادن، حيث أكّد في لقاء متلفز أن ثمّة اتفاقات بين إيران وتنظيم القاعدة (قناة العربية، برنامج خاص عنوانه: لماذا لم تضرب القاعدة إسرائيل حتى الآن؟ يوم 5/ 4/ 2008م).

ويبدو أن محاولات إيران التأثير في مسار الأحداث السياسية والعسكرية، التي تتم من قبل هذا الطرف أو ذاك ـ بما فيها القاعدة ـ في هذا القطر أو ذاك، وفي ظل توافر بعض المعطيات في هذا هي ما حدت ببعض المحللين المصنّفين على الاتجاه السلفي (الجديد) للاعتراف بحقيقة اختراق إيران للمقاومة العراقية عبر القاعدة، متسائلًا عن سرّ التغاضي عن ذلك في حملات الدعاية الغربية ضدّ النظام الإيراني، رغم تواتر المعلومات عن تقديم إيران دعمًا لمجموعات القاعدة (أحمد فهمي، إيران وأمريكا: لماذا تحتاجان إلى القاعدة؟، مجلة البيان، جمادى 57 1431هـ ـ مايو/يونيو 2010م، ص 56 ـ 57)، مختتمًا بالقول: فهل يمكن القول: «إن الولايات المتحدة أنّه لن يمكن للقاعدة الاستمرار في العراق ـ وربما في مناطق أخرى ـ دون تلقي دعم من إيران»[1].

وماذا عن الحوثيين؟

لكن الإشارة جديرة هنا أنّه إذا كانت كل تلك المعطيات ربما تدفع لاستخلاص شبه مؤكّد عن قيام تلك العلاقة للقاعدة ـ كتنظيم عالمي ـ مع إيران، لكن ليس من

(1) المرجع السابق، 257.

مستلزمات ذلك ـ بحسب متابعة الباحث واهتمامه ـ قيام علاقة على أيّ مستوى بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وبين الحوثيين (الشيعة)، لأسباب عدّة، قد يكون من بينها حدّة الخلاف الأيديولوجي على نحو ربما يختلف في درجته ومستواه عنه في أي قطر أو بلد آخر، هذا مع إدراك الباحث أن للسياسة حساباتها التي قد تتجاوز الأيديولوجيا في بعض الأحيان، لكن ليس ثمّة معطى مؤكّد أو شبه مؤكّد على قيام تلك العلاقة المفترضة، سوى شهادة القائد الميداني الأسبق لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب محمد عتيق العوفي الذي سلّم نفسه للسلطات السعودية، وزعم أنّه قام بذلك بعد أن تبيّن ارتباط التنظيم بالحوثيين وتلقّي الدعم من إيران[1] وهذا من الناحية المنهجية، شهادة خصم اختلف مع تنظيمه، وربما يبحث له عن تبرير لإقدامه على ذاك الموقف، خصوصًا وأنّ كلًا من الحوثيين والقاعدة قد نفوا الخبر من أساسه، فالحوثيون مع نفيهم للخبر عدّوا ذلك تلفيقًا من الإعلام السعودي وافتراءات تهدف إلى ربط حركتهم بتنظيم القاعدة[2].

أمّا القاعدة في جزيرة العرب فقد برّرت موقف العوفي بأنّها حالة ضعف طرأت عليه إثر مكالمة هاتفية مع أهله، لكنها نفت ما جاء على لسانه في حواره مع القناة السعودية

(1) صحيفة الثورة «الرسمية»، نقلًا عن القناة السعودية الأولى، 1 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 28 مارس 2009م، ص 3.

(2) موقع الصحوة نت، www.alsahwa - yemen. net/view_news. no = 1_2009_03_28_69486/.

الأولى، ووصفت مجلة صدى الملاحم عبر المسؤول الإعلامي بالتنظيم ذلك بقولها: «ماعرضته قناة الطاغوت الرسمية لآل سعود من مقابلة مع الأخ محمد العوفي، نحن بدورنا ننفي ماقال، ونبرأ إلى الله مما افترى علينا، ونسأل الله أن يغفر لنا وله، وأن يفرّج عنه وعن جميع إخوانه، ما هم فيه من الأسر، وأن يعافينا مما ابتلاه به»[1]، والجملة الأخيرة تشير إلى ما وصفته المجلة بلحظة الضعف تلك.

وثمّة بيان آخر مستقل صدر عن أحد رموز تنظيم القاعدة وهو أبو يحيى الليبي الذي نفى ما يتردّد بشأن هذه العلاقة، حيث استهل خطابه بعد الحمد والثناء لله ـ تعالى ـ بالقول: «...فلسنا حوثيين، ولا نحن معهم ولا منهم، وحاش لله أن نكون كذلك، فَبُعْدُ ما بيننا وبينهم دينًا، وعقيدة، ومنهجًا، وفكرًا، وأهدافًا بعد المشرقين، وشتان بين مشرق ومغرب»، وعدّ ما جرى بين الحوثيين والسلطات السعودية ضربًا من ضروب دفاع الله عن المجاهدين (القاعدة) وعقابًا للسلطات السعودية وشيوخها هناك (أبو يحيى الليبي، بيان بعنوان لسنا حوثيين: لاتدع الجذع وتبصر القذى، 20/ 2/ 2010م).

ثم جاءت حادثتا تفجير موكبين للحوثيين، وقع الأول بمديرية المتون بمحافظة الجوف وسقط فيه سبعة عشر فردًا

---

(1) المسؤول الإعلامي لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، بريد القرّاء، ص 54، ويمكن مراجعة: أحمد محمّد الدُّغَشِي، **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**، ص 83 ـ 84.

على الفور، منهم قيادات حوثية، فيما أصيب العشرات بجروح متفاوتة، وذلك أثناء توجّههم لحضور احتفالات يوم الغدير يوم 18 ذي الحجة 1431هـ الموافق لـ 24 من نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م، ، فيما وقع الثاني بعد يومين فقط أي يوم 20 ذي الحجة 1431هـ الموافق لـ26 من نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م، وذلك بمنطقة آل حميدان مابين مديرية ضحيان والطلح بمحافظة صعدة، وأدى إلى إصابة 8 أشخاص ومقتل شخص واحد في سياق موكب متوجّه للعزاء بوفاة الأب الروحي للحوثيين بدر الدين الحوثي، في حين نفى مكتب الحوثي ذلك. واللافت أن كل أصابع الاتهام من قبل جهات عدّة أشارت إلى القاعدة، بيد أن مكتب عبد الملك الحوثي سارع عقب الحادث الأول بالجوف إلى إصدار بيان يحمّل فيه المسؤولية الكاملة للأمريكيين والصهاينة، نافيًا ضمنًا مسؤولية القاعدة عن ذلك[1].

فيما صرّح ضيف الله الشامي المسؤول الثاني بمكتب عبد الملك الحوثي عقب وقوع الانفجار الثاني بصعدة بتحميل أمريكا المسؤولية، حيث وقع التفجير بسيارة (فيتارا) موزعة من أمريكا لتنفيذ عمليات انتحارية[2].

(1) راجع نص البيان في موقع نيوز يمن في24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010م http://www.newsyemen.net/ view _ news. asp?sub _ no = 1 _ 2010 _ 11 _ 24_49249.

(2) راجع نص التصريح بموقع نيوز يمن في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010م www. newsyemen. net/view_news.asp?sub_no = 1_2010_11_26_49292).

وفي تصريح آخر للشامي وجّه اتهامه المباشر إلى السفير الأمريكي بصنعاء (جيرالد فاير ستاين) بتنفيذ المخطّط الأمريكي الذي أداره في باكستان، ونفى صراحة مسؤولية القاعدة وعدّها مجرد غطاء وهمي لتلك المؤامرات، محدّداً بعض المشايخ ورؤساء التحالفات والتكتلات القبلية الذين يستمدون دعمهم وتمويلهم من السفير الأمريكي[1].

على حين نفت السفارة الأمريكية بصنعاء مسؤولية الولايات المتحدة عن ذلك، وفي الوقت الذي دانت فيه الحادثين بشدّة، وصفت اتهامها بالمسؤولية بالسخيف[2]

ليأتي بيان القاعدة في هذه الأثناء قاطعًا الجدل، حيث فاخر بتحمّله وحده المسؤولية عن ذلك، وصرّح أن العملية تأتي للدفاع عن عرض النبي ﷺ ودفاعًا عن إخوانهم من أهل السنة الذين يقتلون، وتنتهك أعراضهم، وتهدّم منازلهم، ويهجّرون منها، ولا ناصر لهم.

وقال البيان: «إن الجماعة شكّلت وحدات خاصة لمهاجمة المتمردين الشيعة الذين اتهمتهم بقتل السنة وهدم منازلهم وإجبارهم على الهجرة من الأماكن التي يسيطر عليها المتمردون» ودعا البيان من وصفهم بأهل السنة

---

(1) راجع تصريح الشامي بموقع نيوز يمن في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2010م http://www. newsyemen. net/view_news. asp?sub_no = 1_2010_11_27_49312

(2) مأرب برس، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010م http:// marebpress. net/news_details. php?sid = 29092 & lng=arabic

للالتحاق بهذه الكتائب «وإذا لم يتداركوا أمرهم فسيفعل بهم الشيعة الروافض كما فعلوا بأهل السنة في العراق وأفغانستان، فالبدار البدار، قبل فوات الأوان، واعلموا أن الجيش السعودي واليمني لايمثلون أهل السنة»[1].

بل ادّعت القاعدة لاحقًا أنها تمكّنت من قتل بدر الدين الحوثي أثناء قدومه للمشاركة في احتفال الجوف، كما نفى الحوثيون ذلك في الوقت ذاته، وعزوا وفاته إلى تزامن عادي مع الاحتفال بمناسبة الغدير.

ومع التأكيد على حقيقة عدم وجود رابط ما بين القاعدة والحوثيين، لاعتبارات عدّة ـ والأمر لايستدعي بيانًا قاعديًا أو حوثيًا، نظرًا لمعطيات أكثر قوّة ـ ؛ فإنّ الباحث لايخفي عدم اطمئنانه إلى صدور ذلك البيان حقيقة عن القاعدة، لكن لأن مسلكها في نسبة أحداث كثيرة إليها في مواقف كثيرة ملفوفة بالغموض، بغية إثبات حضورها وقدرتها على إيصال رسالة إعلامية ونفسية إلى خصومها في السلطات خصوصًا، فلا يرى جدوى من مناقشتها في حقيقة صلتها بذلك البيان، إذ هي لم تتردّد في ادّعاء أو مشايعة بيانات أو تصريحات كهذه في أوقات سابقة!

ثالثًا: الموقف من طالبان

ويبدو أن من الضرورة بمكان عدم إغفال العلاقة

---

(1) راجع نص البيان في موقع مأرب برس في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010م http://marebpress. net/news_details. php?sid = 29099 & lng=arabic.

المثيرة للقاعدة ابتداءً بحركة طالبان الأفغانية، وهو ما يعزوه الباحث هنا إلى ضعف الاهتمام بعملية التربية العقدية في صفوف القاعدة، وذلك وفق منطقها المعلن في التعامل مع المخالف العقدي لها. وعقيدة طالبان ـ إن جئنا إلى محكّات العقيدة السلفية (النجدية) ومعايير اعتمادها سلامة عقائد الآخرين، ومن ثمّ التعاون أو التحالف معهم ـ تُعدّ عقيدة مخالفة لعقيدة أهل السنة بحسب معايير السلفية والقاعدة جزء منها ـ إذ تنتمي طالبان إلى العقيدة الماتريدية (نسبة إلى أبي منصور الماتريدي ت: 333هـ)، وهي قريبة من عقيدة معاصرة له تنتمي إلى الأشاعرة (نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ت: 330 ونيف هـ)، بل إن الشيخ محمّد أبو زهرة ليقرّر أن آراء الماتريدي «أقرب إلى آراء المعتزلة منها إلى آراء الفقهاء والمحدّثين، الّذين انبعث الخلاف بينهم وبين المعتزلة في أول القرن الثالث الهجري»[1]، مع أن كلا المدرستين: الأشاعرة والماتريدية ـ فضلًا عن المعتزلة لدى عامة السلفية المعاصرة ـ خارج إطار عقيدة أهل السنة (السلفية). وهذا ما أكّده الشيخ غلام الله رحمتي نائب الشيخ جميل الرحمن زعيم جماعة الدعوة إلى القرآن والسنّة (السلفية) الأفغانية في ولاية (كونر)، حيث أكّد أن طالبان ثلاث طبقات أكثريتها أشعرية في الأسماء والصفات لكنه وصفهم بعدم التعصب، وطبقة ثانية الطبقة الأولى: والأكثرية حنفيون تعلموا في المدارس الديوبندية، ولهم تركيز على التوحيد في الألوهية والربوبية، وأما في الأسماء

(1) محمّد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 181.

والصفات فهم أشعرية ولكنهم غير متعصبين، وأكّد أنه ناقش بعضهم في ذلك فأكّدوا أنهم ليسوا (سلفيين) ولكنه مدح فيهم عدم التعصّب، وطبقة ثانية وصفها بالسلفية ويستنتج من وصفه أنها الأقل عددًا، لأنه ذكرها بالأسماء، وممن ذكر: عبد الوكيل متوكل وزير خارجية طالبان أيام حكومة الطالبان، الذي صار بعد سقوط حكومتها أحد أبرز الخونة بنظر قيادة طالبان، لأنه ممن سلّموا أنفسهم لنظام كرزاي، ومن أوائل من اشتهروا بالدعوة إلى المصالحة مع الحكومة الحالية والحوار، أما الطبقة الثالثة فصوفية ووصفها بأنها أقلية[1].

أما الشيخ سميع الله نجيبي أمير جماعة الدعوة إلى القرآن والسنة الأفغانية بولاية (كونر) فقد ذهب إلى أكثر من ذلك حيث صرّح بأن فئة قليلة جدًا من الطالبان وفق عقيدة التوحيد السلفية (الخاصة)، مؤكّدًا أن حركة طالبان أشتات متفرّقة أقلّهم (الموحّدون) أي السلفيون، مؤكّدًا أن بعض السلفيين منهم لايستطيعون إظهار عقيدتهم، ولا أن يصلّوا بالطريقة المسنونة، أمام رجالات حركة طالبان، مشيرًا إلى أن فيهم من خطب محذّرًا من الوهابية[2].

---

(1) راجع حوار **مجلة البيان**، مع غلام الله رحمتي، نائب الشيخ جميل الرحمن في أفغانستان /www.albayan - magazine.com conversations/conv - 02.htm.

(2) سميع الله نجيبي، عقيدة ملا عمر وطالبان، شريط مسجّل بتاريخ 7 شوال 1422هـ ـ 22/ 12/ 2001م، وثبت على موقع: http://www.sahab.net/forums/showthread.php?t=276820.

ولعل هذا هو ما يفسّر الخلاف الذي كان قد نشب بين أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وخليفته الراحل في العراق أبي مصعب الزرقاوي، حيث كان الأول يصرّ على أن الطالبان جزء من أهل السنّة والجماعة، فتحالف معهم، فيما رفض أبو مصعب التحالف والانضمام إلى طالبان، بحجة مخالفة عقيدتهم لعقيدة أهل السنة والجماعة[1].

مرّة أخرى هل مسلسل التناقضات هذه يعزى ـ قبل أيّ عامل آخر ـ إلى خطورة البدء بـ(الجهاد)، وإرجاء عملية التربية، إلى أجل غير مسمّى؟ أو محاولة الإقناع بأن الجبهات والميادين العسكرية هي المحاضن الحقيقية للتربية؟!!

(1) سعيد الجمْحي، مرجع سابق، ص 43، الهامش: 4.

الفصل الرابع

أبرز المرتكزات الفكرية
والتربوية لتنظيم القاعدة

بتتبع جذور المنطلقات الفكرية والتربوية لتنظيم القاعدة، ولا سيما من خلال دراسة نصوص كتاب العمدة المشار إليه؛ بوسع الباحث في هذا المجال أن يتوصّل إلى جملة من المرتكزات أبرزها:

المرتكز الأول: أيديولوجيا سلفية

تكمن أهمية الأيديولوجيا لدى أي فرد أو جماعة من زاوية العلاقة العضوية التي تربط بينها وبين السلوك العملي، وهذا ما يتناوله الباحثون في فلسفة التربية تحت عنوان (الأيديولوجيا والتربية).

ومن هنا فإن البحث في جذور النشأة وعوامل التكوين ومصادر المعرفة يكشف أن الأيديولوجيا الخاصة بالقاعدة ومنطلقاتها الفكرية سلفية الفكر والمعرفة والمعتقد والتنشئة والتكوين، مع إشارة ـ قد تبدو بدهية لدى الباحثين في هذا المجال ـ وهي أن أيديولوجيا القاعدة السلفية

لاتعني بالضرورة أن كل من يعتقد الفكر السلفي (المدرسي) يحمل مثل هذه الأيديولوجيا، ومن ثم يسلك سلوك القاعدة، بل لا يعني بالضرورة أن أصحاب المصادر الأصلية القديمة أو المعاصرة التي اعتمدت مصادرهم كابن تيمية (ت: 728هـ) وابن القيم (ت: 751هـ) ومحمّد بن عبد الوهاب (1206هـ) وسيّد قطب (1387هـ ـ 1966م) وعبد الله عزّام (1410هـ ـ 1989م) ـ على سبيل المثال ـ يؤمنون في حقيقة أنفسهم وفي سلوكهم العملي بما استنتجه أتباعهم ممن جعلهم معتمده في مسلكه (القتالي)، فنحن نعلم أن ثمّة قراءات تفسيرية خاطئة أحيانًا للقرآن الكريم ذاته، وصحيح السنّة النبوية كذلك، دون أن يؤذن ذلك باتهامهما ـ أي القرآن المجيد وصحيح السنّة المطهرّة ـ بصناعة المسلك الخاطئ، كما أن ثمّة أئمة عظامًا في القديم أو الحديث، يمثلون القدوة الكبرى لأتباعهم في العالم الإسلامي، ولعل الإمام علي بن أبي طالب ﷺ (ت: 40هـ)، وكذا بعض أئمة المسلمين من آل البيت وسواهم، لدى السنة والشيعة، غدوا لدى بعض المسلمين معقد اختبار إيمان المرء المؤمن من غير المؤمن، إلى الحدّ الذي بلغ ببعض أتباعهم أن رفعهم مقامًا لايكون إلا للخالق الباري ـ تعالى ـ ولعل أبرز مثال لهؤلاء الموقف من الإمام علي بن أبي طالب ﷺ لدى بعضهم، إذ من المعلوم أن عليًا ذو مقام رفيع لدى المسلمين كافة، وله من الفضائل في أمهات أهل السنة قبل الشيعة، ما لا يسع المنصف النزاع فيه، ولعل ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل وإسماعيل القاضي

وأبي علي النيسابوري وأبي شعيب النسائي ما يغني في هذا الباب، إذ نقل عنهم قولهم: «لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما ورد في علي»[1]، لكن الباحث لايعلم شخصية في تاريخ المسلمين وقع فيها من الغلو كما حدث مع الإمام علي، حتى وجدت جماعة ممن يزعمون التشيّع فيه واتباعه، يوصفون بـ (الغلاة)، بلغت بهم درجة تقديسه حدّ تأليهه، بل إنّه حين بلغه ذلك عنهم، توعّد بإحراقهم، إن لم يكفّوا، ولمّا لم ينتهوا، أمر خادمه (قنبرًا) بتأجيج النار، فأحرقهم جزاء انحرافهم وغلوّهم، وفي هذا يروى البيت الشهير على لسانه ﷺ:

لـمّـا رأيـت الأمـر أمـرًا مـنـكـرا

اجّـجـت نـاري ودعـوت قـنـبـرا

فما زادهم ذلك إلا غلوًّا فيه، إذ استنتجوا من صنيعه معهم آية ربوبيته، حيث قالوا: انظروا لايُعذِّب بالنار إلا ربّ النار! والسؤال هنا هل يؤاخذ الإمام علي بجريرة أولئك الغلاة؟!

ومع التأكيد على هذه الحقيقة، والتأكيد كذلك على أن أمر النية موكول إلى الله ـ تعالى ـ لكنك حين تجد نصوصًا لاتحتمل سوى مدلول واحد، وليس ثمّة مايدرأ عنها ذلك المدلول، فلا يعفى صاحب ذلك المصدر من

(1) ابن حجر، فتح الباري: شرح صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة (62)، باب مناقب علي بن أبي طالب، ج 7، ص 71.

تبعاته أدبيًا وقانونيًا، ما بالك بمن يقدّم نفسه وكتاباته تنظيرًا علنيًا لصناعة فكر العنف باسم الجهاد ككتاب العمدة للدكتور فضل ـ على سبيل المثال ـ وذلك قبل إعلان مراجعاته ـ بطبيعة الحال ـ ولكنه قبل ذلك قد ساهم في مآسٍ فظيعة، لئن طوتها قيمة المراجعات العلمية والفكرية والتربوية في الوسط العلمي والتربوي والأمني ونحوها؛ فإن من قد ذاق قدرًا من حصادها المرّ في نفسه، أو عزيز عليه، أو وقع الخراب في دياره ومجتمعه؛ سيظل يتذكّرها بمرارة، ويرى أنّ تلك المراجعات غير كافية، إذ جاءت (بعد خراب البصرة) ـ كما يقولون ـ.

بعد تلك الإشارات بوسع الباحث في مجال الأيديولوجيا (القاعدية) أن يستخلص أن قراءة القاعدة للتراث السلفي القديم وأدبياته المعاصرة قادت إلى تشكيل الشخصية القاعدية على المستوى الفردي أو الجماعي، حيث الاستناد إلى القراءات الخاصة للتراث السلفي، وبعض روافده المعاصرة كبعض كتابات سيّد قطب، وعبد الله عزّام، والتتلمذ المباشر على المصادر السلفية في العقيدة، (كمال السعيد حبيب، مرجع سابق، ص94). ورغم أن جذور الفكر الجهادي التنظيمية الأولى تولّدت من رحم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ومع التقاء جماعة الإخوان مع السلفية في المنهج الفكري والتربوي السنّي أو السلفي العام؛ فإن ذلك لا يؤذن باستنتاج تماثل الفكرين أو المنهجين، بل إن غاية ما يمكن استنتاجه أن ذلك الاتفاق الكلي في العنوان غدا عاملًا مساعدًا للجهاديين كمرحلة أولى هيأتهم للانتقال إلى مرحلة السلفية بالمعنى (الخاص)،

لتتحول فيما بعد إلى سلفية أخص: مقاتلة أو (جهادية) ـ كما ستتم الإشارة لاحقًا ـ إذ بدأ الخروج على جماعة الإخوان منذ منتصف القرن الماضي، من جرّاء التعذيب الوحشي الذي واجهته في السجون المصرية بعد ثورة يوليو 1952م ـ قبل أي سبب آخر ـ وهو ما أنتج جماعة التكفير والهجرة كذلك، أو ما أطلقت على نفسها جماعة المسلمين بقيادة شكري أحمد مصطفى.

تصنيفات السلفية وخطيئة التنشئة الأولى

إن السلفية على مستوى العالم الإسلامي لا يخرج تصنيفها في مجمله عن ثلاث فصائل رئيسة، تتمثل في: السلفية العلمية التقليدية (الماضوية)، وهي التي تُنسب إلى المؤسسة الدينية (الرسمية) في العربية السعودية، وما يتبعها من فصائل وأجنحة في العالم الإسلامي، تحت عناوين ولافتات مختلفة، والسلفية الجديدة التي تتخذ عناوين عدّة، منها العمل الخيري، كحال جمعيتي الحكمة والإحسان في اليمن، بوصفهما الجمعيتين الرئيستين في البلاد، ثم السلفية القتالية أو (الجهادية) وهي التي تشمل بعض جماعات المقاومة الشرعية في العراق أو أفغانستان أو سواهما، كما تشمل جماعات العنف والتكفير باسم (الجهاد) في تلك المناطق وفي غيرها.

وقد تكون خليطًا متنافرًا في آن واحد، من فكر المقاومة للعدو الحقيقي المحتل، وفكر العنف والتقتيل، لكل مخالف لها، لكنها جميعًا ـ بحسب بعض الدارسين ـ لا تخرج في أصل تنشئتها عن فكر المدرسة الأولى

وأدبياتها. ويذهب بعض المشتغلين بدراسة الجماعات وتاريخها إلى أن الفكر السلفي الذي ينطلق منه تنظيم القاعدة اليوم ـ كما انطلقت الجماعتان الإسلامية والجهاد في مصر قبل ذلك ـ بأقدار متفاوتة بطبيعة الحال ـ لا يخرج عن التلمذة المباشرة على تراث الشيخ ابن عبد الوهاب، ومنهجية الإصلاح والتغيير عنده. ويستشهد بعض هؤلاء باعتماد المنتمين إلى فكر القاعدة حتى اليوم على كتابات جملة الأدبيات (التقليدية) التي هي في الأصل أدبيات جميع المنتمين إلى التيار السلفي، علاوة على غيرهم، وذلك قبل أن ترتدّ هذه التربية (العنيفة) بمخرجاتها على الذات بعد أن أصابت الآخر، وذلك منذ أحداث الرياض المتتابعة في العام 2003م بوجه خاص، ولعله لولا هذا الارتداد لظلّت تلك السلوكيات المجرّمة اليوم محل صمت وتجاهل بعض المنتمين إلى المؤسسة الدينية هناك، إن لم يكن محل مباركة وتأييد ضمني، أو غير مقصود، مادام بلد المنشأ في منأى عن ذلك![1].

وفي حال النسخة الأخيرة من النمط الجهادي أي القاعدة؛ فإن التأكيد قمين بعزو ذلك إلى نمط التنشئة المبكّر، في وقت السلم، وقبل الظهور الرسمي لتنظيم القاعدة بعد إعلانه انضمام جماعة الجهاد المصرية إليه في 1996م، ومن ثم إعلان (الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى) في شباط/ فبراير 1998م، وذلك

(1) راجع: أحمد محمد الدغشي، إعادة الاعتبار لخطاب الوسطية الإسلامية، مرجع سابق.

لمقاومة الأمريكان وحلفائهم من حكّام العرب والمسلمين، أما مقاومة اليهود فكل الدلائل تؤكّد أنه ليس في أجندة القاعدة على المدى المنظور على الأقل، ولا يمثّل الاحتلال الصهيوني لفلسطين أولوية لها بأي معنى، ومن ثمّ فإن ذلك من قبيل الدعاية (البورباغندا) الإعلامية ليس أكثر.

قاعدة التكفير باللازم

هناك من يذهب إلى أن نمط التنشئة في العربية السعودية ـ بوجه خاص وهي التي ينتمي إليها زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ـ كان قائمًا على أساس من التعبئة بالفكر السائد الذي زخرت به الثقافة السلفية ومصادرها في المعرفة، بما في ذلك التركيز على ما عُرف بنواقض التوحيد العشرة، حيث تضمّنت جذور التكفير بالظِنّة، وباللازم، ومن غير تيقّن بتوافر الدواعي وانتفاء الموانع، وهو ما ساهم بنصيب وافر في تشكيل الشخصية (التكفيرية)، التي بلغت أسوأ درجاتها بحمل السلاح تجاه كل مخالف لها في الفكر، وقد عُرفت في حقبة سابقة بهذه السمة، تحت مسمّى التنظيمات (الجهادية)، وذلك قبل أن يتشكل تنظيم القاعدة!

وقد يستشهد بعض من يذهب ذلك المذهب ليستدل على تأثير التراث السائد في تلك البيئة ـ ناهيك عما هو سائد في الأدبيات العامة لتنظيم القاعدة ـ بإفراد مجلة القاعدة الشهيرة في اليمن وجزيرة العرب (صدى الملاحم)، وتحت عنوان ـ يبدو ثابتًا ـ (دروس في القاعدة): نواقض لا إله إلا الله، وفي سلسلة حلقات عبر عِدّة أعداد، يأتي

الناقض الثامن ـ بحسب ورودها في التراث الخاص ـ لينص على «الناقض الثامن: وهو: «مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. قوله المظاهرة أي المناصرة. وقد سئل عبد الله بن عبد اللطيف عن الفرق بين الموالاة والتولّي، وهو المقصود في الآية الكريمة فأجاب بأن التولّي «كفر يخرج عن الملة وهو كالذبّ عنهم وإعانتهم بالمال والبدن والرأي». قال الشيخ سليمان العلوان (معتقل حاليًا في السعودية) في شرحه لنواقض الإسلام: ـ الناقض الثالث ـ: «وبهذا البيان يتبين لك ما عليه كثير من حكام المسلمين، والتي تنسب إلى الإسلام لأنهم والوا أهل الإشراك وقرّبوهم وعظّموهم وجعلوا بينهم علاقات تدلّ على أنهم إخوان لهم، إضافة إلى ذلك أنهم آذوا أهل الدِّين وعادوهم وأودعوهم في السجون، **فهل يبقى إسلام بعد هذا؟**»[1].

ومن يقارن هذا الخطاب بخطاب جماعة (التكفير) المصرية التي تشكّلت في السجون هنالك، ثم عرفت بجماعة المسلمين بقيادة شكري أحمد مصطفى ـ كما تقدّم ـ فإنّه سيخلص إلى تشابه الخطابين، ومن ثمّ تشابه الاستنتاجات، حيث كانت مثل هذه التساؤلات هي التي أنتجت ذلك الفكر، بمنأى عن دوافع الحاكم، وما قد يكتنف تفكيره أحيانًا من شبهات والتباسات، ربما أدانته من

(1) الهيئة الشرعية، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، مرجع سابق، ص 7.

بعض الجوانب، بحيث لا تسوّغ عسفه وطغيانه وقمعه ضدّ معارضيه، ولكن ليس بالضرورة أن تقود إلى تلك النتيجة التكفيرية، وهو أيضًا سبب صدور كتاب (دعاة لا قضاة) لحسن الهضيبي المرشد العام الثاني للإخوان المسلمين، حيث شاهد ذلك الفكر في السجون المصرية وقاومه بالنقاش والجدل مع أصحابه، قبل أن يصدر كتابه المذكور.

وفي تعليق صاحب كتاب (معالم الوثنية في الدولة اليمنية) أبو ذر السمهري اليماني يقول تعليقًا على بعض ما ورد في خطاب العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز في مدريد عن القواسم المشتركة بين الإسلام والديانات السماوية: «أيقول هذا الكلام مسلم؟؟أيقول هذا الكلام من قرأ الناقض الثالث من (نواقض الإسلام العشر) [هكذا والصواب العشرة] للإمام محمد بن عبد الوهاب ﷺ وهو: (من لم يكفِّر المشركين أو شكَّ فى كفرهم أو صحَّح مذهبهم)[1][2]. ثم نراه يذهب إلى أن ذلك مما يتناقض مع

(1) راجع (التبيان شرح نواقض الإسلام) للشيخ العلامة المحدث سليمان العلوان ـ حفظه الله تعالى وفك أسره ـ ص26، بعض الزنادقة والكهنة الإعلاميين يرون في هذا الناقض تأسيسًا لخطاب الكراهية وإشاعة لمبدأ العداء مع الآخر ـ يقصدون بذلك الكافر ـ، وينعتون الموحدين تارة بالجمود أو التزمت وتارة بأن الموحدين دوغمائيون أو راديكاليون ونحوها من القوالب الجاهزة لنبز كل موحد، وهذا الأمر هو دأب المنافقين المفاليس على مر العصور.

(2) أبو ذر السمهري اليماني، **معالم الوثنية في الدولة اليمنية**، ص 17.

تراث الشيخ محمّد بن عبد الوهاب ومعتقده، ويكرر النقل عنه في غير ما موضع[1].

ونجد تكرارًا لمثل هذا المسلك في كتاب الشيخ محمّد بن عبد القادر المرشدي (كشف شبهات الديمقراطيين وكسر طاغوت اليمن) في غير ما موضع من كتابه، الذي قدم له أبو بصير ناصر الوحيشي: زعيم تنظيم القاعدة بجزيرة العرب.

كما أن محمّد عمير الكلوي العولقي أحد رجالات القاعدة في اليمن لا يفوته الاستشهاد كذلك ببعض المصادر السابقة في التدليل على تكفير من يتعاون مع الكافرين، وأن ذلك من نواقض الإسلام العشرة عنده. وفي هذا يقول: «فالقاعدة تعتقد وتعمل باعتقاد أهل السنة بأن ذلك كفر» وأورد: [الناقض الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾» أ.هـ (محمّد عمير الكلوي العولقي، مرجع سابق، ص24 ـ 25).

ومع أن بعض الباحثين قد يقرأ في الكتب الثلاثة: التوحيد والدرر وكشف الشبهات ـ وكلّها منسوبة إلى الشيخ محمّد بن عبد الوهاب ـ بعض الأفكار التي يراها مثيرة، بحيث تدفع الناشئة الذين يشحنون بقراءات انتقائية لبعض أفكارها دون أن يتحصّنوا بقراءات حرّة، أو توجيهات ووسائط ومؤثرات أخرى مناقضة إلى منزع التكفير أو الإقصاء

(1) انظر على سبيل المثال، المرجع السابق، ص 34، 38، 39.

للمخالف، لمجرّد المخالفة لفكر الشيخ ومدرسته الاجتهادية في فهم بعض مسائل فروع العقيدة، ودقائقها ـ وإن لم تتوافر شروط التكفير، وتنتفي موانعه، وخطورة التكفير باللازم من مثل أن من لا يكفّر الكافر فهو كافر، أو بعبارة الشيخ المذكورة آنفًا (من لم يكفِّر المشركين أو شكَّ في كفرهم أو صحَّح مذهبهم...) بحيث ينسحب ذلك على المجتهدين المختلفين مع المدرسة في بعض المسائل العلمية الاعتقادية ـ رغم ذلك فإنّه ينبغي محاكمة الفكرة في ضوء عموم مرجعياتها، ومن أبرزهم: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت: 728هـ) الذي اعتذر للمختلفين في جنس مسائل من هذا القبيل بقوله: «...وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكّن من فهمها، وقد يكون عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه، كائنًا ماكان، سواء كان في المسائل النظرية (أي ما يتصل منها بمشكلات المسائل العقدية وتفاصيلها) أو العملية (أي الأحكام الشرعية). هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام»[1]. كما قال: «والخطأ المغفور له في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية، كما قد بسط في غير موضع»[2].

ولو أن كل مجتهد في باب العقيدة اختلف مع غيره فكفّره، لندر أن نجد إمامًا أو عالمًا أو مجتهدًا إلا ولحقته هذه التهمة.

---

(1) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، كتاب الفقه، ج 23، ص 346.
(2) المصدر السابق، كتاب التمذهب، ج 20، ص 23.

إن الإعذار بالتأويل في مسائل فروع العقيدة ـ ناهيك عن الأحكام ـ كما تقدّم عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ منهج أصيل في مدرسة أهل السنّة والجماعة ـ بمفهومها العام ـ حتى قال فقيه الشام ومحدّثها محمّد جمال الدين القاسمي(ت: 1332هـ ـ 1914م): «كما أن اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه، فكذلك مسائل الكلام لعموم مفهومه لغة واصطلاحًا ووجودًا، فإن الفِرَق التي تنوّع اجتهادها في مسائل الكلام، ربما تربو على مجتهدي الفروع، وكيف لا تكون من المجتهدين وهي تستدل وتحكم وتبرهن وتقضي وتجادل خصومها بمآخذها، وترى أن ما تستدل عليه هو الحق الذي لايعقد على سواه، ولا يدان الحق ـ تعالى ـ بغيره؟ وجلي أن ما يبعث على بذل الجهد في الفروع هو نظير ما يبعث عليه في الأصول، أو أعظم فإن مسألة الرؤية وخلق الأعمال، وخلق القرآن، وإرادة الكائنات؛ لمّا تشابهت الآيات والأخبار فيها؛ ذهب كل فريق إلى ما رآه أوفق لكلام الله وكلام رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأليق بعظمة الله ـ سبحانه ـ وثبات دينه، فكانوا لذلك مجتهدين، وفي اجتهادهم مأجورين، وإن كانوا في القرب من الحق متفاوتين...»[1].

ولخّص المسألة بقوله: «وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها ما للمجتهدين أمر لا يرتاب فيه منصف، والمجتهد معذور بل مأجور، وإن أخطأ، وإذا انتفى الإثم

(1) محمّد جمال الدّين القاسمي، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، ص77 ـ 78، وانظر: القاسمي كذلك: **الجرح والتعديل**، ص5.

عن المجتهد فأنى يصحّ أن ينبز بالألقاب السوءى والحفيظة عليه؟ وهل فرّق الأمة وجعلها شيعًا وأذهب ريحها إلا هذا التنابز والإزراء المعيب، مع ما يجمع الكل من أخوّة الإسلام»[1].

ويؤكّد ما ذكره القاسمي تشدّد الإمام محمّد بن إبراهيم المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير(ت: 840هـ) في شأن التكفير، وذلك حين ضيّق أمره جدًّا، فبعد أن حصره في التكذيب المتعمّد لشيء من كتب الله ـ تعالى ـ المعلومة، أو لأحد من رسله ـ عليهم السلام ـ، وكذا من خالف المعلوم من الدين بالضرورة للجميع (تأمّل في تشديده على لفظ الجميع)، حتى وإن تستّر بعد ذلك باسم التأويل فيما لامجال لتأويله، استشكل ابن الوزير تكفير «من قام بأركان الإسلام الخمسة المنصوص على إسلام من قام بها، إذا خالف المعلوم ضرورة للبعض أو للأكثر، لا المعلوم له وتأوّل، وعلمنا من قرائن أحواله أنّه ما قصد التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقّه، وأظهر التديّن والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد ومضادة الأدلة الجليّة، عقلًا وسمعًا، ولكن لم يبغ مرتبة الزنادقة المتقدّمة...»[2]، ثم نقل الخلاف في ذلك ورجّح إعذار أهل التأويل من عدّة أوجه[3].

---

(1) القاسمي، المرجع السابق، ص 80، والجرح والتعديل، المرجع السابق، ص 9 ـ 10.
(2) محمّد بن إبراهيم الوزير، إيثار الحق على الخلق، ص 415.
(3) راجع تلك الأوجه في: المصدر السابق، ص 415 ـ 439.

إن التتلمذ على العقيدة على ذلك النحو من الصرامة والحدّة من غير تمييز بين أصولها وفروعها، قد انعكس على المسلك العملي حتى في التعاطي مع القضايا العملية الفرعية، ذلك أنّه حين تداخل مفهوم أصول العقيدة القطعي المجمع عليه بين طوائف الأمة المعتبرة ومذاهبها مع المسائل الفرعية للعقيدة، من غير تحرير دقيق لمصطلح العقيدة وتقسيمه إلى الأصول والفروع، بسبب غلبة التقليد في ترديد المقولات العقدية ومفرداتها؛ واللدّد في الخلاف مع الجماعات والمذاهب الفكرية الإسلامية الأخرى، فإن «العقل المسلم الجهادي غلبت عليه فكرة الإجماع والقطع، وجرى اطّراد ما تعلّمه في قضايا العقيدة إلى القضايا الأخرى الواقعية والحركية والحياتية، التي لا تتحمل القطع والإجماع والقول الواحد الذي لا يجوز خلافه، فأصبح عقل المسلم الجهادي ينظر إلى القضايا الحركية من منظور العقيدة...»[1]. وهذه حقيقة تنسحب على جميع المجموعات السلفية المقاتلة أو (الجهادية) بما فيها القاعدة من باب أولى.

ولعل مسلك ابن لادن في الإقدام على تأسيس القاعدة برمتها إنما انطلق من خلال هذه (السيكولوجيا) التربوية، وذلك حين عمد إلى حديث «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلمًا»[2]؛ فلم يفهم من خلاله إلا أن الأمر أمر عقيدة لا يقبل المساومة أو أنصاف

(1) كمال السعيد حبيب، مرجع سابق، ص 94 ـ 95.

(2) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير، باب إجلاء اليهود عن الحجاز، مصدر سابق، ج 12، ص92.

الحلول، ولم يدر بخلده ـ نتيجة التعبئة العقدية المتطرّفة تلك ـ أن جملة الأحاديث في هذا الباب إنما ترمي إلى عدم جواز قيام سلطتين دينيتين في جزيرة العرب على نحو من النِّدِّية، التي قد تفضي إلى التنازع؛ بحيث يمكن أن يصبح ذلك سبيلًا إلى تهديد مركز الدعوة وقلب الوحي. أما اجتماعها بوصفها أقليّة ذمية، أو دخولها مستأمنة، أو لأغراض دبلوماسية، أو تجارية، أو نحوها؛ فلا يندرج ذلك تحت النهي الوارد في مثل تلك النصوص، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في معرض مناقشة أهداف القاعدة.

المرتكز الثاني: علاقة صِدَام مع الآخر

تبعًا للمرتكز السابق ومع التأكيد على زلزال المراجعات غير أن الواقع العملي لا يزال يؤكّد أن تنظيم القاعدة مستمر في إشاعة أدبياته الفكرية القديمة التي تبرأ منها صاحبها (الدكتور سيّد إمام) في مراجعاته، بعد أن كانت مثبتة بالفعل في كتابه العمدة، فيما يتصل بالقول بأن أصل العلاقة مع الآخر القتال والصراع على نحو فعلي مباشر، وليس السلم أو التعايش، بل السلم عند القاعدة حالة استثنائية طارئة، وليس العكس، وبذلك فإن علاقة القاعدة في تعاملها مع الآخر غير المسلم علاقة صدام. وبحسب تنظير الدكتور فضل فإننا مطالبون بإعلان حالة الحرب في وجه كل من لم يؤمن بالإسلام، بصرف النظر عن كونه مسالمًا أو محاربًا، بوصف الأصل هو الحرب وليس السلم، من منطلق الإيمان بما يُعرف في التراث الفقهي بـ (جهاد الطلب)، ومن خالف قراءته هذه فإنّه ممن

ينطبق عليهم وصف الإيمان ببعض الكتاب والكفران ببعضه. وفي هذا يقول: «يستدل البعض لإنكار جهاد الطلب بقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾[1]، وأنه مادام الكافر مسالمًا فلا جهاد، ويستدلون بقول النبي ﷺ: «لا تتمنوا لقاء العدو» (متفق عليه)، وهذا هو حال الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، الذين يستدلون بأحد أدلة المسألة ويتركون بقية الأدلة كما ذكرته في الأصل الرابع من أصول الاعتصام بالكتاب والسنة»[2].

وهذه واحدة من أخطر المخرجات العملية لفكر القاعدة التربوي في كل قطر تمكّنت منه، ويأتي في مقدّمتها اليمن. فمن المنطلق ذاته وعلى التنشئة إيّاها يشيد زعيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (أبو بصير) ناصر الوحيشي بمنفّذي عمليتي التفجير اللّتين استهدفتا سيّاحًا من كوريا الجنوبية في مارس من العام 2009م، فتحت عنوان (كلمة الأمير: فزت وربّ الكعبة) يبرّر الوحيشي ذلك المسلك بقوله: «والكوريون الجنوبيون حليف وشريك فعلي وقوي مع الأمريكان والصليب، وشوكة في خاصرة دول الشرق كلها، وقد دخلوا بلاد المسلمين مدجّجين بالسلاح، وسفكوا دماء، وانتهكوا أعراض العراقيين والأفغان... إنّ الواجب الشرعي أنْ نسأل الحاكم لماذا لا تخرج الأمريكان والبريطانيين والفرنس وغيرهم من دول التحالف والتي تساند اليهود على مسلمي غزة من نساء وأطفال، لا أن نستنكر على المسلمين وقتلهم.

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 61.

(2) سيّد إمام، مرجع سابق، ص 367.

إنَّ من أفظع وأقبح شهادات الزور القول بأنَّ الكوريين القتلة الذين فعلوا تلك الأفاعيل البشعة التي تشمئز لها قلوب البشر وتقشعر منها جلود أهل الغيرة والشهامة ـ فضلًا عن المؤمنين ـ القول بأنَّ دماءهم معصومة ويحرم قتلهم.

ولنا أنْ نتساءل لماذا لم تتحرك تلك الأبواق السلطانية ويقيموا الدنيا ولا يقعدوها على قتل أبناء المسلمين في شوارع صنعاء في المظاهرات لنصرة بغداد أو دفاعًا عن حقوقهم في جميع الولايات.

لم لا يستنكرون على ولي أمرهم قصف أبناء القبائل بالطيران والمدفعية، وإتلاف أموال المعدمين من الباعة المتجولين في الشوارع بحجة تنظيم وتنظيف العاصمة»[1].

وقد يظن بعض من لا دراية له كافية بالفكر التربوي عند القاعدة أن في حديث الوحيشي التباسًا أو ربما منطقًا يمكن تفهمه في حدود معيّنة، حيث يميّز بين المحارب من غير المحارب، نظرًا للعلاقة التي تربط النظام السياسي لكوريا الجنوبية بالإدارة الأمريكية من نواحٍ عِدّة، لكن ليس لذلك الاستنتاج مدلول أو معنى بعد التصريح السابق لأحد منظريهم على الخلفية ذاتها، وفي المصدر والعدد ذاته الذي تحدث فيه الوحيشي (صدى الملاحم) بأن لا وجود في قاموس القاعدة لمصطلح المدنيين أو الأبرياء أو غير المحاربين أو نحو ذلك، وأصرح من هذا وذاك تصريحه

(1) الوحيشي، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ، ص 5.

التالي باعتبار كل من ليس مسلمًا هدفًا صريحًا لأفراد القاعدة بصرف النظر عن كل هذه التفصيلات ؛ فإن الأهم من هذا وذاك أنها تعد كل مَنْ ليس على دينها حلال الدم، مباح العرض والمال، إذ إن ذلك هو الأصل ـ عندها ـ في العلاقة مع غير المسلم عمومًا، وليس أي اعتبار آخر يقول أحد منظّري القاعدة في اليمن (أبو عمر الفاروق): «إذا علمنا ذلك تبين لنا أنَّ الأصل في الكفار أنهم أهل حربٍ مباحةٌ دماؤهم وأموالهم، ولا نحكم بعصمة دمائهم إلا بوجود شيء من العهود السالفة الذكر»[1].

ثمّ يؤكّد ذلك أكثر بقوله: «إذا تقرر ذلك علمنا أنَّ السياح ـ سواء كانوا من كوريا الجنوبية ـ أو من غيرها فالأصل دخولهم تحت هذا الأصل (يقصد استحلال كل شيء فيهم بوصفهم كفارًا)، وما دام أنا تيقنا دخولهم فيه فلا نخرجهم منه إلا بيقين؛ لأنَّ اليقين لا يزول بالشك. ولذا فإنا نقول لمن اعترض على قتل السياح: نحن نعترض عليك قبل أن تعترض علينا، ونطالبك بالدليل قبل أن تطالبنا به، ولئن كنت تقول: بأي دليلٍ استبيحت دماء السياح؟ فنحن نقول لك: بأي دليلٍ عصمت دماءهم، وأنكرت قتلهم؟»[2].

والواقع أن خطاب القاعدة في هذا طافح

(1) أبو عمر الفاروق، حكم استهداف السيّاح، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 11.

بالاضطراب، فعلى حين حاول الوحيشي إظهار الأمر على أنّه تعامل بالمثل، إذ لو لم يُقْدِم الأمريكان وحلفاؤهم على فعل ما فعلوا بالمسلمين لعاشوا آمنين لايخشون على أنفسهم ولا سيّاحهم، لكن جاء (الفاروق) ليبدّد ذلك الاعتقاد ـ كما تقدّم ـ ثم يأتي بعد ذلك أبو يحيى الليبي بأشهر(27/محرّم 1431هـ) ليصوِّر الأمر على أنّه تعامل بالمثل ليس أكثر، وليس استهدافًا لكل من يخالفنا في معتقدنا، كما قال (الفاروق)، حيث صرّح في بيان له منشور أنه مادامت أمريكا تغزونا في عقر دورنا فبناء «على ذلك فليس على المجاهدين ـ في اليمن أو غيرها ـ أن يضيقوا على أنفسهم فيما وسعه عليهم الشرع، فكما أن عدونا قد أعلنها علينا حربًا مفتوحةً فحربنا ضده يجب أن تكون مفتوحة سواء بسواء، وبما أن طائراتهم وبواخرهم وقواتهم قد قطعت آلاف الأميال وتجاوزت حدودها لتقتل وتقصف وتحاصر وتجوّع وتخرب وتدمر وتطارد وتأسر، وتصرح بأنها لن تترك مكانًا آمنًا لنا، فكذلك علينا أن نغامر ونخاطر لنقطع آلاف الأميال فنستهدفهم ونمنعهم الأمن الذي هو غاية الغايات وأقصى الأمنيات عندهم، إذ لا مال ولا اقتصادَ ولا رفاهية لهم بدونه، فهم الذين اختاروا بأن تكون الحرب بهذه السعة مكانًا وزمانًا، وعليهم أن يدفعوا ضريبة ما زرعوا، وينبغي للمجاهدين أن يسعوا لتجاوز الجدار العازل (القوات المحلية) لضرب من يختفي وراءه»، لا لأن قتال هؤلاء العملاء مشكلٌ شرعًا، فهذا أمرٌ قد فرغنا منه، ولكن حتى لا ننشغل كثيرًا بقتال هؤلاء الأوباش ونستنفد قسطًا كبيرًا من طاقتنا فتنعم أمريكا وشعبها بالأمان

الذي هو غاية مطلبهم، حتى قال رئيسهم في أحد خطاباته الأخيرة: «إذا كان أمننا على المحك فحياتنا على المحك، فلتشمروا عن ساعدكم، وتستعينوا بربكم، وتشدوا حملتكم، فإنما هي إحدى الحسنيين ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾[1]»[2].

هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على مدى الاضطراب الذي تعانيه القاعدة، بل على البراغماتية السياسية التي تؤكّد أنّها ـ من هذه الزاوية ـ لا تختلف عن غيرها من السياسيين ذوي المصالح الذين لايتورّعون أن يصلوا إلى تحقيق أهدافهم عبر طرق ووسائل مشروعة أو غير مشروعة.

وأيّا يكن حجم ذلك الاضطراب أو التناقض فتأكيدًا على التنظير السابق لسيّد إمام وأبي عمر الفاروق فإن القاعدة في اليمن على صعيد الفعل والممارسة وهو الأهم ـ بعيدًا عن التنظير المضطرب المتناقض ـ لا تستثني أحدًا من استهدافها، إلا فئة الأطفال والنساء ونحوهم وفق شروط محدودة، ـ وسيأتي الباحث على مناقشتها لاحقًا ـ ولا يعترف بعض كتابها ـ علانية ـ باستثناء من يعرفون في القانون الدولي الإنساني وفي عرف العالم المعاصر بـ(المدنيين)، وهم الذين لا يحملون السلاح ولا يحاربون، فهذا ـ عندها ـ اصطلاح إعلامي معاصر، لا اعتبار له ولا معنى، وهو ما يخلص إليه أحدهم من منظري هذا الاتجاه في اليمن (أبو

(1) سورة الطلاق، الآية: 3.

(2) أبو يحيى الليبي، بيان: حكومة اليمن لأمريكا: نحري دون نحرك، 27/ محرم الحرام/ 1431هـ.

عمر الفاروق)، على خلفية ما أثير حول مشروعية استهداف السيّاح الأبرياء، وكتلك العملية التي نفّذت ضد مجموعة من السيّاح الكوريين الجنوبيين في حضرموت في شهر مارس 2009م، وأسفرت عن مقتل أربعة منهم، وجرح أربعة آخرين، كما قضى يمني كان بالقرب من موقع العملية، وفي هذا يقول (الفاروق): «إنَّ مصطلح المدنيين لا استعمال له في الشرع، ولم تعلّق عليه أي أحكام، وإنما ورد في الشرع تقسيم الحربيين إلى من يجوز قتله وهم الرجال البالغون، ومن لا يجوز قتله وهم النساء والصبيان والشيوخ والزمنى والرهبان المعتزلون في كنائسهم، على خلاف في بعضهم. هذه هي الألفاظ الواردة في شرعنا، أما لفظ مدنيين أو أبرياء فهما من تأثير وسائل الإعلام»[1].

ويكفي ردًا على منطق كهذا الإشارة هنا إلى أن العبرة بالمقاصد والمضامين والدلالات لا بالألفاظ والمباني والصور، كما أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، أو أنّه إذا انتفت العلّة انتفى المعلول ـ كما يقرّر المحقّقون من الأصوليين في قواعدهم المعتبرة ـ. ولتوضيح ذلك لامناص من التذكير بأنّه كان العُرف في فترة زمنية سابقة قد سرى بين المسلمين على قيام الرجال البالغين بالانضمام الطوعي أو القسري (المنافقون مثلًا) إلى الجيوش المقاتلة، أو أنّه لم يكن ثمّة فاصل أو تمييز في وقت سابق عند المسلمين بين جيش نظامي ومقاتلين غير نظاميين أو ما يُعرف اليوم

(1) أبو عمر الفاروق، مرجع سابق، ص12.

بـ(المتطوّعين)، بالنظر إلى عموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي كانت تخاطب المسلمين جميعًا، بل كان الجميع يهبّون عندما يسمعون منادي الجهاد، استجابة لتوجيهات تلك الآيات والأحاديث وفحواها يحث كل رجل مسلم مكلّف بالغ للقيام بدوره في الذود عن حمى الإسلام والدفاع عن شوكة المسلمين، لنيل ما أعده الله من نعيم عظيم للمجاهدين، بصرف النظر عن كونهم جيشًا منظّمًا أو فردًا أو أفرادًا غير ذوي صفة في هذا الجيش، وليدرءوا عن أنفسهم سخط الله ووعيده، ولا سيما أن ثمّة أحاديث صحيحة تصم من مات من المسلمين ولم يغزُ أو يحدّث نفسه بغزو بالموت على شعبة من النفاق، ولكن ذلك كلّه خاص بالمسلمين ومبدأ الجهاد عندهم، ولا يستلزم بالضرورة استغراقه في كل زمان ومكان، إذا تغيّرت أنظمة الجيوش الإسلامية وأساليبها في الدّفاع عن الأمة وحماية مكتسباتها، كما لايستلزم ـ من باب أولى ـ انسحابه على غيرهم في كل زمان ومكان. ومن ذلك الوضع القائم أمامنا اليوم، حين نجد في النظام المعاصر عند المسلمين وغيرهم أن ثمّة جيشًا نظاميًا (محاربًا) وشعبًا مدنيًا (غير محارب)، ومعلوم أن ثمة فئات في القديم أو الحديث لايصدر عنها عادة فعل القتال وذلك من مثل الأطفال والنساء الشيوخ والزمنى (ذوي المرض المزمن) والرهبان المعتزلين في كنائسهم؛ وتلك علّة استثنائهم، بدليل أنّه لو ثبت أن امرأة حملت السلاح أو معروف عنها ذلك ـ كما المرأة المنخرطة اليوم في صفوف الجيوش الغربية والإسرائيلية وسواها ـ فإنها لا تندرج تحت ذلك الاستثناء، يقول ابن رشد الحفيد: «ولا خلاف بين

المسلمين أنه يجوز في الحرب قتل المشركين الذكران البالغين المقاتلين وكذلك لا خلاف بينهم في أنه لا يجوز قتل صبيانهم وقتل نسائهم ما لم تقاتل المرأة والصبي، فإذا قاتلت المرأة استبيح دمها، وذلك لما ثبت أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ نهى عن قتل النساء والولدان، وقال في امرأة مقتولة: «ما كانت هذه لتقاتل»[1].

إذا عرفنا ذلك فإن السؤال المنطقي والشرعي معًا الذي يوجّه إلى من يستثني المدنيين من الاستهداف: ما الفرق بين الأصناف السابقين وبين المدنيين الذين لا يُعرف عنهم عادة حمل السلاح في الحروب، مادام القاسم المشترك (أو العلّة بتعبير الأصوليين والفقهاء) واحدة، وهي عدم صدور فعل الحرب عنهم جميعًا؟ فإن كل من لا يحمل السلاح ولا يشارك في أي رأي أو فعل أو نحو ذلك من الفئات السابقة أو نحوهم يضمّهم جميعًا حكم واحد. هذا من جهة العلّة ومدار الحكم، أما من جهة الألفاظ الظاهرية، وكون مصطلح المدنيين لم يُعرف لدى السَلَف، فما أخال من يردّد هذا القول من القاعدة أو سواهم إلا سوف يثأر على نحو أكثر عنفًا حين يتذكّر أن مصطلح (العقيدة) لم يُعرف لدى السلف الأول من الصحابة والتابعين، ولا اشتهر إلا بعد ذلك بزمن طويل نسبيًا، أي بعد قيام بعض علماء المسلمين وفلاسفتهم بعملية الترجمة للفلسفة اليونانية، ووقوع بعضهم تحت تأثيرها، في

(1) ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ج1، ص 280.

نقاشاتهم وأبحاثهم الفكرية، وإذا كانت الأهمية أو الخطورة إنما تتضح من خلال ما ينضوي عليه مجال النقاش أو موضوع البحث فإن أمر (العقيدة) يتناول أصول الدّين، وما يدخل المرء فيه وما يخرجه منه؛ فإن المتوقع وفقًا لمنطق القاعدة ومن يردّد مقولة (لم يُعرف هذا المصطلح لدى السلف بصرف النظرة عن العلّة) اتهام من يتبنى مصطلح (العقيدة) ـ وكل المسلمين وفي مقدّمتهم دعاة السلفية بكل فصائلها يتبنّونه ـ وصم الجميع بالانحراف عن منهج السلف واصطلاحاتهم، إذ استبدلوا مصطلحهم المتداول بينهم وهو (الإيمان) بمصطلح حادث (بدعي) هو (العقيدة)! ولِمَ لا يُتهم كل من يتداوله بأنه واقع تحت طغيان التأثر بالغزو الفلسفي اليوناني، والثقافات الوافدة إلى ديار المسلمين في ذلك الحين؟ إذ لم يعرف ذلك المصطلح إلا بعد ولوج جمهور علماء الإسلام في الجدل والأخذ والردّ مع من تأثر أو اتهم بالتأثّر بفكر اليونان، وولع بمصطلحات حادثة غير معهودة لدى سلف الأمة من الصحابة وتابعيهم!

الآخر القريب

وإذا كان ذلك في حق الآخر البعيد فإن الآخر القريب المختلف مع القاعدة يواجه بالاتهام في عقيدته ودينه، ولا فرق في ذلك إلا من حيث النسبة بين اتجاه إسلامي واتجاه غير إسلامي، وهذا ما صرّح به أحدهم ويسمّى (أبا ذرّ السمهري اليماني) الذي كتب كتابًا وسمه بـ(معالم الوثنية في الدولة اليمانية) حين قال في مستهله: «وليُعلم أنّي في كتابي هذا لستُ ناقمًا على النظام من

منطلقٍ حزبي مقيتٍ كحزبِ (الإصلاح) المنحرفِ المصطفِّ مع أحزاب الكفر في التحالف المعارض المعروف بـ (اللقاء المشترك) بداعي مصلحةِ الدعوةِ والأمرُ ليس إلا حبّ ظهورٍ وشبقٍ بالمنصبِ الذي يدرُّ على عضو البرلمان الكفري ـ القُلَّيس العصري ـ [1] من تكتُّل الإصلاح وغيرهم ما يعادلُ ألفينِ وخمس مئة دولار شهريًا في شعبٍ يعاني من شظفِ العيشِ يتضور أكثره جوعًا يلتحف السماء ويفترش الأرض، فقلّي بربِّك هل يرجى نصرٌ لدينِ الله تعالى من أصحاب المذهب التلفيقي[2] الذين يعشقون السلطة ويلهثون وراءها

---

(1) جاء في كتاب التاريخ للصف الثاني الثانوي ما نصه: (وقد كانت سقيفة بني ساعدة أيضًا منبرًا حرًا يمارس فيه المسلمون حرية الرأي والتعبير والتصويت ويتبادلون فيه المشورة بكل حرية ومساواة مما جعلها تشكل أول نواة للبرلمان) ص76، وهذا التلبيس والتدليس أمر عجيب؟؟ فكيف تتم المشابهة بين سقيفة بني ساعدة التي كانت مجمعًا لمدارسة شؤون المسلمين وفق الكتاب والسنة من الصحابة الأطهار وبين برلمان نصب أعضاؤه أنفسهم آلهة يشرعون القوانين ويحللون ويحرمون؟؟؟؟ شتان بين مشرق ومغرب؟؟ لكنه الضحك على طلاب المدارس عبر دروس كهذه؟؟ والأمر لم يقتصر على هذا بل تعداه إلى غرس حزمة من المفاهيم الكفرية عبر مادة (التربية الوطنية) التي تعزز الوثنية في حياة الطلاب والطالبات من خلال إشاعة مفهوم الديمقراطية والدستور وما إلى ذلك، فالحذر الحذر على أبنائكم أيها الموحدون...

(2) كما وصف بذلك علامة السلفيين اليمنيين الشيخ حسين بن عمر محفوظ ـ حفظه الله تعالى ـ الإخوان المسلمين في رسالة موسومة بـ (تبصير الحذاق في الإجابة على أسئلة أهل العراق)، وما حزب الإصلاح إلا فرع من فروع الإخوان.

حتى ارتكبوا الطوام في سبيل تحصيلها؟؟ هل يرجى نصر لدين الله تعالى ممن يتاجر بجراح المسلمين عبر الشعارات التي تجنى ثمارها وقت الانتخابات؟؟ لا وألف لا...

ولست أيضًا منطلقًا من أساس مذهبي خبيث كأذناب المجوس الحوثيين، الذين هم صنيعة إيرانية ليس إلا، فكل هذه المنطلقات وما قد يطرأ على بال أحد القراء ممَّا لم أذكره ليست عندي بشيءٍ وأبرأ إلى اللهِ من كلِّ منطلقٍ يخالفُ دينَ اللهِ جلَّ وعلا وسنَّة النبيِّ ﷺ... ما حكمت بردة الدولة إلا من منطلق عقيدة أهل السنة والجماعة الذين أرجو من الله جل في علاه أن يحشرني معهم»[1].

وموقفهم من جماعتهم السابقين في المحاكم الإسلامية بقيادة شيخ شريف أحمد لم يعد يخفى، فكل من خالف اجتهادهم فلهم موقف سلبي منه متفاوت، يبدأ بالقدح وينتهي باستباحة دمه، ورئيس المحاكم الإسلامية الأسبق، والقائد الأكبر للمجاهدين في الصومال ضدّ الاحتلال الأثيوبي بات اليوم عند القاعدة عميلًا لأثيوبيا والغرب، خائنًا حلال الدم، وهكذا تحرص القاعدة على استمرار دوّامة العنف ونشر الفتنة[2].

موقع جزيرة العرب في فكر القاعدة التربوي

وفي هذا السياق يرد التساؤل عن الآخر غير المسلم

---

(1) أبو ذرّ السمهري اليماني، مرجع سابق، ص 7 ـ 8.

(2) راجع: أبو بصير ناصر الوحيشي، إلى أهل التمكين في الصومال، **صدى الملاحم**، العدد الثامن، ص 46 ـ 47.

في جزيرة العرب، حيث سبق القول في معرض الحديث عن أهداف القاعدة بأن هدف القاعدة الأول يتمثّل في إخراج غير المسلمين من جزيرة العرب، ولذلك لا غرابة أن يكون للقاعدة عمومًا وفي جزيرة العرب ـ بوجه أخص ـ موقف حادّ من كل من يقطن جغرافية الجزيرة من أصحاب الديانات السماوية الأخرى، ولئن كان مفهومًا موقفهم من أصحاب تلك الديانات حتى المشركين، بالنظر إلى آراء محدودة لبعض الفقهاء القدامى والمحدثين في ذلك ـ وهو خلاف رأي جمهور الفقهاء كما سيرد لاحقًا ـ ؛ وهو ما يصعب تجاوزه والحسم فيه برأي قطعي، بل إن مسألة كهذه مما تنطبق عليها قاعدة (إذا تطرّق إلى الدليل الاحتمال بطل به الاستدلال) أي على وجه اليقين والقطع[1]، مع ما في ذلك من أخذ وعطاء إلا أن القاعدة بلغ بها الإقصاء مبلغ تهجير وطرد كل مخالف لها من أبناء الوطن الأصلي، ممن يقيم في الجزيرة العربية ممن يكون أو ـ ربما يُتهم ـ بأنّه من «المشركين أو الاشتراكيين أو العلمانيين، أو الحداثيين، أو البعثيين، أو عبدة القبور، أو عبدة الشيطان، فإنهم يُخرجون منها ولا يسمح لهم بالبقاء فيها ولا تجري عليها أحكام الذمة، لحديث لا يجتمع في جزيرة العرب دينان»[2]. وبعد

(1) ناقش الباحث هذا الحديث باستفاضة نسبية في كتابه صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص 125 ـ 127.

(2) الهيئة الشرعية، خصائص جزيرة العرب، **صدى الملاحم**، العدد الثامن، السنة الثانية، ربيع الأول، 1430هـ، ص9.

الحض على إخراج المشركين واليهود والنصارى من جزيرة العرب بالقوة أو بغيرها يأتي تقرير بضم كل من خالف القاعدة في فكره إليهم من أبناء الجزيرة أنفسهم «وبناءً على ذلك فإن استهداف هؤلاء الذين في جزيرة العرب ممن لا يدينون بالإسلام، ولا يتحاكمون إليه ويمنعون كل من تحاكم إلى الشريعة أمر جائز شرعًا وقتالهم واجب علينا لأن الأمر بالإخراج يدل على الوجوب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيجب علينا جهادهم والإعداد لذلك[1]. ثم يأتي الخطاب لأبناء الجزيرة مباشرة بضرورة إخراج كل مختلف معه بدءًا من غير المسلمين وانتهاء بالمسلمين وذلك عبر التوجيه إلى أبناء الجزيرة بالقول: «واليوم عليكم يا أهل الجزيرة إخراج كل من استوطن الجزيرة وهو لا يدين بالإسلام وهم أصناف كثر كاليهود والنصارى وعباد القبور والباطنية والإثني عشرية وعباد الشيطان وأصحاب المذاهب اللادينية والأنظمة العلمانية الموالية لليهود»[2].

ويلاحظ أن القاعدة تولي أمر الجزيرة واليمن - بوجه أخص - اهتمامًا متزايدًا في أدبياتها، وعلى سبيل المثال - فقط - ففي ذات العدد (الثامن) من مجلتها (صدى الملاحم) موضوعات ثلاثة متجاورة، اثنان منهما على نحو مباشر والثالث على نحو غير مباشر، أما الاثنان الأولان، فقد سبقت الإشارة إلى أولهما، وأما الآخر فقد ورد في صورة فتوى تقضي بأن «الواجب على أهل اليمن أن يسلُّوا

(1) الهيئة الشرعية، المرجع السابق، ص 10.
(2) الهيئة الشرعية، المرجع السابق، ص 10.

سيوف الجهاد لتطهير أرض الجزيرة من الكفار»[1]. وحاولت الفتوى أن تظهر موضوعية فاستثنت اليهود والنصارى في اليمن من الإخراج على النحو السابق، ترجئ أمرهم إلى حين يتم إنذارهم، تأسيًا بفعل الصحابة!!![2]، وهذا التأجيل الذي تتحدث عنه الفتوى، هو أحد أهم إشكالات المسألة فقهيًا، وأهمها اختلافهم الواسع حول مدلول جزيرة العرب ومساحتها، لكن اتفاقهم قائم على أن اليمن لا تدخل في ذلك النهي، ولا يُمنع غير المسلمين من دخولها أو الإقامة فيها؟ وهو ما ستأتي الإشارة إليه بعد إيراد رؤية أبي مصعب السوري في شأن جزيرة العرب، وهو الموضوع الثالث في العدد الثامن ذاته من مجلة (صدى الملاحم).

كتب أبو مصعب السوري رؤيته أو رؤية القاعدة ـ بتعبير أكثر دقة نظرًا إلى مكانة الرجل فيها ـ بعنوان (مسؤولية أهل اليمن تجاه ثروات المسلمين ومقدّساتهم) وحاصله أن الله ـ تعالى ـ قد حبا أرض اليمن ميزات طبيعية وسكانية وسمات في أهلها لم ينلها غيرهم، وجغرافية متميّزة، وثروات هائلة، إلى جانب المناقب التي وردت في الأحاديث في حق أهل اليمن، تجعل من اليمن الموقع المميّز لتحمّل المسؤولية في تنفيذ وضرورة تطهيرها ـ بحسب فهمه ـ من اليهود والنصارى، وأن تصفو لأهل

---

(1) الهيئة الشرعية، فتاوى: هل اليمن من جزيرة العرب؟، **صدى الملاحم**، العدد الثامن، ص 12.

(2) المرجع السابق، ص12.

الإسلام وحدهم أجندة القاعدة أو ما يسميها أبو مصعب السوري (الجهاد)، كما أن أهلها هم المؤهلون بما أوتوا من شدّة وبأس بسبب البيئة القبلية وأوضاع الفقر والحرمان وانتشار السلاح لديهم على نحو لا يتحقق لغيرهم، وكل ذلك ليقوموا بدورهم (الجهادي) وفق فهم القاعدة ـ بطبيعة الحال ـ على الوجه المأمول[1].

ذلك جملة ما تراه القاعدة، أمّا ما يراه جمهور فقهاء المسلمين في القديم والحديث فمخالف إلى حدّ بعيد ـ إن لم يكن تامًا ـ لموضوع إخراج غير المسلمين من كل بقاع مسمّى الجزيرة الجغرافي. وإذا كانوا قد اختلفوا حول مدلول مسمّى البقاع التي لا يجوز لليهود والنصارى دخولها أو الإقامة فيها في إطار ما كان يُعرف بـ(أرض نجد والحجاز)؛ فإن اتفاقهم قائم على أن اليمن ليست داخلة في ذلك النهي. وإليك تلخيص ابن حجر العسقلاني لجملة الأقوال في الموضوع، وما يخلص إليه بعد ذلك من أن ثمة اتفاقًا بين العلماء على أن غير المسلمين لا يُمنعون من الإقامة في اليمن، رغم دخولها في جزيرة العرب. وفي هذا يقول: «ولكن الذي يُمنع المشركون من سكناه منها الحجاز خاصة، وهو مكة والمدينة وما والاها، لا سوى ذلك مما يُطلق عليه اسم جزيرة العرب، لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يُمنعون منها، مع أنها من جملة جزيرة العرب. وهذا مذهب الجمهور، وعن الحنفية يجوز مطلقًا إلا

(1) أبو مصعب السوري، مسؤولية أهل اليمن تجاه ثروات المسلمين ومقدّساتهم، **صدى الملاحم**، العدد الثامن، ص 21 ـ 23.

المسجد، وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة، وقال الشافعي: لا يدخلون الحرم أصلًا إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين خاصة»[1].

ثلاث قضايا رئيسة

وهنا وبعد هذه المناقشة فإنه يمكن استخلاص ثلاث قضايا رئيسة وردت في حديث الوحيشي ومن قبله الدكتور سيّد إمام، ـ وإن جاء بعضه خافتًا هنا ـ. ويتلخّص ذلك بما ورد في مقالة الوحيشي في محاولته تبرير قتل المدنيين والأبرياء من منطلق الظلم الذي يجري لأهل غزّة في إشارة منه إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية، والثانية الزعم المشترك في حديث سيّد إمام (المتراجع عنه نظريًا) والوحيشي وأبو عمر الفاروق معًا من أن الأصل في كل من ليس مسلمًا أنّه هدف مستباح لـ(المجاهدين)، أما القضية الثالثة فهي التذرّع بمبدأ التعامل بالمثل، ويمكن مناقشة ذلك على النحو التالي:

الأولى: موقع القضية الفلسطينية في فكر القاعدة ودرجة اهتمامها التربوي بها

إنّ حديث القاعدة ولا سيما على لسان رأسيها الكبيرين (أسامة بن لادن وأيمن الظواهري والأخير بدرجة أخص) عن مظلومية فلسطين وعدالة قضيتها وضرورة نصرة

(1) ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق، مصدر سابق، ج6، ص 171.

غزّة، ومقاومة اليهود غير مقنع ولا مقبول، بل هو ركوب للموجة، ومحاولة لسحب البساط من تحت أقدام الحركات الجهادية في فلسطين، وتسجيل موقف إعلامي أمام الرأي العام الإسلامي، وذلك في ظل عدم قيام القاعدة بعملية واحدة في أي بقعة في فلسطين، حيث العدو الحقيقي، والدعم الأمريكي المطلق له، ناهيك عن عدم إيلاء هذه القضية شيئًا يذكر في المقرّرات والمناهج والأدبيات التربوية الخاصة، اللهم إلا تلك الشعارات فارغة المضمون ـ من هذه الناحية ـ التي بات الظواهري ـ بوجه خاص ـ يطلقها في خطاباته في السنوات الأخيرة.

إن القاعدة أدركت أخيرًا خطورة هذا التناقض بين شعارها المطلق في الهواء وواقعها المكشوف على الأرض، فعمدت ـ في غير منطق ـ إلى تصوير الأمر على أنّه أمر مرحلة، ومن ذلك ما ورد في أهدافها المشار إليها فيما تقدّم، حيث جاء هدف تحرير مقدّسات المسلمين في الترتيب الثامن، وليس على سلّم أولوياتها، وتأكيدًا على ذلك ماورد في مجلتها الإلكترونية في اليمن والجزيرة العربية (صدى الملاحم)، حين اختتمت افتتاحية العدد الثامن بعبارة «إن قافلة الجهاد في أرض الجزيرة سارت، وستحطِم كل الحواجز التي ستعترضها، ولن تتوقف إلا عند بيت المقدس بإذن الله، والسعيد من سقى هذه القافلة بدمه وفي الأقصى الملتقى بإذن الله»[1]، وكرّرت هذا في العدد

(1) الافتتاحية، أحزاب اليوم، **صدى الملاحم**، العدد الثامن، ص 4.

التالي، بمقال آخر أكثر وضوحًا وتفصيلًا وعنوانه (في الأقصى نلتقي: سيناريوهات انهيار النظام الحاكم) أي في اليمن، ومما ورد فيه: «وبما أن اليمن من المحطّات المهمة التي سينطلق منها المجاهدون لتحرير الجزيرة أولًا من الصليبيين وعملائهم، ومن ثمّ التوجّه للشام لتلتقي ـ بإذن الله ـ أجناد الأمة هناك (جند خراسان، وجند العراق، وجند المغرب الإسلامي، وجند أفريقيا وجند الشام وجند اليمن)، وعندها يكتمل العقد ليكون بعدها الانطلاق لتحرير بيت المقدس وتخليصه من رجس اليهود ودنسهم، وهذه هي الخطّة العملية لتحرير فلسطين لمن أراد سلوك الجادّة، وتجنّب بنيات الطريق»[1].

ولو أن القاعدة مضت في طريقها ـ أيًا كان خطؤه ـ دون أن تتزيد على الآخرين في موضوع الأقصى والمقدّسات والقضية الفلسطينية، أو تدّعي عظمتها في ذلك؛ لكان ذلك مفهومًا، لكن المعيب حقًّا هنا، هو هذا التزيّد في الأمر واتهام الآخرين ـ كما سترى ـ بالتخاذل والجبن بل الانحراف والتآمر، وهنا تبرز التساؤلات المحيّرة من مثل:

ما علاقة ما تدّعيه القاعدة من مرحلية أو إيمانها بفكرة (الإرجاء الجهادي)، أي عدم قيام أفرادها في الأراضي الفلسطينية بواجبهم في تحريرها إلى أمد لا يعلم إلا الله مداه ـ لو كان ثمّة جدية في الأمر وليس لتفويت

(1) حامل المسك، في الأقصى نلتقي: سيناريوهات انهيار النظام الحاكم، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، ص 27.

الفرصة على منتقديها، والقاعدة الأصولية والمنطقية المحكّمة في هذا الباب تقرّر (أن تعطيل فرض لا يؤذن بتعطيل فرض آخر)؟! أي إنّه على افتراض الجدّية في الأمر لدى القاعدة بحديثها عن الأقصى وتحريره، والمقدّسات وتطهيرها؛ فإن وجود الأنظمة العربية والإسلامية التي تصفها القاعدة بأنها الذرائع الطولى لإسرائيل والولايات المتحدة، لا يعني أنه قد تعطل فرض الجهاد ضدّ المحتل في فلسطين، على أبناء فلسطين، حتى يأتي ذلك اليوم (الموهوم) وليس (الموعود)، مالم فليعذر كل متراخ أو متكاسل عن بعض الفرائض لأن غيرها لا يقام أو ثمة ضعف في أدائه!!!

المفارقة الكبرى أن القاعدة في الوقت الذي تنتشر فيه في أكثر بقاع المسلمين وغير المسلمين، حيث هناك حجة لها باسم الوجود الأمريكي، وحيث لا يوجد فإن من غير المتصوّر مطلقًا أن لا توجد في فلسطين، وليس أدل على ذلك من حركة ما عُرِف بجماعة (جند الله) في غزّة في 2009م. وهل من مستلزمات قيامها بعمليات كغيرها من فصائل الجهاد والمقاومة: انتقال قواتها وعتادها من أفغانستان أو العراق أو اليمن أو نحوها إل فلسطين، مخترقة الحدود البرّية أو المياه البحرية أو الحدود الجويّة؟ اللهم لا، ذلك أنها تنشأ تلقائيًا داخل كل قطر، ردّ فعل على مسلك الحكام فيه، أو على خلفية علاقتهم بسياسة الإدارة الأمريكية!

ما مبرّر أن تستهدف القاعدة معبدًا يهوديًا في جزيرة (جربة) في (تونس) في 1423هـ ـ 2002م ـ على سبيل

المثال ـ لتظهر أن عداوتها لليهود قائمة، وضمن استراتيجيتها (الجهادية)، مع أن الأقلية اليهودية في تونس من الاستضعاف والهوان بحيث تذكّرنا بواجبنا في حماية أهل الذّمة في مجتمعاتنا، لا أن نفاخر بإيذائهم، في الوقت الذي تدع فيه العدو الصهيوني الغاصب يسرح ويمرح ويدمِر ويحتل المزيد في فلسطين ولا من حراك أو موقف عملي مطلقًا، وهو ما يؤكّد عبثية السلوك أو ـ بتعبير أدَق ـ عدَمية الفكر التربوي لديها!! وحقًّا فمن غير المفهوم سرّ عدم تسجيل القاعدة في فلسطين حتى عملية واحدة ضدّ المحتل الإسرائيلي، بل إن العملية الوحيدة التي سجّلتها القاعدة هناك كانت ضدّ حكومة حماس في قطاع غزة!! وهذا يؤكّد بدوره أن ليس في استراتيجية القاعدة عبر كل مراحلها التي مرّت بها الوقوف الحقيقي ضدّ العدو الصهيوني، ولا حتى مباركة الجهود التي تقف ضدّه، ذلك أنها تعدّ العدو الحقيقي المباشر هو الأنظمة العربية والإسلامية، ومنها حماس. وفي هذا يقرّر سيّد إمام «أن قتال هؤلاء الحكام المرتدين مقدّم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين من يهود ونصارى ووثنيين»[1] (وسيأتي تفصيل ذلك أكثر في موضعه المناسب من هذه الدراسة). وإذا كان ذلك أمرًا ـ رغم غرابته وشذوذه ـ يبدو مفهومًا لمن يتتبع مسار القاعدة إلا أن المفارقة التي يعسر جدًّا استيعابها أنّه في الوقت الذي تزعم فيه القاعدة أنّها تعادي كل الحكومات الحالية ومنها حركة (حماس)، حيث تواصل القاعدة اتهاماتها لها

(1) سيّد إمام، مرجع سابق، ص 392.

ونقدها العنيف لا يكاد ينقطع لسياساتها، ولا سيما حين وقفت ضدّ تلك المجموعة الخارجة عن القانون في قطاع غزّة المسمّاة (جند أنصار الله)، وأعلنت من على منبر الجمعة بمسجد الرحمة هناك يوم 21 شعبان 1430هـ ـ 14/ 8/ 2009م، وعلى رؤوس المصليّن، وأمام عدسات (التلفزة) حملها السلاح لإسقاط حكومة حماس، وإقامة إمارة إسلامية، فصوّرت القاعدة ذلك بأنه واحد من الأدلة على أن حماس لا تخرج عن مسار الحركات (المنحرفة) عن خط الجهاد، خاصة أنها لم تقطع علاقاتها بكل حركة أو جهة تعلن وقوفها ضدّ (الإسلام)، ولم تعلن الجهاد الصريح ضدّ حركة فتح (العلمانية)!! وها هو ذا صاحب كتاب (معالم الوثنية في الدولة اليمنية) يصف حكومة حماس بأنّها «لا تستحق الثناء والإشادة، فقد تنجست بالكفر والشرك وتلطخت أجهزتها الأمنية بدماء الموحدين الطاهرة، لم تستح حكومة هنية من جرائمها في حق إخواننا المجاهدين الموحدين جماعة أبي النور المقدسي ومن قتل معه ـ تقبلهم الله في الشهداء وجمعنا بهم في مستقر رحمته ـ، فتوبوا إلى الله يا أفراخ هنية الحمامسة وعودوا إلى جادة الحق ودعوا عنكم الارتماء في أحضان المجوس والصهاينة العرب»[1].

في هذا الوقت يبرز السؤال الأكثر حيرة ـ وفي ظل القول بأن القاعدة ترى أولوية البدء بمواجهة الأنظمة التي تمثل حليفًا أو حاميًا للكيان الصهيوني والسياسات الأمريكية

---

(1) أبو ذر السمهري اليماني، مرجع سابق، ص 12، هامش «1».

ـ: لِمَ لَمْ تقف القاعدة أو تلك المجموعة التي أعلنت القاعدة تأييدها لها وتعنيف حماس على موقفها تجاهها موقفًا مماثلًا ضدّ السلطة في رام الله، وعلاقتها التبعية شبه المطلقة للكيان الصهيوني، ناهيك عن إذعانها المطلق للإدارة الأمريكية لم تعد تخفى على مراقب؟!!

ومن المؤسف أن تتزيّد بعد ذلك القاعدة على حركات مقاومة أصيلة كحزب الله اللبناني، بذريعة أنّه لم يقم بدوره في إنقاذ المستضعفين في غزّة عند الغزو الصهيوني لها نهاية العام 2008 ومطلع 2009م، رغم ما يُعرف عن دوره المشهود في هذا المجال، وأبرزه حين طرد الكيان المحتل من الجنوب اللبناني عام 2000م، ثم قيامه بنجدة غزة بتنفيسه عن حماس شدّة الضغط الصهيوني عليها، بعد أسرها الجندي الصهيوني (جلعاط شاليط) عام 2006م، بغية دفعها لإطلاق سراحه، فكان أن فتح حزب الله جبهة جديدة على الكيان الصهيوني في شمال فلسطين، درأت عن حماس ذلك الضغط، وتمكّنت حماس من الاحتفاظ بالجندي الصهيوني حتى اليوم، بعد أن دخل حزب الله معركته المستبسلة يوم ذاك، بشهادة العدو الصهيوني ـ قبل غيره ـ عبر تقرير (فينوغراد) الشهير، ذاك الذي أدان الكيان الصهيوني صراحة، وتضمّن الاعتراف بالهزيمة.

الثانية: أصل العلاقة مع غير المسلم

الأصل في العلاقة مع غير المسلم ـ عند التحقيق ـ السلم لا الحرب، إذ الإسلام لا يحبِّذ القتال ابتداءً، بناء على ذلك الأصل:

﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾[1].

﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[2].

وقرّر القرآن مبدأ السلم العالمي فقال:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[3].

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾[4].

﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾[5].

﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[6][7].

وروى عبد الله بن أبي أوفى أن الرسول ﷺ قام في الناس خطيبًا، ومما قال: «أيها الناس لا تتمنوا لقاء

(1) سورة الأنفال، الآية: 61.
(2) سورة محمد، الآية: 4.
(3) سورة البقرة، الآية: 208.
(4) سورة النساء، الآية: 94.
(5) سورة النساء، الآية: 90.
(6) سورة الممتحنة، الآية: 80.
(7) وهبة الزحيلي، **العلاقات الدولية في الإسلام دراسة مقارنة بالقانون الحديث**، ص 94 ـ 95، وانظر: صبحي الصالح، **النظم الإسلامية: نشأتها وتطورها**، 1989م، ص520.

العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف، اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم، وانصرنا عليهم[1].

وقد ورد في تفسير قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾[2] أن رسول الله ﷺ كان يدعو بالدعاء السابق[3].

ولاحظ أن الآية وردت في سياق المن على المؤمنين وأن الله كفاهم مؤونة القتال وتبعاته وكأنه شرّ لابد منه أحيانًا ولذلك قال بعض المفسرين إن المعنى «كفاهم شر أعدائهم بأن أرسل عليهم الريح والملائكة حتى ولّوا الأدبار منهزمين»[4].

وهذه الحقيقة لا تدع مجالًا لتفسير الجهاد القتالي في الإسلام بأنه أمر مرغوب فيه لذاته، فضلًا عن أن يكون هدفًا بحدّ ذاته، وإنما هي الضرورة التي تقدَّر بقدرها

(1) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد (56)، باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أخّر القتال حتى تزول الشمس (112)»، ج 6، ص120، حديث 2966، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والبر، باب كراهة تمني لقاء العدو، ج 12، ص46 ـ 47

(2) سورة الأحزاب، الآية: 25.

(3) ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، ج 3، ص478.

(4) محمّد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، القسم الثاني عشر، ج 12، ص 56.

وتضطر الجماعة المؤمنة إلى مثل هذه الوسيلة من قبيل التربية الوقائية حينًا، ومن قبيل الدفاع المشروع حينًا آخر، ولذلك فقد أشار الحديث السالف إلى وجوب الثبات وعدم التقهقر أو الاستسلام إن فُرِض على المسلم واقع القتال، مع استصحاب نيّة حاملها أن واقعًا كهذا سبيل مفروض على المرء المؤمن لدخول الجنة، لكنه ليس السبيل الوحيد بطبيعة الحال. وتأمل في دعائه ﷺ: «وهازم الأحزاب»؛ فإنه يدل على أن الآخر هو المعتدي، حيث حشد قواه وأحزابه لمواجهة الإسلام وأهله فكان لابد من ردّ العدوان وحماية بيضة الإسلام ودرء الفتنة عن المسلمين بعزيمة صلبة، ونية سليمة متشوفة لثواب الله ونعيم الجنّة.

وماذا عن المدنيين المسلمين؟

إن القاعدة حين تقرّر في غير تردّد ولا استحياء أن كل فرد غير مسلم ـ باستثناءات صورية محدودة ـ هدف لرجالها؛ فإنها لا تقف عند ذلك الحدّ فحسب، بل تتجاوزه لتنتقل إلى استحلال دماء معصومة من المسلمين، بدعاوى عِدّة لعل من أشهرها تعلّقها بدعوى جواز قتل من تمترس بهم العدو، للإيغال في قتل العدو، ونحو ذلك، من الممارسات الاستحلالية، كما تدل شواهد ذلك في العراق ـ على سبيل المثال ـ حين تستهدف ـ وتفاخر غالبًا بذلك ـ الحوزات والمساجد والأسواق والحافلات، فيسقط عشرات الأبرياء، تحت مسوّغات عبثية متهافتة، لا نعلم لها نظيرًا في تاريخ الإسلام، إلا ما عرفت به الخوارج ومكفّرة جماهير المسلمين، وبعض الفرق الباطنية التي أثخنت في

الأمة طعنًا في الظهر، خيانة ونفاقًا في بعض حقب التاريخ!!

تقوم القاعدة أو تتسبّب في إزهاق أرواح مسلمين أو أطفال أو نساء أو نحو ذلك، ممن يعترف بعض منظرّيها بعدم جواز استهدافهم في الأصل، وإنما يلحقهم الأذى بالتبع، وهذا أمر اعتيادي في مثل وضع كهذا بحسب توصيف القاعدة ـ كما سيأتي ـ لكن هذا الاستثناء المحدود لمثل تلك الفئات لا يلبث أن يتحوّل إلى قاعدة عامة للقاعدة، ويغدو ذلك الاستثناء منسوخًا عمليًا من خلال التوسّع في استسهال وقوع أذى مطرد بالمدنيين المسلمين رجالًا وأطفالًا ونساء وشيوخًا، سواء بالقتل أم بالإصابات المختلفة، أم بتدمير العقارات أو الممتلكات الخاصة بهم، ومن ثمّ يتحول ـ في الواقع ـ من حال الاستثناء والضرورة اللذين يقدّران بقدرهما ـ عند قتال العدو الحقيقي خارج حدود المجتمع المسلم ـ إلى منهج مطرد أو شبه مطرد. وإن شئت مثالًا صارخًا لا لبس فيه ولا غموض فانظر إلى شاشة التلفزة وما تنقله من مآسٍ صارخة في الصومال عن ضحايا (المجاهدين) المباشرة بنيران أسلحتهم أو غير المباشرة التي تأتي بنيران الأطراف الأخرى، لكن سببها الرئيس هم هؤلاء الذين لايعترفون لغيرهم بشرعية، إلا أن يتابعوا اجتهادهم بالمطلق، أو بالأحرى ليتنازلوا لهم عن السلطة كاملة!!! ومع أن (الكاميرا) لاتنقل عادة سوى جزء محدود من الحقيقة، هو الذي تمكّنت من الوصول إليه، لكن حجم ذلك الذي يشاهد وحده كفيل بأن يجعل الولدان شيبًا، أمّا إن استمعت إلى من يحدّثك من أبناء الصومال مباشرة،

فحتمًا ستعرف كم عدد ضحايا الأمريكان أو حلفائهم (المزعومين) وكم عدد الضحايا الأبرياء من شيوخ وأطفال ونساء لاحول لهم ولا قوةً!

تتخذ القاعدة أحيانًا من ضرورة نصّ عليها الفقهاء المحقّقون في جواز اللجوء إلى تخليص جماعة من المسلمين المستأسرين لدى العدو ـ وليس من سبيل إلى إنقاذهم أو تخليصهم من الأسر سوى اللجوء إلى أسلوب القصف على العدو مع احتمال أن يصيبهم أذىً من جرّاء ذلك، كأن يتترس بهم العدو، أو يتخذهم دروعًا بشرية ـ وفق التعبير المعاصر ـ تتخذ من ذلك شمّاعة لتبرير عنفها وبشاعة عملياتها في حق أولئك الأبرياء المدنيين المسلمين. مع أن الفقهاء الذين يذهبون إلى وجوب تخليص الأسرى من المسلمين، مهما كلّف الأمر، حتى ولو أدّى ذلك إلى وقوع أذى ما بهم يشترطون لذلك شروطًا ثلاثة غاية في الدّقة والانضباط وهي الضرورة والقطعية والكلية أي التيقّن من أنه لا سبيل إلى تخليصهم وفق تلك الطريقة سوى وضع الضرورة لاسواه من الوسائل الاعتيادية، وأن تقطع قيادة الجيش المسلم بجدوى تلك الطريقة وحدها، وأن يكون ذلك على سبيل التقدير الكلّي لا الجزئي[1].

لكن مسلسل التناقض لايتوقف لدى بعض قيادات القاعدة فهذا أبو يحيى الليبي ينفي في بيان له عنوانه (لسنا حوثيين) تهمة استهداف الأبرياء المدنيين المسلمين، ويصف

(1) راجع هذه الضوابط بتفصيل في: أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم الاصول** ج 1، ص295 ـ 315.

ذلك بأنها «أكذوبة أحدثها أعداؤها الكفرة، فتلقفها من تلقفها من المسلمين وراح يرددها ويروّجها جهلًا أو حسدًا أو سخفًا» ولم يفته في ختام بيانه أن يعلن براءته وجماعته من ذلك، ويعيب في الوقت ذاته على من يصفهم بعلماء السلطة موقفهم المتناقض من مسلك الجيش السعودي في قتل الأبرياء والمدنيين والأطفال والعجزة اليمنيين، حين يقصف قراهم في المناطق اليمنية التي تصنّف على الحوثيين، بعد تمكن الأخيرين من التسلّل إلى الأراضي السعودية، كما لم يفته في ختام بيانه من إعلان التبرؤ من مسلك قتل الأبرياء المسلمين بقوله: «ونحن المجاهدين نبرأ من سفك دم مسلم بغير حقٍّ سواء كان ذلك المسلم، رجلًا أو امرأة، صغيرًا أو كبيرًا، عاقلا أو مجنونًا، تقيًا أو شقيًا، عالمًا أو جاهلًا، عدلًا أو فاسقًا، سنيًا أو مبتدعًا، عربيًا أو أعجميًا، بدويًا أو حضريًا...»[1]. كما أن أبا سفيان الأزدي (سعيد الشهري) أحد قادة القاعدة في جزيرة العرب، ويحتل موقع نائب أمير التنظيم يعلن الموقف ذاته، ولكنه يستهله في سياق خطابه الموجّه إلى أفراد القاعدة وقياداتها في أكثر من قطر تحت عنوان (ردّ العدوان الصليبي) بمباركته للجميع ما وصفها بـ(غزوة عمر الفاروق) نهاية العام 2009 م في الولايات المتحدة إلى أن يقول: «وأما نحن إخوانكم المجاهدين، فنؤمن ونعمل بقول حبيبنا ﷺ: «لهدم الكعبة حجرًا حجرًا أهون عند الله من قتل امرئ مسلم بغير حق». فنحذر أمتنا الإسلامية من هذه

(1) أبو يحيى الليبي، بيان: لسنا حوثيين، مرجع سابق.

الخطة الماكرة وأن لا ينساقوا وراء الإعلام الكاذب، وعليهم بالإعلام الجهادي الصادق»[1]؛ رغم ذلك القول من الليبي أو الشهري أو سواهما فالواقع يشهد أن ضحايا القاعدة في الغالب من صنف المدنيين والأبرياء، وذريعتها الجاهزة في ذلك جواز التمترس، أو ربما تضييق معنى الأبرياء والمدنيين على نحو انتقائي لا سند له حقيقيًا من شرع أو أخلاق. ويحسب الباحث أن خطاب الليبي أو الشهري لايخرج ـ في حقيقته ـ عن المناكفة الإعلامية، في سياق توظيف الموقف من القصف الجوي الذي قامت به الطائرات الأمريكية نهاية العام الماضي 2009م على مناطق في أرحب بمحافظة صنعاء، وأخرى بمحافظتي أبين وشبوه وسواهما، وسقط فيه عشرات الأبرياء والمدنيين، وكذا تدمير الجيش السعودي للقرى اليمنية وإلحاق الضرر الفادح بالأبرياء والمدنيين من أهاليها، فكأن القاعدة عبر خطاب الليبي والشهري (ولاحظ أنهما صدرا في وقت متقارب جدًا) يسعيان لكشف الضعف الأخلاقي لدى السلطات اليمنية والسعودية والأمريكية في الوقت ذاته، على خلاف مسلك القاعدة ومجال استهدافها!! والأغرب من ذلك أن الليبي والشهري حذّرا في بيانيهما من الإعلام الكاذب وينسيان أن القاعدة هي أول من يبادر ـ في أحيان كثيرة ـ إلى الزهو وإعلان المفاخرة باقترافها لمثل هذه الكبائر، حتى إن بعض من كان يأبى إلا أن يدافع عن مسلم ـ أيّ

(1) أبو سفيان الأزدي، ردّ العدوان الصليبي، كلمة صوتية بتاريخ 24 صفر 1431 هـ الموافق 8/ 2/ 2010م.

مسلم ـ سلوكًا كهذا ـ انطلاقًا من عاطفته الغيورة، باعتباره إساءة إلى الإسلام والمسلمين جميعًا، كما كان بعض الدعاة والعلماء ينافحون في بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م عن أن يكون مسلم قد قام بذلك، لكنهم تواروا خجلًا وخذلانًا بعد ذلك، بعد أن أظهرتهم القاعدة بموقف الجاهل بالدين والدنيا معًا، بل الذي يريد أن يكون (ملكيًا أكثر من الملك)، حين أعلنت مسؤوليتها المباشرة الكاملة عن الجريمة، وحذّرت عبر خطابات سليمان أبو غيث الناطق الإعلامي الشهير باسمها يومذاك المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة من ركوب الطائرات، أو الإقامة في المباني الشاهقة، في بيان صريح منها نيتها إعادة الكرّة، مع التذكير بأن عدد الأبرياء المسلمين وحدهم فيها بلغ ما يقرب من الخمسمائة، ناهيك عن غيرهم من الضحايا الآخرين، وكلّهم في نهاية المطاف أبرياء مدنيون غير مقاتلين، وإن كان هذا في عُرف القاعدة وفكرها التربوي غير وارد، بل كل فرد غير مسلم ـ باستثناءات صورية محدودة للأطفال والنساء ـ يعدّ هدفًا مشروعًا لـ (المجاهدين)! لكن أليس من المثير حقًا ـ حتى وفقًا لفكر القاعدة وبحسب تنشئتها لأفرادها ـ أنّه لم يصب يهودي واحد في تلك الأحداث، إذ أثبتت التحقيقات التي أجريت على ضحايا الجريمة أنّه لم يكن ثمّة يهودي واحد في تلك الأثناء في المبنيين التجاريين بنيويورك!!! فكيف ينطلي بعد ذلك بيانا الليبي والأزدي (الشهري) أو سواهما على عامة الناس من المسلمين وسواهم، دعك من المتابعين والدّارسين.

لم يفت الشهري التحذير من الخطط والأساليب التي خرج بها مؤتمر لندن الذي انعقد في 28 كانون الثاني/يناير 2020م، لدعم اليمن في مواجهة ما يسمّى بـ (الإرهاب)، أي بعد شهر مما قيل عن محاولة الشاب النيجري عمر الفاروق المتّجه من اليمن تفجير الطائرة القادمة إلى ولاية ديترويت في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2009م، ولم ينس التذكير كذلك بأن الأمريكان وحلفاءهم «لن يبالوا بدماء القتلى ما دام القاسم المشترك بين المجاهدين وعوام المسلمين هو الإسلام فلن يبالوا في قتل نسائنا وأطفالنا كما هو مُشاهد في وزيرستان يوميًا»، كما حذّر مما وصفها بخطة بترايوس القائمة على ثلاثة محاور:

أولها: «تجييش المسلمين بعضهم ضد بعض، وهو ما يُسمى بالصحوات، فيجعلوا الحرب بين المسلمين.

ثانيًا: تشويه سمعة المجاهدين بالأعمال التخريبية، كتفجير المساجد والأسواق واغتيال بعض الشخصيات الإسلامية ثم إلصاق التهمة بالمجاهدين» (المرجع السابق). وللبيب أن يتساءل: تُرى ما الفرق الحقيقي بين هذا المسلك وسلوك القاعدة، التي ما انفكت تباهي بأنها صنعت ـ لاسيما في العراق ـ من المجازر والمآسي كذا وكذا في الأسواق والحوزات والشوارع العامة وفي الشخصيات السياسية والعلمية والدينية سنية وشيعية؟!! كل ذلك نكاية بالعدو ومن يتحالف معه، مهما كلّف الأمر من خسائر في أرواح أبرياء ومدنيين مسلمين رجالًا وأطفالًا ونساءً؟ ومن جانب آخر فإذا كانت القاعدة حريصة على

تجنيب الأبرياء فلماذا تأبى إلا أن تحتمي بالسكان المدنيين الأبرياء، بحيث تأتي ضربات خصومهم فتحصد الجميع وغالبًا ما يكون المستهدفون من أفراد القاعدة وقياداتها قد اتخذوا لأنفسهم من الحماية ما يجعلهم بعيدين عن موطن الاستهداف، على حين يصطلي بجحيم النيران القاصفة هؤلاء الأبرياء الذين يزعم الليبي والشهري دفاعهما عنهم، وتنديدهما بمن يقتلهم!

وأمّا ما وصفه الشهري بتجييش المسلمين بعضهم ضد بعض فهذا إن لم يكن مستغربًا من قبل القوات الأمريكية وحلفائها فكيف بمن يرفع الخطاب الإسلامي، ويذمّ هذا المسلك في الوقت ذاته، مع وقوعه، فيه بما لايختلف عن مسلك الآخرين إلا من حيث العجز عن إيقاع المزيد، مع أن الرسول ﷺ قد قال ـ وكأنّه شاهد على هذا المسلك اليوم ـ «ومن خرج من أمّتي على أمّتي يضرب برّها وفاجرها، لايتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهدها، فليس منّي»[1].

الثالثة: مبدأ التعامل بالمثل[*]

والقاعدة في اليمن أو في سواها وإن تشبثت ببعض

---

(1) مسلم، مصدر سابق، (كتاب الإمارة) ج 12، ص 239.

(*) هذا الجزء من الدراسة مستل في جملته من كتاب للباحث عنوانه (صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية)، الذي صدرت طبعته الأولى عن وزارة التربية والتعليم بالعربية السعودية عام 1425هـ ـ 2004م، قبل أن يُصادر بعد ذلك بناء على توجيه من مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، بدعوى أنّ =

القراءات الفقهية في القديم أو الحديث لتؤيّد مسلكها الفقهي (الشاذ) هذا أمام أفرادها خاصة والعامة من طلبة العلم الشريف، فيما يتصل بالعلاقة مع غير المسلم تحديدًا؛ من منطلق قاعدة التعامل بالمثل على إطلاقها، لكن مسلكها العملي يشهد بأن منطقها مختلف مع الاتجاه الغالب من القراءات الفقهية السابقة، إذ لم يجِز أولئك الفقهاء الذين ذهبوا إلى مثل ذلك الرأي استحلال دماء المدنيين من غير المسلمين، والمستأمنين والمعاهدين والذميين، كما تفعل القاعدة، بدعوى التعامل بالمثل، ناهيك عن الاستهانة بدماء الأبرياء حتى من المسلمين، وذلك هو الذي يدندن حوله الوحيشي، كما هو الخطاب القاعدي بصورة أعم.

ومبدأ التعامل بالمثل هذا يعدّ من أكثر الشبهات ترديدًا لدى كل من يتبنى أسلوب العنف طريقًا وحيدًا

= الكتاب يحوي مخالفات شرعية وعقدية!. وهو ما اضطر الباحث في طبعته الثانية (قيد النشر) لعرضه على بعض كبار علماء الشريعة ومفكريها وخبراء في التربية الإسلامية داخل اليمن وخارجها، لكنهم أثنوا على الكتاب ومحتواه، وأشادوا بالجهد العلمي المبذول فيه من خلال المصادر الأصلية، ولم يبدوا أي ملحوظة تخالف الشريعة أو العقيدة، ـ كما ورد في توجيه سماحة المفتي السعودي ـ وأثبت ذلك الباحث في مستهل الكتاب. ويبقى السؤال المحيّر الذي تناقله كثيرون داخل المملكة وخارجها ـ حسب علم الباحث ـ: مَنِ المستفيد إذًا من توجيه أو فتوى المصادرة، ولا سيما في وضع لم يعد يخفى على متابع؟!

لتحقيق هدفه. ومع أن العمل بمبدأ «التعامل بالمثل» مبدأ شرعي وقانوني دولي لا شك في ذلك، ولكن حين يُظن أنه مطلق مفتوح لا ضابط فيه ولا قيد، فها هنا يتطلب الأمر تحرير الالتباس، وكشف الشبهة.

إن التعامل بالمثل الذي يصرّح الوحيشي وغيره بجوازه على إطلاقه ـ وهو في هذا تبع لأساتذته ومنظّري جماعات العنف في غير ما قطر ـ مقيد بتقوى المسلم وأخلاق الجهاد القتالي عنده، ففي حديث بريدة ابن الحصيب ﷺ: «اغزوا، ولا تغلُّوا ولا تغدروا، ولا تمثّلوا»[1].

قال الشوكاني في تعليقه على هذا الحديث: «وهو دليل على تحريم المُثْلَة، وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة»[2].

وإذا كان معنى المُثْلَة المشار إليها في الحديث السابق الفِعلة الشنيعة التي تصيب الأجسام كرضّ الرأس، وقطع الأذن أو الأنف[3]؛ فإنه مع جواز ذلك من قبيل القصاص إذا أقدم العدو عليه؛ فإنّ الصبر والترك أفضل[4] من جانب، وأن تبقى هذه المثلة ـ في حال الإصرار عليها ـ في

(1) مسلم، مصدر سابق، ج 12، ص37.
(2) الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج 7، ص249.
(3) وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص49.
(4) ابن تيمية، فتاوى شيخ الإسلام لابن تيمية، (كتاب الفقه: الجهاد)، ج 28، ص314.

حدود المشروع والمعقول، لا أن ذلك مطلق غير مقيّد، أو مفتوح بلا ضوابط من دين أو خُلُق من الجانب الآخر ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1].

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾[2].

«ونرى من هذا أن المسلم مقيّد في القتال بأمرين: أحدهما ألا يتجاوز دفع الاعتداء بمثله، وثانيهما: التقوى والفضيلة، فلو انتهك العدو الأعراض لا ينتهكها المسلم لأن ذلك مناف للتقوى»[3].

ويقرِّر بعض الفقهاء المعاصرين أن أسس العلاقات الدولية الإسلامية ترتكز على خمسة مبادئ هي: (انظر: محمد أبو زهرة، : مقدمة كتاب السير الكبير لمحمّد بن الحسن الشيباني بشرح محمّد بن أبي سهل السرخسي، ج1، ص 44)

1 ـ العدالة والقيام بحقّها مع الولي والعدو

2 ـ المعاملة بالمثل مع التمسك بالفضيلة

3 ـ الوفاء بالعهد

4 ـ الفضيلة في السّلم والحرب

5 ـ نصر الضعفاء

---

(1) سورة البقرة، الآية: 194.

(2) سورة النحل، الآية: 126.

(3) محمد أبو زهرة، **اصول الفقه**، ص96.

ثم يستخلص من ذلك أنّه بسبب سيادة الفضيلة في القتال في الإسلام، ما كان القتال في الإسلام حبًّا في الانتقام، ولكن كان دفعًا للظلم، وكان بقدره لا يزيد عليه[1].

ولهذا فإن مبدأ التعامل بالمثل في الإسلام أباح استرقاق الأسرى في الحروب، ولم يبحه في غير ذلك، فإن محاربيه كانوا يسترقّون الأسرى، وذلك أقلّ ما يصبّ عليهم من عذاب، فقد كانوا يذبحونهم، ويقتلونهم بالجوع ويمثّلون بهم. وما كان الإسلام يبيح شيئًا من ذلك حتى مع الذين حاولوا قتل النبي ﷺ. وقد أباح الإسلام الاسترقاق في الحروب، كضرورة حربية على قدر حال الحرب، فلا رقّ في سواها، وذلك لتطبيق قانون المعاملة بالمثل، في أضيق حدوده[2].

من هنا «فإذا انطلق الأعداء في مخالفة قواعد الفضيلة وانتهكوا الحرمات في غير جريمة دينية فإن القرآن الكريم نهى الجيوش الإسلامية، عن أن تجاريهم فيما يندفعون فيه، فإن لهم دينًا ينهاهم، وقد أمرهم الله بتقوى الله في حال الحرب، واشتجار السيوف...... لقد قال محمّد ﷺ لقريش الذين همّوا بقتله وأعدّوا العدّة لذلك....قال لهم: «ماتظنّون أني فاعل بكم»؟ قالوا ـ صاغرين مستضعفين ـ: «أخ كريم وابن أخ كريم» قال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». ولمّا ذهبت

---

(1) أبو زهرة، المقدّمة، المرجع السابق، ج 1، ص 41 ـ 53.

(2) المرجع السابق، ج 1، ص49.

جيوشه إلى مكّة، وقد تكاثرت بالعدد والعدّة، وأفْزِعت قريش وبدا فزعها، قال أحد قوّاده: «اليوم يوم الملحمة» استنكر النبي ﷺ قوله وعزله من قيادة كتيبته وقال: «اليوم يوم المرحمة»[1].

ويورد الإمام محمّد بن الحسن الشيباني (ت: 189هـ) عن تاريخ الصدر الأول مارواه «عقبة بن عامر الجهني ﷺ أنّه قَدِم على أبي بكر الصدّيق ﷺ برأس بناق البطريق، فأنكر ذلك. قيل: ياخليفة رسول الله: إنّهم يفعلون ذلك بنا. قال فاستنان بفارس والروم؟ لا يُحمل إليّ رأس، إنما يكفي الكتاب والخبر. وفي رواية: قال لهم: «لقد بغيتم، أي تجاوزتم الحدّ». وفي رواية: كتب إلى عمّاله بالشام: «لا تبعثوا إليّ برأس، ولكن يكفيني: الكتاب والخبر».

يقول السرخسي شارح السير الكبير للشيباني معلّقًا على النصّ السابق: «فبظاهر هذا الحديث أخذ بعض العلماء، وقال: لايحلّ حمل الرؤوس إلى الولاة لأنها جيفة. فالسبيل دفنها، لإماطة الأذى، ولأن إبانة الرأس مثل، ونهى رسول الله ﷺ عن المُثلة، ولو بالكلب العقور. وقد بيّن أبو بكر ﷺ أن هذا من فعل أهل الجاهلية، وقد نُهينا عن التشبّه بهم»[2].

وتتعدد صور تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل إلى نقض العهد، بمعنى أنّه إذا نقض العدو العهد فقتل رهائننا فلا

(1) المرجع السابق، جـ 1، ص44.

(2) السابق، جـ 1، ص49.

يجيز لنا ذلك قتل من في أيدينا من رهائنهم. وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ عن قوم من المشركين، بيننا وبينهم كتاب، لايغزونا ولا نغزوهم، ولا يقتلون لنا تاجرًا، ولا نقتل لهم، ويعطونا على ذلك الرهائن، ثمّ إنّهم نكثوا وقتلوا، فما تقول في الرهائن؟ قال: «ليس عليهم شيء»[1].

وروي أنّ الروم نقضوا عهدهم في زمن معاوية، وفي يده رهائن، فامتنع المسلون جميعًا من قتلهم، وخلّوا سبيلهم، وقالوا: «وفاء بغدر خير من غدر بغدر»[2].

ومن صوره كذلك ضبط ما أباحه الشرع من استثناءات في أحوال الحرب كجواز الخداع فيها، فقد شدّد بعض الفقهاء من الحنفية على ذلك وضيّق من التوسّع في هذه الرخصة إلى الحدّ الذي دفع محمّد بن الحسن الشيباني أن يقرِّر ذلك بقوله: «والمذهب عندنا، أن ليس المراد الكذب المحض، فإن ذلك لارخصة فيه، وإنما المراد استعمال المعاريض...»[3].

ولا شكّ أن للتساهل في ضابط التعامل بالمثل

---

(1) محمد بن أحمد السرخسي، **شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني** (تحقيق: صلاح الدين المنجد)، جـ 1 ص 110

(2) أبو يعلى محمد بن الحسين الفرّاء الحنبلي، **الأحكام السلطانية**، ص49.

(3) محمّد بن الحسن الشيباني، **السير الكبير بشرح محمّد بن أبي سهل السرخسي**، ج1، ص 288.

انعكاساته التربوية السلبية المباشرة وغير المباشرة على شخصية الناشئ المسلم الذي ينشأ في أجواء يسودها القتل والقتال، والتربّص والعنف، بلا أخلاق أو ضوابط، وكأن المسلم الذي يفخر بأعلى درجات الضبط الأخلاقي في دعوة الإسلام، إلى الحدّ الذي يكاد يحصر الدعوة الإسلامية في هذا الإطار، مصداقًا لقول الرسول الكريم محمّد ﷺ: «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق»[1]؛ لا يكاد يختلف عن سواه عمليًا، إذ هو مرهون في كل حين لمدى سلوك الآخر ومنهجه، وهذا وحده كافٍ لإدراك مدى الأثر السلبي الذي قادت إليه العمليات الانتقامية التي لا تراعي دينًا، ولا تلتفت إلى خُلُق، بل تجعل الآخر المحدّد لقيمها وأخلاقها.

المرتكز الثالث: العلاقة مع الحكام علاقة خروج ومواجهة وتكفير

يرى سيّد إمام أن الحكام الذين يتولّون اليوم الحكم في عموم البلدان الإسلامية كفّار يجب مواجهتهم بالسلاح. والقاعدة في ذلك لا تنظر إلى وضع الحاكم في علاقته بتطبيق الشريعة من حيث دافعه أو موانع تطبيقه، بحيث يغدو حالة من حالات ثلاث بحسب الآيات الثلاث في سورة المائدة، ممن قد تنطبق عليهم أحكام الظالمين تارة،

---

(1) أخرجه ابن سعد والبخاري في الأدب المفرد والحاكم والبيهقي، وهو صحيح، انظر: الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ج 2، ص 285، رقم الحديث 2345.

وأحكام الفاسقين تارة، وأحكام الكافرين تارة ثالثة، بل هو كافر في كل حال، إذ مادام لايطبّق أحكام الشريعة ـ وفق قراءة هذه المدرسة واجتهادها ـ فهو الممتنع ولا بد من قتاله، وإليك هذه النصوص المتضافرة للدكتور سيّد إمام:

«أ ـ والسلطان إذا كفر وكان ممتنعًا وجب قتاله فرضَ عين ويُقَدم على غيره. وهذا كشأن الحكام الذين يحكمون بغير شريعة الإسلام في كثير من بلدان المسلمين، فهؤلاء كفار، لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[1]، ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[2]. وغيرها من الأدلة، ومعظم هؤلاء يدعون الإسلام فهم بالكفر صاروا مرتدين.

والحق أن هؤلاء الحكام مع حكمهم بغير ما أنزل الله يُشَرِّعون للناس ما يشاءون من أحكام فهم قد نَصَبُوا أنفسهم أربابا وآلهة للناس من دون الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[4]. فكفرهم كفر مزيد مركب مع صدهم عن سبيل الله. وقد بسطت القول في هذه المسألة في رسالة أخرى، وهي رسالة دعوة التوحيد والاعتراضات الواردة على آية المائدة

(1) سورة المائدة، الآية: 4.
(2) سورة الأنعام، الآية: 1.
(3) سورة الشورى، الآية: 21.
(4) سورة التوبة، الآية: 31.

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وبينت أنه نص عام من أوجه كثيرة، وأن الكفر في الآية هو الكفر الأكبر وأنه إذا اختلفت أقوال الصحابة في تفسير آية اخترنا من أقوالهم ما يؤيده الكتاب والسنة كما هو مقرر في الأصول، وبينت كذلك أن ما يحدث في كثير من بلدان المسلمين الآن هو نفس صورة سبب نزول الآية وهو تعطيل حكم الشريعة واختراع حكم جديد وجعله تشريعًا مُلزِمًا للناس، كما عطل اليهود حكم التوراة(1).

وبدلًا من أن يقول ما مفاده: ما دام الصحابة قد اختلفوا في تفسير آيات المائدة تلك، على أكثر من رأي، فيسعنا ما وسعهم من الخلاف، ولا يجوّز التحكّم في تفسيرها، وإهدار ما عداه، أو عدّه مخالفًا لمدلولات الكتاب والسنّة، أو أن يرجّح رأيًا من تلك الآراء، دون اتهام غيره في نياتهم وتقواهم؛ إذا به يتجاهل كل ذلك، ويسطّح الأمر على نحو غير منهجي، حين قال: «اخترنا من أقوالهم ما يؤيده الكتاب والسنة» وكأن رأي الفريق الآخر من الصحابة، ومن يتبعهم؛ قد جاء موافقًا للتلمود والأناجيل المحرّفة، ولم يكونوا جميعًا دائرين حول مقصد تحقيق مرادات الكتاب الكريم والسنّة المطهرة، أصابوا أم أخطأوا.

ويمضي الدكتور سيّد إمام في تكفير أطراف أخرى متسببة في عدم تحكيم الشريعة، استنادًا إلى رأي أعلام معاصرين في المدرسة السلفية. وفي هذا يقول: «فكل من

(1) سيّد إمام، مرجع سابق، ص387.

شارك في وضع القوانين الوضعية أو حَكَم بها، فهو كافر كفرًا أكبرَ مخرجًا من ملة الإسلام وإن أتى بأركان الإسلام الخمسة وغيرها. وهذا هو ما قرره كثير من أهل العلم المعاصرين كما نقلتُه في الباب الثالث من هذه الرسالة عن أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ»[1].

ثم نراه يستمر في تأكيد حكمه السابق على الحاكم بالخروج بوصفه مرتدًا، فيقول:

ب ـ «فهذا الحاكم المرتد إن لم تكن له منعة وجب خلعه على الفور ويُعْرض على القاضي فإن تاب وإلا قتل وإن تاب لم يرجع إلى ولايته كما هي سنة أبي بكر وعمر ﷺ، وقال ﷺ «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ» (رواه الترمذي وصحّحه عن العرباض).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: [ولا استعمل عمر قط، بل ولا أبو بكر على المسلمين: منافقًا، ولا استعملا من أقاربهما، ولا كان تأخذهما في الله لومة لائم، بل لما قاتلا أهل الردة وأعادوهم إلى الإسلام منعوهم ركوب الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم، وكان عمر يقول لسعد بن أبي وقاص وهو أمير العراق: لا تستعمل أحدًا منهم، ولا تشاورهم في الحرب. فإنهم كانوا أمراء أكابر مثل طليحة الأسدي، والأقرع بن حابس،

(1) المرجع السابق، ص 388.

وعيينة بن حصن، والأشعث بن قيس الكِنْدي وأمثالهم فهؤلاء لما تخوف أبو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين][1].

ج ـ وإن كان الحاكم المرتد ممتنعًا بطائفة تقاتل دونه، وجب قتالهم، وكل من قاتل دونه فهو كافر مثله، لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾[2]، و﴿وَمَن﴾ في الآية اسم شرط فهي صيغة عموم تعم كل من تولى الكافر ونَصَرَه بالقول أو بالفعل. وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيره في نواقض الإسلام: [مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3][4]، فيقاتل كل هؤلاء قتال المرتدين وإن كانوا ينطقون بالشهادتين ويظهرون بعض شرائع الإسلام لإتيانهم بما ينقض أصل الإسلام»[5]...

و ـ وجهاد هؤلاء الحكام المرتدين وأعوانهم فرض عين على كل مسلم من غير ذوي الأعذار الشرعية... قلت: وكون جهاد هؤلاء الطواغيت فرض عين، هو من العلم الواجب إشاعته في عموم المسلمين، ليعلم كل مسلم أنه مأمور شخصيًا من ربه سبحانه بقتال هؤلاء. فإن هؤلاء

---

(1) **مجموع الفتاوى**، ج 35 ص65.

(2) سورة المائدة، الآية: 51.

(3) سورة المائدة، الآية: 51.

(4) مجموعة التوحيد لابن تيمية وابن عبد الوهاب، ص 38.

(5) سيّد إمام، المرجع السابق، ص 388.

الطواغيت يضربون سياجًا من العزلة المميتة بين عامة المسلمين وبين المتمسكين بدينهم، ليتسنى لهم ضرب المتمسكين بدينهم وسط جهل العامة وصمتهم، في حين أن كل فرد من العامة مخاطب بنفس الفريضة ما دام مسلمًا وإن كان فاسقًا مرتكبًا للموبقات، فإن الفسق لا يسقط الخطاب الشرعي بالجهاد. فالواجب على المتمسكين بدينهم كسر حاجز العزلة هذا بإعلام العامة عن طريق الدعوة الفردية والدعوة العامة بفرضية هذا الجهاد، لتتحول قضية الجهاد إلى قضية جميع المسلمين لا قضية جماعات الصفوة التي تضرب في يوم وليلة، وليتحول الجهاد من قضية للخاصة إلى قضية للعامة[1].

ونجد في التقرير التالي للدكتور سيّد إمام مدى الأهمية التي يوليها لقتال الحكام، وذلك في إجابته عن تساؤل كثيرًا ما يطرحه بعض الباحثين في هذا المجال، عن غياب القاعدة عن أي فعل في فلسطين المحتلة؟ إذ يرى أن قتال الحكام (المرتدّين) مقدّم على قتال غيرهم، يقول الدكتور سيّد إمام: «وقتال هؤلاء الحكام المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين من يهود ونصارى ووثنيين، وهذا من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه جهاد دفع متعين وهو يقدم على جهاد الطلب، أما كونه جهاد دفع فهذا لأن هؤلاء الحكام عدو كافر تسلط على بلد المسلمين. وقال ابن تيمية رحمه الله: [وأما قتال الدفع، فهو أشد أنواع دفع

(1) المرجع السابق، ص 390 ـ 391.

الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لاشيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان][1]. وفي الفقرة 7 يتعين الجهاد إذا نزل العدو ببلد المسلمين].

الثاني: كونهم مرتدين، وقد سبق في الفقرة 14 أن قتال المرتد مقدم على قتال الكافر الأصلي.

الثالث: كونهم الأقرب إلى المسلمين والأشد خطرًا وفتنة، وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾[2]، وقد سبق هذا في الفقرة (13)[3].

ثم نجده يخلص من ذلك إلى تقرير الحكم التالي: «الغرض من هذه الآيات بيان أن العداوة بين المؤمن والكافر متعلقة بوصف الكفر، هذا هو مناط الحكم لا بوصف آخر ككون الكافر أجنبيًا أو وطنيًا، لأن العداوة واجبة وإن كان الكافر هو ابنك أو قومك وعشيرتك، فمناط الحكم هو صفة الكفر لا غير. وما قيل في العداوة يقال في العقوبة، فعقوبة الكافر متعلقة بكفره أي بقيام صفة الكفر به لا بسبب وصف آخر، وهذا هو مناط الحكم. كقول النبي ﷺ: «من بَدَّل دينه فاقتلوه»[4]، فجعل عِلَّة القتل هي

---

(1) **الاختيارات الفقهية**، ص 309.
(2) سورة التوبة، الآية: 123.
(3) المرجع نفسه، ص 392.
(4) متفق عليه.

تبديل الدين أي الكفر بعد الإسلام، هذا هو مناط الحكم[1].

وفي سياق حديث الدكتور سيّد إمام عن مقاومة من يصفهم بـ(الطواغيت) من الحكام انتقل إلى الحديث عن الكذب على الأعداء: وتحت هذا العنوان (الكذب على الأعداء) قال: «ولم أقل الكذب في الحرب لأنه يجوز الكذب على العدو في الحرب وفي غير الحرب، كما سأدلل عليه»[2]، وهو ما يؤكّد أنه إنما يتحدّث بالدرجة الأساس عن أوضاع المجتمعات الإسلامية الراهنة التي يعدّها غير خارجة عن وصف دار الحرب، لعلّة عدم تطبيق أحكام الشريعة فيها.

وإذا كان ذلك تنظير سيّد إمام فإن انعكاساته التنظيرية والعملية كذلك قد انتقلت على نحو مباشر أو غير مباشر، إلى كل بقعة تمكّنت القاعدة من الوصول إليها، ومنها اليمن، فهاهو أحد هؤلاء ويسمّى (أبو عمر الفاروق) وفي مجلتهم (صدى الملاحم) يحاول تبرير جريمة قتل السيّاح الكوريين في حضرموت باليمن في شهر مارس 2009م، من منطلق أن الحكام الحاليين جميعًا ليسوا أهلًا لإبرام أيّ من عقود الأمان أو منح تأشيرة دخول بلاد المسلمين، بوصفهم مرتدّين مارقين من الملّة، وفي هذا يقول: «ليس النقاش هل التأشيرة عقد أمان، وإنما النقاش فيمن منح هذه التأشيرة، هل هو أهل لمنحها أم لا؟ ذلك أنه من الواضح

(1) نفسه، ص 393.

(2) سيّد إمام، المرجع نفسه، ص420.

لكل مطلعٍ طلب الحق أنَّ تلك الحكومات قد ارتدت عن دين الله، وارتكبت نواقض عدة لدين الله»[1].

ويعدّ أحد رجالاتهم في اليمن محمّد عمير الكلوي أحد أسباب انضمامه إلى القاعدة أن منهجها في التكفير منطلق من منهج أهل السنّة والجماعة ـ بحسب رؤيته وفقهه ـ ليبني على ذلك تكفير الحكام جملة وتفصيلًا. وفي هذا يقول: «إنني بفضل الله عندما نظرت في منهج القاعدة في مسألة التكفير، وجدتهم ينطلقون من أصول أهل السنة والجماعة، وإن رغمت أنوف؛ فهم يكفرون الحكام؛ لأنهم بدلوا شريعة الله بالقوانين الوضعية سواء في المحاكم التجارية، أو قانون العمل والعُمَّال، أو البنوك الربوية المقننة، أو المحاكم العسكرية والمحاكم الإعلامية وغيرها من القوانين، كذلك كفروهم بسبب مظاهرتهم لليهود والنصارى على المسلمين، فلا إشكال في تكفير الحاكم، ولذلك البلاد التي دخلتها أمريكا وأوجدت لها عملاء يقاتلون معها المجاهدين، ويتبنون عرش المحتل في العراق وأفغانستان فلا إشكال أنهم عملاء مرتدون»[2].

وصم الحاكم بالكفر لايستأهل دليلًا قطعيًا في فكر القاعدة ومنهجها بل إنه يكفي لذلك مخالفة قراءتها، حتى لو كان ذلك مخالفًا لقراءة جمهور أهل العلم، أو لعلماء أثبات آخرين، كما حصل في جهاد بعض علماء اليمن ومثقفيهم في سبيل تعديل الدستور اليمني، ليصبح على النحو الحالي،

(1) أبو عمر الفاروق، مرجع سابق، ص12.

(2) الكلوي العولقي، مرجع سابق، ص 32.

ولاسيما في مادته الثالثة التي باتت تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعًا، بل إن التكفير لا يقف عند حدّ الحاكم، بل يمتد ليصل إلى أنصار الدستور ووصمهم بالمروق الصريح من الدين، فبعد استعراض مطوّل لبعض نصوص الدستور اليمني خلص صاحب كتاب (معالم الوثنية في الدولة اليمنية) إلى أن «الدستور اليمني دستور كفري نجس، والإسلام منه بريء كبراءة الشمس من اللمس، فيجب على هذا الكفر بهذا الطاغوت الدستور واجتناب التحاكم إليه والبراءة منه وممن وضعه وصاغه وكذا تكفير أنصاره والتصريح بمروقهم من الدين، قال الله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[1]. فحذار يا عبد الله أن تنخدع بهذا الدستور حتى ولو كان الداعي لاعتناقه ممن يتلبس بالدين فما أكثر من يشتري بآيات الله ثمنًا قليلًا من الحركيين عشاق السلطة ولو أهين دين الله ومسخ؟؟؟ وحذار أيضًا أن تنطلي عليك (خرافة) أن الدستور منطلق من الشريعة الإسلامية كما قال ذلك بعض مشايخ السلفية السلطانية الذين يعانون الجهل المركب على أقل تقدير»[2].

أمّا الدولة اليمنية فالحكم عليها بالكفر من باب أولى إذ «الدولة قد وقعت في نواقض وقواصم تلحقها بركب دول الكفر والردة، ووالله الذي لا إله غيره إن الكفر البواح قد

(1) سورة البقرة، الآيتان: 256 ـ 257.

(2) أبو ذرّ السهري اليماني، مرجع سابق، ص 106.

رأيناه وسمعناه وقرأناه حتى ألفته الأسماع ولم تعد القلوب تستنكره، إنها الردة أيها الموحدون التي لا عذر فيها ولا شبهة، ولذا فالمسلم الذي جرد التوحيد لله رب العالمين ليوقن أن هذه الدولة ليس لها من الإسلام نصيب وهي موغلة في الكفر لا يأتي زمان إلا وهي منه في ازدياد»[1].

والموقف الحدّي من تكفير الدستور اليمني موقف متواتر عن القاعدة، وزاد عليها أحد شيوخها ويدعى محمّد بن عبد القادر المرشدي تكفير القانون اليمني، مع ما يُعرف بأنه مستخلص في جملته من الشريعة الإسلامية، ليصل إلى النتيجة ذاتها، من حيث تكفير الدستور اليمني ومعه القانون كذلك، فبعد استعراضه لبعض مواده وفقرات الدستور يصل إلى أنّه قد «تبين من هذا مع ما قبله أن الدستور والقانون اليمني طاغوت يجب الكفر به... بل الواجب الكفر بالدستور والقانون ـ المخالف لشرع الله، حيث لايصح الإيمان إلا بذلك وعلى المؤمن اجتناب الطاغوت»[2].

وذلك يعني تلقائيًا الموقف من المشاركة في الحكومات أو البرلمانات التي يصفونها بـ(الجاهلية)؛ إذ هو موقف محسوم لا مجال فيه للاجتهاد أو لإعذار الآخرين، وكونها قد قتلت بحثًا عند التيار السلفي القتالي فإن ذلك يلزم الآخرين جميعًا بالمتابعة والانصياع، وإلا فإنهم يوقعون

(1) المرجع السابق، ص 114.

(2) المرشدي، **كشف شبهات الديمقراطيين وكسر طاغوت اليمن**، ص 36 ـ 37.

أنفسهم في المخالفة التي فيها كفر صراح لمناقضتها لكلمة التوحيد وشروطها، وإليك ـ قارئي الكريم ـ رأي أحد أشهر منظّري القاعدة في العالم، وهو أبو محمّد المقدسي الذي يصرّح ردًّا على كل من يقترح على المقاتلين في الصومال أو أفغانستان أو العراق الجلوس إلى مائدة الحوار والتفاهم حول مسألة المشاركة في عضوية الحكومة أو البرلمان، أو نحو ذلك (لاحظ أنّه لاتمييز مطلقًا بين أيّ من تلك الحكومات ولا سواها في البلدان التي لاقتال فيها ولا احتلال) بأنه «ومع هذا الوضوح والظهور لكل أحد؛ لا يستحيي كثير من السذّج من طرح موضوع المشاركة في أمثال هذه الأنظمة المهترئة وحكوماتها العميلة وبرلماناتها التافهة! كما لا يستحيون من أن يوجهوا هذه الدعوات أو أن يعرضوا هذا الطرح على جماعات مقاتلة ولدت من رحم التيار السلفي الجهادي، مع أن هذه المس مسألة محسومة قد قتلت بحثًا عند مرجعياته وقتلت معها أي آمال أو احتمالات للمشاركة في الأنظمة الجاهلية ومؤسساتها العلمانية، كما فندت عنهم شبهات المخالفين فيها، وهي مسألة تعدّ في عُرف هذا التيار من الأصول والثوابت المتفق عليها، والتي لامجال فيها للاجتهاد أو الاستحسان، لأنها من المسائل المتعلقة بكلمة التوحيد وشروطها ونواقضها وعراها الوثقى»[1].

(1) أبو محمّد المقدسي، أما آن للسذّج أن ينضجوا، مشاركة الحركات الإسلامية في الحكومات العلمانية والبرلمانات التشريعية، موقع منبر التوحيد والجهاد، http://www.tawhed.ws/r?i=20021006).

وإذا كان ذلك أمرًا مفهومًا إلى حدّ ما فإن ما ليس مفهومًا إلا باستحضار جذور الفكر الخارجي (التكفيري)، ومسلكه التدميري عبر التاريخ، ولاسيما في (تركه أهل الأوثان، وقتله أهل الإيمان)؛ يتجلى أبرز ما يكون في الموقف من سلطة شيخ شريف أحمد رئيس الصومال، وهو الرئيس السابق للمحاكم الإسلامية، ومن حاملي راية الجهاد الأول هناك. ويذهب بك العجب مداه حين ترى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يرفع عقيرته متوسّلاً بما يسمّى بـ (الشباب المجاهدين) ليصمدوا في وجه رفيق دربهم شيخ شريف أحمد وحكومته، متهمًا شيخ شريف ورفاقه بأنهم هلكى متسلّقون صعدوا على جهود المخلصين، واصفًا لأولئك المنازعين لسلطة شيخ شريف بأنهم يقفون ضدّ المحتل، وأهل الشر والعناد الضالين المضلين المنتفعين[1]، وإذا كان أبو بصير يشير بوصف المحتل إلى أثيوبيا فإنه ينسى أو يتناسى أن القاعدة عبر (الحزب الإسلامي) أو (الشباب المجاهدين) يستقوون بحكومة عميلة أكبر، ومتعصّبة ضدّ المسلمين أعظم، وهي الحكومة الإريترية، لكن هكذا ينقلب الفكر التكفيري تدميرًا وقتلًا وتكفيرًا، وتخوينًا وعمىً في الرؤية واغترارًا بالذات، لمجرّد الاختلاف في ترتيب أولوية، أو تقدير مصلحة ومفسدة، أو موازنة بين خطر قريب داهم محتوم، وخطر

---

(1) راجع ـ على سبيل المثال ـ: أبو بصير ناصر الوحيشي، إلى أهل التمكين في الصومال، **صدى الملاحم**، العدد الثامن، ص 46.

بعيد موهوم، أو نحو ذلك، والسؤال هل ذلك الذي يجري من قتل للمدنيين والأبرياء وتشريد للآلاف من ديارهم، وهتك للأعراض والحرمات، واندلاع فتنة عمياء تتيح المجال للتدخل الأجنبي على نحو لم يكن ليحلم به المتربصون من قبل هو الجهاد (الشرعي)؟ حسنًا ماذا لو سقطت سلطة شيخ شريف أحمد، واستولى ما يسمّى بـ(الحزب الإسلامي)، أو (الشباب المجاهدين)، فما الذي يضمن أن لاتندلع بينهما حرب ضروس لأتفه الأسباب ـ مادامت هذه عقلياتهم، وذاك منهجهم ـ؟ ثمّ إذا سلّمنا جدلًا بأنهما سيتآلفان، فما الذي يمنع جماعة شيخ شريف أن تواجههم بأسلوبهم الدموي ذاته، وتقلب الوضع عليهما جحيمًا، كما فعلا معها بالأمس القريب، لاسيما وأنها كانت سلطة شرعية، أسقطها هؤلاء المتآمرون، كي يصلوا بدلًا منها، لا أكثر ولا أقلّ، ولم تكن تنتظر منهما يوم كانت حاكمة سوى كف يد العدوان والأذى وزرع الفتنة. وإذا كانا يلومانها بأنها تحالفت مع أثيوبيا فمنحتها السلطة، فإن شريف وجماعته سيقولان لهما وأنتما تحالفتما مع الجار الصليبي المتصهين؟ وعليهما حينذاك ـ لاقدّر الله ـ أن يستعدا لذلك، وأن لايطالباها بالسمع والطاعة، ويشرعا في سرد الآيات والأحاديث الموجبة لطاعة ولي الأمر، المحرّمة منازعته؛ إلا أن نرى كفرًا بواحًا، فكما أنهما رأيا بالأمس حكومة شيخ شريف ترتكب الكفر البواح بمجرّد أهوائهما، دونما اعتبار لشرع أو عقل أو خلُق أو حتى مروءة، ولم يلتفتوا إلى نداء كل مخلص صادق محبّ للصومال وأبنائه، وفي مقدّمته الاتحاد العالمي لعلماء

المسلمين بقيادة الإمام يوسف القرضاوي، وكذا كل مفكري الإسلام والغيارى على حرمة أبناء الصومال وكرامتهم وثرواتهم وممتلكاتهم؛ فكذلك غدًا لاقدّر الله ـ يمكن لجماعة شيخ شريف وحلفائها أن تكشف ـ بطريقتها ـ عن قيام الكفر البواح لدى سلطة الحزب الإسلامي، والشباب المجاهدين، وهكذا فكأنما كتب على الشعب الصومالي رجالًا ونساء وأطفالًا وشيوخًا؛ أن يدفعوا ضريبة الفتنة العمياء التي يتولى كبرها (المجاهدون)، وكفى بذلك ردًّا على شنشنة القاعدة بأنها لا تستهدف سوى الأمريكان وحلفائهم! ثمّ يأتي أبو بصير ليحدّثك ـ في عدمية قلّ نظيرها ـ مخاطبًا إخوانه في (الحزب الإسلامي) و(الشباب المجاهدين) بقوله: «أيها الإخوة لم تبق إلّا خطوة فقط وتقام الخلافة، وترجع الحقوق وتنطلق الفتوحات، ونصل روما ونقتسم أموالها...»!![1].

المرتكز الرابع: استباحة دماء الأطفال والنساء

في سياق حديث سيّد إمام عن جواز قتال كل من ليس على دين الإسلام بوصفه كافرًا، وذلك كافٍ ـ عنده ـ لقتله؛ نراه ينتقل من خلال ذلك إلى تقرير مسألة غاية في الخطورة وهي جواز قتل ذراري (الكفار) من (الطواغيت) وكذا النساء، إذا لم يكن بد من ذلك، حيث يقول: «قلت: وهنا تبرز مسألة، وهي إذا لم يمكن قتل الكافر إلا بقتل من معه من النساء والولدان، هل يجوز أم لا؟ الجواب: يجوز

(1) الوحيشي، المرجع السابق، ص 47.

قتلهم وإن لم يقاتلوا أو يعينوا، وذلك إذا لم يمكن قتل الكافر إلا بذلك، وعلى ألا يتعمد قتلهم»[1].

والأغرب في هذا الأمر أن ينتقل بعد ذلك سيّد إمام إلى تقرير جواز اغتيال الكافر المحارب (نفسه، ص 422). ومع أنّه يسعى لمحاولة إثبات مشروعية ذلك وفق قيده الضعيف (نفسه، ص 422 ـ 426)، غير المطروح أساسًا لدى الفقهاء في القديم أو الحديث، على هذا النحو، أو في مثل هذه الحال، أي حال مقاومة الحاكم الظالم أو غير المحكِّم لشريعة الله (على ما في هذا الأمر من لبس ونزاع وتحكّم في مفهوم تطبيق الشريعة، وشروط التوافر، أو انتفاء الموانع إلخ..لدى أصحاب هذه المدرسة، وأنموذج حكومة الصومال بقيادة شيخ شريف خير شاهد على ذلك التحكّم والانغلاق)؛ إلا أن مسائل الدماء التي استهان بها هذا الفكر نتيجة التنشئة المغالية، حيال كل مخالف بما في ذلك ـ من حيث يقصد أصحاب هذا الفكر أو لا يقصدون ـ ذريّته، وأقرب الناس إليه ـ جعلت الدكتور سيّد إمام يقدّم الأمر، كما لو كان مطابقًا تمامًا لأوضاع الحروب مع الأعداء خارج المجتمع المسلم، وهو محلّ خلاف الفقهاء في مسألة ذراري المشركين، أو الأعداء المحاربين عمومًا، حيث يرد ـ عند التعذّر اليقيني ـ حدوث قدر من ذلك أحيانًا، لكن الدكتور فضل يأبى إلا أن يصرّ على أن الحالتين واحدة، بجامع وقوع الكافر الوطني، أو المحلي

(1) سيّد إمام، مرجع سابق، ص 425.

في دائرة الكفر كالكافر الأجنبي أو غير المسلم من الأساس، متجاهلًا ما يُعرف عند الأصوليين بـ(تحقيق المناط) كما سبق إيراد قوله في هذا الباب.

وكذلك الحال لدى تنظيم القاعدة في اليمن فإن أحد منظريهم (أبو عمر الفاروق) ومع ذكره النهي عن قتل الأطفال والنساء ونحوهم ـ كما تقدّم ـ إلا أنّه يعود ليأخذ باليسار ما أعطاه باليمين، وذلك حين يقول: «لكن مع ذلك لابد أنْ نعلم أنَّ الشريعة التي حرمت قتل النساء والصبيان أباحت قتلهم، إذا لم يمكن قتل غيرهم ممن يجوز قتله إلا بقتلهم، فيجوز قتلهم تبعًا لا على وجه الاستقلال، ويثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالًا» ولا يفوته أن يستدل بحديث الصعب بن جثامة ـ وسترد مناقشة دلالته لاحقًا[1].

ومع أنه من المعلوم فقهيًا أنّه قد تلجئ الضرورة ـ والضرورة وحدها ـ إلى استثناءات محدودة وضرورية لامناص منها ولا سبيل إلى تجنبها، في قتال العدو الحقيقي غير المسلم، حال عدوانه، أو تهديده لبيضة الإسلام، ولكن تلك الضرورة تعدّ استثناء لا قاعدة عامة، إلا أننا حين نجد أن معظم عمليات القاعدة لا يكاد ينجو منها طفل أو امرأة أو بريء غير محارب ـ وواقع الحال في الصومال دليل لا مزيد عليه ـ ؛ بحجة أن هؤلاء غير مقصودين استقلالًا وإنما يقعون بالتَبَع، فلنا أن نستنتج الفرق بين حديث الفقهاء الاستثنائي وفق شروط (الضرورة والكلية والقطعية) المشار إليها فيما تقدّم، وبين ممارسات القاعدة

---

(1) أبو عمر الفاروق، مرجع سابق، ص11.

التي حوّلت حكم الضرورة والاستثناء إلى قاعدة عامة أو غالبة، وهنا سنستوعب معنى نسخ تنظيم القاعدة لذلك الحكم القاطع بحرمة استهداف غير المحاربين من نساء وأطفال ومرضى ونحوهم، أو أن ما أعطته القاعدة باليمين أخذته باليسار. غير أن ما يبعث على الدهشة والحيرة معًا أن هذا الاسترخاص لدماء الأبرياء من الأطفال المسلمين - مثلًا - استثنى منه الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري أبناء الصهاينة ومن يحتل فلسطين، ففي تسجيل صوتي له عبر (الانترنيت) (لم يعلن أيّ نفي له أو تشكيك فيه) يجيب فيه عن أسئلة موجّهة إليه؛ يحرّم في إجابته عن بعضها استهداف أطفال الإسرائيليين، لأنّهم أبرياء، وصواريخ حماس لاتفرّق بين محارب وبريء، والشريعة تحرّم استهداف الأبرياء، ولم يفته أن يبرّر استهداف أطفال الجزائريين بأنّ (المجاهدين) لا يستهدفونهم استقلالًا وإنما هي ضرورة الحرب، مشيرًا إلى مسألة التمترس في الفقه الإسلامي[1].

فتوى أبي قتادة

ولا تزال فتوى أحد رموز القاعدة في الغرب (أبو قتادة الفلسطيني) المعتقل حاليًا في أحد سجون لندن، في إجازته، إن لم يكن إيجابه (هكذا ورد في نصّ الفتوى) لـ(الجماعة الإسلامية المسلّحة) بالجزائر تهديد أو قتل

---

(1) أيمن الظواهري، قناة العربية، برنامج خاص عنوانه: لماذا لم تضرب القاعدة إيران حتى الآن؟ 5/ 4/ 2008م.

أطفال العساكر والضباط الجزائريين ونسائهم، تحت تبريرات عِدّة؛ غير مصدّقة من قبل بعض من يحاول أن يدرأ عن الإسلام وأهله شبهة العنف والتحريض عليه، رغم صدورها عن أبي قتادة بيقين. ويتذكّر الباحث أن أبا قتادة قد ذُكِّر ـ على سبيل التشنيع والاحتجاج عليه ـ بالفتوى ذاتها في برنامج (أكثر من رأي) على قناة الجزيرة (القطرية) من قِبَل مناظره في البرنامج؛ فلم ينكر أو يتردّد في تصريحه بها، وإليك نص فتواه بهذا الشأن:

«... تبين لنا فى الباب السابق جواز قتل الذرية والنساء توصلًا لقتل الكفار المقاتلين فهل يجوز قتل الذرية والنساء توصلًا لإحياء المسلم ودفعًا لهتك عرض المسلمة؟ من المعلوم شرعًا أن إحياء المسلم أعظم شأنًا من قتل الكافر، فدفع المفاسد وإبطالها خير من جلب المنافع، وقتل المسلم مفسدة عظيمة، وأما قتل الكافر فمصلحة، فإذا تدافعت مصلحه قتل أسارى الكفار مع مصلحة فدائهم بأسارى المسلمين وجب على المسلمين فداء الأسارى، وذلك بإطلاق أسارى الكفار. إذا تبين لنا هذا وعلمنا سابقًا جواز قتل الذرية والنساء توصلًا لقتل الرجال المقاتلة فإن من باب أولى جواز قتل هذه الذرية وقتل النساء توصلًا لمنع قتل المسلمين بل المجاهدين، وهتك أعراض المسلمات. فحقيقة المسألة أننا إن لم نستطع منع المرتدين من قتل أسارى المسلمين من مدنيين وغيرهم إلا بتهديد هؤلاء المرتدين بقتل نسائهم وأبنائهم، وكذلك إن لم نستطع منع المرتدين من انتهاك أعراض المسلمين والتلاعب بالنساء إلا وهو جائز إن لم يكن واجبًا، بتهديدهم بقتل

ذريتهم ونسائهم فهو جائز ولا شك، إن لم يكن واجبًا إذ إن مصلحة إحياء المسلمين وحفظ أعراضهم أشد وأهم من التوصل إلى قتل المرتدين بترسهم بنسائهم وأبنائهم، وهي الحالة التي أجاز فيها الشرع قتل الذريّة والنساء نصًا كما تقدم في حديث الصعب بن جثامة وقد جاء في الحديث ـ كما سيأتي ـ جواز الهجوم على الذرية والنساء حتى ينخذل الكفار ويتشتت أمرهم فتتوسع دائرة المعركة فتسهل هزيمتهم وذلك بجزعهم على أبنائهم ونسائهم وبتفريقهم من أجل حمايتهم... بهذا يتبين أن ما فعلته الجماعة الإسلامية المسلحة من تهديد ذرية ونساء المرتدين بالقتل من أجل تخفيف وطأتهم على النساء المساجين والإخوان هو عمل شرعي لا شبهة فيه» أ.هـ[1]

مناقشة الفتوى

ومع أنّه يبدو إلى الترف أقرب مناقشة أفكار كهذه لشذوذها وخروجها عن منهج التربية الإسلامية وأخلاق الجهاد القتالي في الإسلام، بل سلوك الأسوياء من الناس؛ غير أن بعض القرّاء قد يشغب عليه محاولة التعلّق ببعض الأحاديث النبوية الشريفة، ليبرّر صنيعه المستهجن في عُرف كل صاحب فطرة سليمة، أو خُلق قويم، أو عقل رشيد. وغاية ما قد يستدل به من يسوّغ قتل ذراري المحاربين غير المسلمين أو نسائهم (لاحظ أن حديث الظواهري وأبي

(1) موقع البراق، http: //alboraq. info/ showthread. php?t = 100070 & page=4.

قتادة ومن على شاكلتهما عن مسلمين يصفونهم بالمرتدّين) الحديث الذي رواه الصَعْب بن جَثَامة ﷺ قال: «مرّ بي النبي ﷺ بالأبواء أو بوَدَّان فسئل عن أهل يُبيَّتون من المشركين فيصاب من نسائهم وذراريهم، قال «هم منهم»، وسمعته يقول: «لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ»[1].

ومع ذلك فإن مثل هذا الأثر ـ وما في حكمه ـ لا يقوى على معارضة جملة الآثار الصحيحة المثبتة لحرمة استهداف غير المقاتلين. والحديث المشار إليه هنا إما محمول على النسخ كما قال غير واحد من أهل العلم[2]، أو أنها الضرورة الحربية التي لها أحكامها الاستثنائية وفق شروط (الضرورة والقطعية والكلية) التي نصَّ عليها المحققون من الأصوليين في مسألة التترس الشهيرة في المصادر الفقهية[3]، ولذلك قال مالك والأوزاعي: «لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى لو تترس أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة، وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجز رميهم ولا

(1) البخاري، مصدر سابق، كتاب الجهاد (56)، باب أهل الدار يبيتون فيها فيصاب الولدان والذراري (146)، ج 6، ص146، حديث رقم 3012، ومسلم، مصدر سابق، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمُّد، ج 12 ص49، واللفظ للبخاري.

(2) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج 6، ص147.

(3) راجع هذه الضوابط بتفصيل في: أبو حامد الغزالي، مصدر سابق، ج 1، ص295 ـ 315.

تحريقهم»[1]. ولعل مستندهما في ذلك ما أخرجه ابن حبّان في حديث الصعب بن جَثّامة المذكور آنفًا بزيادة «ثم نهى عنه يوم حنين»، وهي مدرجة في الحديث كما في سنن أبي داود فإن أبا داود قال في آخره: «قال سفيان: قال الزهري»: ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان»[2].

قال ابن حجر: «ويؤيد كون النهي في غزوة حنين ما سيأتي في حديث رياح ابن الربيع الآتي فقال لأحدهم: الحق خالدًا فقل له: لا تقتل ذرّية ولا عسيفًا»، والعسيف وفاء الأجير وزنًا ومعنى، وخالد أول مشاهده مع النبي ﷺ غزوة الفتح، وفي ذلك العام كانت غزوة حنين. وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قال: «لما دخل النبي ﷺ مكة أتي بامرأة مقتولة، فقال ما كانت هذه لتقاتل ونهى»[3].

المرتكز الخامس: منهج الانقلاب الثوري

وتؤمن القاعدة ـ تبعًا لمنظرها سيّد إمام ـ بالمنهج الانقلابي الثوري المادي العنيف في التغيير. وفي هذا السياق يرد الدكتور سيّد إمام على الشيخ محمد ناصر الدين

(1) ابن حجر، مصدر سابق، ج 6، ص147، وانظر الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج 7، ص246.
(2) ابن حجر، المصدر السابق، ج 6، ص147 ـ 148، والشوكاني، المصدر السابق، ج 7، ص 245 ـ 246.
(3) ابن حجر، المصدر السابق، ج 3، ص147 ـ 148.

الألباني الذي يعدّ الانقلاب على الحاكم المسلم بدعة لا تجوز، ويبدو أن ذلك من خلال شريطه الموسوم ب (من منهج الخوارج)، حيث صرّح بانحراف هذا المسلك وبدعيته وخروجه عن جادة منهج أهل السنّة، محاجًا من يتبنى ذلك بالآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة الصريحة، والواقع المشاهد[1]:

«والانقلاب العسكري إنما هو نوع من أنواع الخروج المسلح على الطواغيت وهو واجب ـ كما سبق ـ فكيف يسمي الشيخُ الواجبَ الشرعيَّ بدعةً؟. وليس الانقلاب العسكري من بدع العصر الحاضر كما يقول، فقد حدث في حياة النبي ﷺ بخروج فيروز الديلمي على الأسود العنسي المتنبئ الكذاب، حتى قتل فيروز ذلك الأسود، وقد ذكرت هذه الحادثة في هذه الفقرة من قبل[2]، كما ذكرت في أواخر مسألة العهود والبيعات أمثلة كثيرة للخروج على الحكام ـ بما يشبه الانقلابات العسكرية ـ حدثت في القرون الثلاثة المفضّلة. فالانقلاب ليس من بدع العصر الحاضر كما يقول الشيخ[3].

ويجاهر قادة القاعدة الآخرون كأبي محمّد المقدسي الموصوف ـ عند القاعدة ـ بأعظم أوصاف العلماء النوادر

---

(1) راجع: الألباني، من منهج الخوارج «شريط سمعي مسجّل»، في يوم 29 جمادى الأولى 1416 هـ الموافق لـ 23/ 10/ 1995م) فيقول: إمام في معرض ردّه على الألباني.

(2) نقلًا عن **البداية والنهاية**، 6/ 307 ـ 310.

(3) المرجع نفسه، ص 409.

في القديم والحديث بفكرة الانقلاب، بل يطلق عليها (الاستئصال والاقتلاع من الجذور)، ويعيب على الآخرين اتجاههم السلمي الإصلاحي، فها هو ذا يفاخر بأن ما يصفها بـ(السلفية الجهادية) «تيار لا يمارس ما يستسهله الآخرون من سياسة الترقيع والتجميل والتمويه!! أو ما يسمى بالإصلاح. والحل عنده لا يكون بتلطيخ وجه الأنظمة الحاكمة بغير ما أنزل الله بمساحيق التجميل أو حتى بمحاولة تجميلها ببعض العمليات الجراحية التجميلية، كلا فالحل الوحيد الذي يتبناه هذا التيار ويجده متسقًا مع أصول دينه وضوابط عقيدته هو السعي الجاد والجهاد بالنفس والمال والسنان واللسان لأجل استئصال هذه الأنظمة واقتلاعها من الجذور، منطلقين بذلك من النفي الذي تضمنته كلمة التوحيد في وجوب هدم كل ما يعبد من الطواغيت لإخراج العباد من عبادة العباد وتعبيدهم لله وحده»[1].

ووفق التفكير القاعدي لمبدأ هذا الانقلاب فإن ثمة (سيناريو) للانقلاب المتخيّل ينطلق من اليمن لكون «اليمن من المحطّات المهمة التي سينطلق منها المجاهدون لتحرير الجزيرة أولًا من الصليبيين وعملائهم، ومن ثمّ التوجّه للشام لتلتقي ـ بإذن الله ـ أجناد الأمة هناك (جند خرسان، وجند العراق، وجند المغرب الإسلامي، وجند أفريقيا وجند الشام وجند اليمن)، وعندها يكتمل العقد ليكون بعدها الانطلاق لتحرير بيت المقدس وتخليصه من رجس

(1) أبو محمّد المقدسي، **اما آن للسذّج ان ينضجوا**، مرجع سابق.

اليهود ودنسهم، وهذه هي الخطّة العملية لتحرير فلسطين لمن أراد سلوك الجادّة، وتجنّب بنيات الطريق»[1]، وكما سبق القول فإن ذكر تحرير بيت المقدس، لزوم هذا السيناريو بعد أن بدأت الأسئلة الملحّة تطرق باب القاعدة في ظل غيابها المطلق عن ساحة الأحداث في فلسطين!!

والواقع أن الحديث عن الانقلاب العسكري ليس بالأمر المستغرب إذا كان منهج الخروج هو الأساس في فكر القاعدة، حسبما تم إيراده آنفًا، وإيراده كذلك هنا تحت عنوان (منهج الانقلاب) من قبيل التأكيد الفنيّ ليس إلا.

المرتكز السادس: حصر مفهوم الجهاد في منهج القاعدة وحدها

يلاحظ أن لطبيعة الأيديولوجيا وعملية التكوين والتنشئة التربوية أثرًا واضحًا في نزعة الإقصاء للآخر البعيد ـ كما تقدّم ـ لكنها هنا تقصي الآخر القريب كذلك، إذ لاعتراف لأحد بحق حمل راية الجهاد ـ بصرف النظر عن المقصود بالجهاد هنا ـ ممن يخالف اجتهاد المدرسة (القتالية) التي ينتمي إليها الدكتور فضل، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ومن ثم يتم احتكار وصف الجهاد لمن يؤمن بفلسفته القاعدية وحدها، كما يتم وضع الألقاب الكبيرة أمام رموز القاعدة ورجالها، بل حتى المبتدئين

(1) حامل المسك، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، مرجع سابق، ص 27.

فيها، لا بأس من وضع ألقاب تفوق أحجامهم بكثير، ولا تستغرب إذا ما وقفت على لقب إمام لشيخ عادي من مشايخها، أو إمام الجزيرة أو علاّمتها أو القائد، أو أن فلانًا من رموزهم تجاوز القنطرة... إلخ ولكن سرعان ما تنقلب هذه الألقاب رأسًا على عقب إذا ما خالفهم، أو خرج عن مدرستهم، ولا غرابة أن تجد عنوانًا كبيرًا يصم هؤلاء المخالفين بأنهم (متسلّقون)[1]، وقائمة من الأوصاف النابية التي تؤكّد حقيقة الصفة التي تتسم بها القاعدة كما غيرها من الأفراد والجماعات الغالية، تلك التي تدور بين التقديس حال الرضا والتبخيس حال السخط، فالتقويم يدور بين ثنائية أو شخصية (قدّيس وإبليس) ولا ثالث لهما.

وفي هذا يقول الدكتور سيّد إمام: «أختم هذا الموضوع وهو (وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة) بقولي إن الغرض من إدراجي له في هذه الرسالة، هو ألا ينخدع المسلمون بكل من رفع راية الجهاد وإن سماها إسلامية حتى ينظروا في عقيدته ومنهجه ومطابقة ذلك لمنهج أهل السنة والجماعة الذي ذكرت أصوله فيما سبق، فما خالف الدليل فهو رد. فإذا صح المنهج ينظر بعد ذلك في عملِهِ هل يوافق قوله أم لا، وهي قاعدة (الانقياد التام) وقد سبق ذكرها، فإن وافق العملُ القولَ فصاحبه نحسبه صادقًا إن شاء الله تعالى، وإن خالفه فهو كاذب متلاعب بدين الله يخادع الناس بقوله الحسن ويكذب فعلُه قولَه، وهو من أهل مقت الله وغضبه

---

(1) راجع على سبيل المثال: اللجنة الدعوية، المتسلّقون، صدى الملاحم، العدد الثامن، ص 25 ـ 29.

الذين يقولون مالا يفعلون، قال تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾[1][2]. ومرة أخرى لا يعترف الدكتور سيّد إمام ومَنْ وراءه بـ(جهاد) من يخالف اجتهاد هذه المدرسة، حتى لو كان أقوى حجة، أو أصدق بلاء؛ أو لايزال في دائرة أهل السنّة، لأنّه يعدّ ـ عنهم ـ مخالفًا للحق، مع ما يعلمه الباحثون المتحرّرون من ربقة التعصّب الطائفي أو المذهبي أو الحزبي المقيت من أن مسألة الجهاد تعني الأمة بكل طوائفها وفرقها، ولاسيما فيما يُعرف بجهاد الدفع، الذي يفترض أن تحشد له جهود كل أبناء الأمة من مختلف الفرق والطوائف والاتجاهات، كما فعل ابن تيمية، حين واجه التتار بكل من استطاع من فرق الأمة التي وافقته على الجهاد.

حتى جهاد حماس في فلسطين فليس محلّ رضى أو قبول القاعدة، وهاك ـ على سبيل المثال وقد تقدّم جانب من موقف القاعدة من حماس في سياق آخر ـ جانبًا مما ورد في خطاب مصطفى أبي اليزيد من القيادة العامة لتنظيم القاعدة، بحسب وصفه في ختام توضيحه بتاريخ 3/شعبان/1430هـ المثبت على منبر التوحيد والجهاد التابع للمنظّر الجهادي الشهير (أبي محمّد المقدسي): «وعليه أحسب أن رأينا وموقفنا من تنظيم حماس واضحٌ جليّ؛ إن حماس قد ارتكبت طامات ومخالفات شرعية عظيمة، وقد سبق للعبد الفقير ـ على سبيل المثال ـ أن نصحهم في ترك هذه

---

(1) سورة البقرة، الآية: 9.

(2) سيّد إمام، مرجع سابق، ص347.

المخالفات قبل سنتين في اللقاء الأول لي مع مؤسسة السحاب في ربيع الآخر 1428هـ حيث قلت: «ننصحهم بالرجوع عن دخول المجالس الشركية والرجوع عن التزام واحترام القرارات الدولية والعربية وألا يضعوا أيديهم في أيدي العملاء الخونة والمرتدين في السلطة الفلسطينية وألا يظهروا ولاءً ولا احترامًا لزعامات الأنظمة المرتدة، وعليهم أن يصححوا عقيدة الولاء والبراء ولا يتنازلوا عن تطبيق الشريعة الإسلامية مقابل مصالح مزعومة، فموقفنا واضحٌ والحمد لله، كيف وحماس تحارِبُ في غزةَ ما تسميه بفكر القاعدة»[1]. ثم أردف بالقول منبهًا ومعتذرًا عن قول له سابق مع قناة الجزيرة (القطرية) ذكر فيه حماس بخير: «وأما ما ورد في لقاء الجزيرة من قولي إننا ومجاهدي حماس على فكر واحد ومنهج واحد فلم تكن العبارة دقيقة، وهي أشبه بسبق اللسان في لقاء ارتجاليّ، مع أنه كان في ذهني أيضًا وقت التكلم بها التركيز على المعنى الذي ذكرته أعلاه وهو التفريق بين المجاهدين الصالحين الصادقين وبين حماس كتنظيم سياسي، وعليه فالعبارة المذكورة لا تعبّر عن شيء ولا تفيد ما نريده، والواجب التفصيل في مثل هذا الموضع، وجل من لا يخطئ ولا يقع منه التقصير»[2].

---

(1) مصطفى أبو اليزيد، منبر التوحيد والجهاد، توضيح من الشيخ مصطفى أبي اليزيد حول كلام له متعلق بحماس، 5/ 10/ 2009م.

(2) المرجع السابق.

وهو موقف مطابق في مجمله لموقف أبي محمّد المقدسي الذي يردّ على من يسعى من العلماء والدعاة والمصلحين إلى التوسّط للحوار بين الأشقاء الذين وصلوا إلى السلطة في بلدان مثل الصومال وأفغانستان وغيرهما وبين من يقاتلهم حقنًا لدماء الشعوب، ولما فيه مصلحة أبناء تلك البلدان عامة؛ بقوله: «نتفهم أن توجه مثل هذه الدعوات إلى أي مجموعة منبثقة عن التيار الإرجائي أو أن يلبي نداءها أبناء ذلك التيار، فتتكرر وتستنسخ لنا صورة حماس وصورة كثير من حكومات المسخ التي ترفع شعارات إسلامية في الوقت الذي لا تمت تلك الحكومات في الحقيقة إلى دين الإسلام بصلة...»[1].

والواقع الآن في العراق ـ على سبيل المثال ـ يشهد بأن القاعدة تمثّل فصيلًا (منبوذًا) من شتى جماعات الجهاد والمقاومة هناك، وتندلع بين تلك الفصائل وبين القاعدة اشتباكات مؤسفة ـ بين حين وآخر ـ تسفر عن قتلى وجرحى وتدمير، ولم يسلم من عنفها واتهاماتها، حتى هيئة علماء المسلمين، وشيخ المقاومة هنالك حارث الضاري، والناطق الرسمي باسم العديد من فصائل المقاومة (الشرعية)، كما هو المتهم وهيئته من قبل الولايات المتحدة وحلفائها العراقيين بتبنّي المقاومة ودعمها! وذلك كلّه يدفع لاستنتاج حاصله: إن عملية التنشئة من الخلل بحيث جعلت من أمر الدّماء شأنًا عاديًا، بل ربما قربة إلى الله، مع أن الحديث الصحيح يتوعّد أنّه «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه،

---

(1) أبو محمّد المقدسي، اما آن للسذّج ان ينضجوا، مرجع سابق.

مالم يصب دمًا حرامًا»[1] وأنّه «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»[2].

ولدى تنظيم القاعدة في اليمن نصيبه الذي لايكاد يختلف عن أي مجموعة مماثلة في أي قطر من حيث وصف كل من له موقف مخالف قليلًا أو كثيرًا لمنهجه في التغيير، بجماعات الخيانة والنفاق، بصرف النظر عن مذهبه أو طائفته أو مدى رصيده في السبق إلى الجهاد المشروع من عدم ذلك. وإن ارتقى موقف القاعدة ـ حقيقة ـ هنا من حيث عدم وضع القوالب السيئة الجاهزة لأبناء الطوائف المخالفة وتلمّس المبرّرات والمعاذير لأبناء الطائفة السنيّة التي ينتمي إليها أفراد القاعدة وقياداتهم ـ كما تتعامل بعض فصائل السلفية مع طائفة الشيعة مثلًا ـ لكنه من الجانب الآخر عدمي، إذ لايزال يزهو بـ(جريمة) الحادي عشر من سبتمبر 2001م، رغم ما خلّفته من آثار تدميرية غاية في القبح، وألحقت أبلغ الأذى بالمسلمين وسمعتهم في العالم بعامة، وفي أمريكا والغرب بخاصة، ويستمر بوصف تلك الجريمة بـ(غزوة سبتمبر)، في الوقت الذي يصم جماعات سلمية ذات سبق وبلاء في الجهاد المشروع بتلك الصفات

---

(1) البخاري، مصدر سابق، ج 12، ص 187، رقم الحديث 6862، كتاب الدّيات، باب قول الله ـ تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾.

(2) الترمذي، **سنن الترمذي**، والحديث صحّحه الألباني، صحيح الجامع الصغير، مرجع سابق، ج 5، ص 16، رقم الحديث 4953.

لمجرّد اختلافها معه في منهج التغيير، فيصفها بأنها مسالمة أو استسلامية متحالفة مع الصليبيين، بحيث لا تختلف عن غيرها من الأنظمة الحاكمة أو الأحزاب القومية واليسارية، وتسمي القاعدة (الإخوان المسلمين) بسبب اختلافها معها في أفغانستان أو العراق، وتصل باتهامها إلى حد وصم تلك الجماعة بأنها لم تقف عن حدّ «التحالف والتأييد فقط وإنما وصل الأمر إلى المساندة العسكرية للصليبيين من قبل الأذرع العسكرية لجماعة الإخوان، كثورة العشرين وجامع وحماس العراق، بل والأدهى من ذلك أن يقوم الإخوان بتأسيس مجلس (إسناد ديالى)، وافتخروا بذلك، بضرب المجاهدين والكشف عن عوراتهم، أينما وجدوا فشاركت الكتائب المسلّحة التابعة للإخوان في هذه الحرب، فلم يتركوا عورة للمجاهدين إلا أظهروها، ولا مخبأ لسلاح يعرفونه إلا دلّوا عليه، ثم في نهاية المطاف وقفوا جنبًا إلى جنب مع المحتل، في قتال المجاهدين وبلباسهم المدني...فهل بعد ذلك سيثق أحد من المسلمين بتلك الجماعات التي رفعت شعار الجهاد ما يقارب القرن من الزمان، فلما استباح الشيطان الأكبر بلاد المسلمين، وسفكت دماؤهم، وهتكت أعراضهم ذهبت قيادات ورموز هذه الجماعات لدسّ رؤوسهم في التراب وكأن الأمر لا يعنيهم، والأدهى أن يجد منها العدو المحتل المناصر والمعين لقتل المسلمين، وهتك حرماتهم»[1].

---

(1) عدنان الأنصاري، الجهاد آثار وثمار (2)، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، ص 35 ـ 36.

أما نمط علاقة تنظيم القاعدة في اليمن وغير اليمن ببعض جماعات الجهاد والمقاومة من خارج الطائفة السنيّة فأكبر من أن توصف بالتسفيه واتهام النيات ووصم المجوسية، ومن ذلك موقفه السلبي جدًّا من حزب الله ورمزه حسن نصر الله في لبنان، حيث يصنف التنظيم موقف الحزب وزعيمه بأنه شعارات جوفاء، مستدلًا بعدم قيام الحزب بعمليات عسكرية أثناء القصف الصهيوني على غزة، نهاية العام 2008 ومطلع 2009م، وذلك عند القاعدة في اليمن وجزيرة العرب آية النفاق ودليل التآمر (لبناني فاهم، الشعارات الجوفاء، صدى الملاحم، العدد التاسع، ص 41)، دون أن تكلّف القاعدة نفسها طرح سؤال مماثل عن عملياتها داخل فلسطين؟!

ومسلسل اتهام النيات ـ في حقيقة الأمر ـ من الاستهانة بعقول الناس جميعًا ـ والمتابعين على نحو أخص ـ بحيث لايستأهل التعليق إلا بكلمة موجزة هي أن دهاقنة (الطائفية السياسية) اتهموا حزب الله حين دخل تلك الملحمة بحق في حرب تمّوز/ يوليو 2006م، نجدة لغزّة بأنه مغامر لايدرك العواقب، على حين وصمه متطرفو (الطائفية المذهبية) بأنه يقوم بأداء مسرحية مكشوفة!!! واليوم يتزيّد عليه هؤلاء لأنه لم يكرّر المغامرة غير المحسوبة، وأولئك بأنّه لم يلعب دورًا آخر في المسرحية، والسؤال الموضوعي هنا: فما هو المطلوب منه إذًا؟ خصوصًا وأن رضا القاعدة ليس قائمًا حتى في حق حماس، وقد رأينا موقفهم عبر خطاب مصطفى أبي اليزيد ـ على سبيل المثال ـ. ولكن ومع هذا المدى في اتهام النيات

فإن المجلة لا تلبث عبر العدد نفسه، ومع كاتب آخر يصف نفسه بـ (مفوض للحق سبحانه) أن يشهد لحزب الله وقيادته - من حيث لا يدرك - بأنهم ذوو مبادئ لايقبلون الذلّ فينبطحون أمام مهزلة التفاوض، على غرار ما تفعله بعض الأنظمة المصنّفة على الصف (السنّي) بل هم (حزب الله): «بالحرب وعدم التسليم أخرجوا أسراهم، وبالقوة أخرجوهم للعلاج في الخارج»[1].

تعليق تربوي ختامي

الواقع أن صناعة السلوك العدواني الذي يطبع الأفراد القاعديين بمستوياتهم العُمرية والاجتماعية، بحيث يستسهل أحدهم الولوغ في دماء الأبرياء، ولا يلتفت إلى شرع أو قانون أو أخلاق (دينية) أو إنسانية، أو أعراف وتقاليد (حميدة)؛ إنما جاء نتاجًا متوقّعًا لأجواء مشحونة على المدى الطويل بمثل هذه المفهومات والتنشئة الخاصة، ومنها أن التعامل بالعنف عبر استعمال السلاح مع أي خصم داخلي يصنّف (مرتدًا) حتى ولو بالظنّة ووفق المبادئ الخاصة في الحكم على الآخرين بالبقاء في الإسلام أو بالخروج منه - ناهيك عن غير المسلم - يمثّل أقرب السبل إلى نيل مرضاة الله والفوز بجنته ونعيمها، ثمّ يعبئ الناشئ من أفراد القاعدة على الكراهية مع كل مختلف معه، كما لا يسلم المجتمع بوصفه منظومة كلية متكاملة من معاداة قيمه

---

(1) مفوّض للحق سبحانه، بين المفاوضين والمفوّضين لرب العالمين، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، ص 53.

والوقوع ـ من ثمّ ـ في دائرة ما يُعرف في الدراسات النفسية والاجتماعية بـ (السيكوباتية) (Psychopath)، أو (Sociopath) أي الاضطراب بسبب عدم التزام قيم المجتمع، من دون شعور بالذنب لاختراق ذي السلوك المتطرّف أو العدواني لها، لأنّها تعدّ في نظره قيمًا جاهلية، كما أن المجتمع غدا جاهليًا، يستحق إعادة التأهيل بالإسلام، وفق المبادئ والمفهومات والقيم التي يتلقاها في أطره الخاصة وحدها. وهنا لايغيب عن البال أن لفترة الجهاد الأفغاني ـ بوجه خاص ـ ضدّ الاتحاد السوفياتي تأثيرها في الاتجاه الجهادي العام القاعدي وغير القاعدي، بل في الجهاد المشروع في الأصل ـ ضدّ العدو الخارجي المحتل ـ أو ضدّ الذات، كما تتبناه القاعدة غالبًا، ذلك أن الفرد الذي قضى سنوات عِدّة في أجواء المواجهة العسكرية، تحت أزيز الرصاص ودويّ القنابل وراجمات الصواريخ وحديث شبه متصل عن عالم العداء وصناعة الموت ونحو ذلك، ومن غير توجيه متوازن، أو ترشيد واعٍ للمسلك، بحيث يدرك المجاهد أن هذه حالة استثنائية فرضتها طبيعة العدوان السوفياتي، وليست هي الوضع الطبيعي الدائم للمسلم الراشد، ولمّا لم يحدث ذلك التوجيه والترشيد فقد خلق ذلك الوضع في الفرد شعورًا واعيًا تارة، وغير واعٍ تارة أخرى، حاصله أن الحياة السلمية لا معنى لها ولا قيمة بدون الجهاد (القتالي)، وكل حديث بخلاف ذلك فإنما هو تبرير لوضع القعود والتخلّف عن ركب المواجهة!

ومما يؤكّد أن طبيعة التنشئة لدى القاعدة هي هذه الأجواء وأنّها الأصل حرصهم على تنشئة أبنائهم على هذه المفردات تربية سلوكية ما يدعو إليه تنظيم القاعدة في اليمن، فبعد الحث على التدرّب وأوضاعه ونحو ذلك في سياق الحديث عن التربية على معاني الإعداد التربوي الجهادي (وفق مفهوم التنظيم وفلسفته)، وتحت عنوان (عبادة الرمي: ألا إن القوّة الرمي: 3) ورد ضمن مجلة التنظيم في جزيرة العرب (صدى الملاحم)، أن من الواجب علينا ـ وهو يعني أفراد التنظيم بوجه خاص ـ: «ينبغي الإعداد مسبقًا قبل لقاء العدو، ولا ينبغي تأجيل هذا الأمر والاتكال على أنّه سيتدرّب في الجبهة، فالله ـ عزّ وجلّ ـ لم يأمرنا بالإعداد لأي عبادة إلا عبادة الجهاد. فلم نؤمر بالإعداد لعبادة الصلاة أو الزكاة أو الصيام ولكن الله ـ تعالى ـ قال: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ فإنّما أمرنا بالإعداد للعدو»[1].

وفي سياق الواجب تجاه الأبناء يشير صاحب المقال إلى أنّه قد «ساد بين النّاس مفاهيم مغلوطة في تربية الأبناء منها أنّه ينبغي تجنيب الأطفال مظاهر العنف والدّماء، ولكن أفعال سلفنا تدلّ على العكس من ذلك» ثم يورد رواية تاريخية ـ يعوزها التحقيق وليس فيها حجّة من الناحية الشرعية ـ ويستنتج من ذلك قوله: «فسنتنا إذًا أن نعوّد أبناءنا على هذه الأمور، وعلينا أن نعود أبناءنا على السلاح منذ

(1) طالب الهيقمه، عبادة الرمي: ألا إن القوّة الرمي: **صدى الملاحم**، العدد التاسع، ص 17.

نعومة أظفارهم ونغرس في قلوبهم حبّ السلاح وهم صغار، فنشتري لهم أسلحة لعب كالبنادق التي ترمي برصاص صغير، فيتدرّبون بها على أساسيات الرمي، وهذه البنادق مفيدة جدًّا وتنمّي مهارات الرمي عند الصبيان، بحيث إذا وصلوا إلى السنّ المناسبة، التي يستطيعون فيها أن يرموا بالذخيرة الحيّة، يكونون قد قطعوا شوطًا في التدريب عندئذٍ، فعلى الآباء أن يأخذوا أبناءهم للتدرّب على الذخيرة الحيّة، وعلى مدى لم تكن بنادقهم السابقة تصل إليها. وهكذا نبني الجيل الذي يكون مؤهلًا للدفاع عن نفسه، وعن الأمة ومقدّساتها»[1].

وعلى ذلك الأساس برزت الفجوة التربوية والنفسية بين وضعين: وضع الجهاد (القتالي) في أرض أفغانستان ـ بوجه خاص ـ ووضع السلم في بلدانهم، بعد عودتهم، فحين عاد أولئك المجاهدون إلى بلدانهم، وتغيّرت أجواؤهم السابقة، حيث لا معارك ولا حديث عن الجهاد على نحو ما كان في بيئتهم الأولى، تذكّروا التزهيد في حياة بلا جهاد، ولذا لا بدّ من اختلاق أجواء جهاد (خاصة)، فحيث لاعدو مباشرًا؛ يجب أن نصنع عدوًّا (مفترضًا)، في صورة حاكم سياسي، ومن يعمل معه في إطار الصف الأول أو الثاني، أو حتى الضباط والجنود، ثم يمتدّ الأمر إلى السيّاح غير المسلمين، أو سفاراتهم، ثم المنشآت الإعلامية المحلية كدور السينما ـ مثلًا ـ، ثمّ يأتي دور الخصوم الفكريين والسياسيين بما في ذلك بعض الرموز

(1) المرجع السابق، ص 18.

الدينية من علماء الشريعة وحاملي الفكر الإسلامي الذين اشتهروا بخلافهم الحادّ مع القاعدة، وقد لايستثنى منهم حتى بعض المصنّفين من قِبل المحتل ومن يتبعه على الجهاد الشرعي والمقاومة التحرّرية، ولعلّ خير مثال لهؤلاء الدكتور حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق والناطق الرسمي والسياسي باسم عدد مقدّر من جماعات المقاومة الشرعية في العراق (ليس من بينها القاعدة بطبيعة الحال) فإنّه قد شكا في بعض لقاءاته المتلفزة من تهديدات عِدّة بلغته من القاعدة تتوعده بالموت وتجهيز كفنه وقبره، بل يبلغ بها التهديد درجة تخييره بين الطريقة التي يريد أن يموت بها!

الخلاصة: النتائج والتوصيات

بعد استعراض ما تقدّم بوسع الباحث أن يخلص إلى جملة من النتائج، تليها جملة من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج

بحسب فصول الدراسة فإنه يمكن الإشارة إلى أبرز النتائج وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

توصّلت الدراسة في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- تعود جذور فكرة القاعدة إلى بداية التسعينات الميلادية من القرن الماضي، عقب احتلال النظام العراقي للكويت، ودخول القوات الأجنبية إلى منطقة الخليج والجزيرة.

- تتمثل أهداف تنظيم القاعدة في اثني عشر هدفًا أبرزها إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وتأسيس جيش عدن أبين.

- إن مدلول حديث (أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب) إنما يرمي إلى عدم جواز قيام سلطتين دينيتين

في جزيرة العرب على نحو من النِدّية، التي قد تفضي إلى التنازع وتهديد مركز الدعوة وقلب الوحي، دون أن يكون لذلك صلة بوجود غير المسلمين لأسباب أخرى كوجودها أقلية ذميّة، أو دخولها مستأمنة، أو لغرض تجاري أو دبلوماسي أو نحو ذلك.

- إن إقحام اليمن في النهي الوارد في حديث جزيرة العرب غير معتبر لدى جمهور الفقهاء في القديم والحديث، إذ إن النهي لم يتناول - عندهم - سوى الحجاز خاصة، وهو مكة والمدينة وما والاها.

- جارت الدراسة الرأي القائل بتصحيح حديث «يخرج من عدن (وفي بعض الروايات من عدن أبين) اثنا عشر ألفًا ينصرون الله ورسوله، هم خير من بيني وبينهم»، لكنها لم تشايع مدلوله التقليدي الظاهري بل حملته على معنى النصر الحضاري الشامل، وأيّدت ذلك - في موطنه - بجملة معطيات علمية من نصوص القرآن الكريم، وسيرة النبي ﷺ.

ثانيًا: نتائج الفصل الثاني: في التكوين العلمي للقاعدة

وتوصّلت الدراسة في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- لم يُعرف عن القيادة العليا للقاعدة - ناهيك عن الجيلين الثاني والثالث منها - تخصّص علمي شرعي بأي معنى من المعاني المتعارف عليها بين أهل التخصّص.

- مع تأكيد الدراسة على أن لظاهرة العنف بصورة عامة، وعنف القاعدة بصورة أخص أسبابًا موضوعية

أحيانًا؛ فإنها قد خصّت فئة من طلبة الدراسات العلمية والتكنولوجية بأكبر قدر من التأثر بهذا الفكر، عازية جانبًا من ذلك إلى طبيعة تخصصاتهم الصارمة، على خلاف طبيعة التخصصات الشرعية والإنسانية.

ـ تأكّد أن سيكولوجيا الانتماء لدى القاعدة من وراء تلك المبالغة المفرِطة في وصف كل من ينتمي إلى فكرها، ولاسيما قيادة الجيل الثاني، حيث تُخلع عليهم ألقاب (كبيرة) يعلم كل مطّلع على مسار التنشئة والتأهيل لديهم أن تلك السيكولوجيا في الانتماء من وراء ذلك الوصف.

ـ توصّلت الدراسة إلى أن تصنيف شيوخ القاعدة لايخرج عن ثلاثة: صنف يمثل روافد للقاعدة ولكن من غير تنظيم عضوي، واستشهدت هنا بأبرز شخصية يمكن إيرادها في هذا السياق وهو الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبي، وصنف متراجع مع اضطراب وغموض، ولعل أبرز من يضرب به المثل هنا المشائخ: ناصر الفهد، وأحمد الخالدي، وعلي الخضير، وصنف ثالث يعلن تبنيه لأطاريح القاعدة وتنظيراتها جملة وتفصيلًا، ومن ثم فانتماؤه لم يعد يخفى، أو يستأهل البحث وتم الاستشهاد هنا بالشيخ عبد الله بن ناصر الرشيد.

ـ أثبتت الدراسة أن الفكر الجهادي الذي تبنه القاعدة لم يتم بمعزل عن الفكر الجهادي الذي تبنته الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد بمصر من قبل، وإن حدث ذلك في بداية النشأة على نحو غير مباشر، مع فارق جوهري بعد ذلك تمثّل في منهج المراجعات الجماعية العلنية للجماعتين

في مصر، على حين ظلّت القاعدة غير مكترثة لذلك، مع أن منظّرها الأساس الدكتور سيّد إمام عبد العزيز الشريف أو الدكتور فضل مؤلّف كتاب (العمدة في إعداد العدّة) وهو المرجع الأساس لفكر القاعدة التعليمي والتربوي قد أعلن مراجعته هو الآخر، بما لامجال للتشكيك فيه.

ثالثًا: نتائج الفصل الثالث: فلسفة التربية في فكر القاعدة

وتتلخص أهم رؤى القاعدة في مجال فلسفة التربية في التالي:

- العلم قسمان عيني على كل مسلم، وكفائي على الأمة ككل، ويتمثل النوع الأول في الضروريات العامة مثل أركان الإسلام والمحرّمات القطعية، ومعرفة تفاصيل بعض الأحكام فيمن وجبت عليه، أي إن غير القادر على الزكاة أو الحج ـ مثلًا ـ لايلزمه معرفة تفاصيل أحكامهما، بخلاف من يجب عليه ذلك، وينسحب ذلك على الجهاد (وفق فهم القاعدة بطبيعة الحال) فيلزم على (المجاهد) معرفة أحكام الجهاد الأولية كمعرفة ما يلزمه في حق الله، وفي حق أمير الجهاد، وفي كيفية التعامل مع العدو، دون بقية التفاصيل التي هي موكولة إلى الأمير.

- وجوب الجهاد على جمهور الأمة من غير ذوي الأعذار الشرعية.

- لا يشترط الفكر التربوي للقاعدة ضرورة العلم قبل الجهاد، حتى لو قَصَّر أحد في طلب العلم الواجب المتعين عليه فلا يكون تقصيره هذا مانعًا له من الجهاد.

- العلم في حق المجاهد نوعان: عيني عام ويتمثل في معرفة الفرض العيني على المسلم (المجاهد) وهو متيسّر بأقل زمن، أما معرفة التوحيد وأحكامه ونواقض الإسلام وفرائضه والمحرّمات ونحو ذلك، فهذا مما يمكن تحصيله أثناء الجهاد، ولا يشترط تحصيله قبل الجهاد، أما النوع الخاص فمعرفة علم مشروعية الجهاد ومعرفة الراية التي سيجاهد المسلم تحتها، وهذا مايلزم المجاهد معرفته قبل الشروع في الجهاد.

- تتمثل آلية الإعداد التربوي في الإعداد الإيماني بالعلم الشرعي والتزكية، وفي الإعداد المادي بإعداد القوة والتدرب عليها وبالنفقة في سبيل الله.

- ثمّة خلط في فكر القاعدة التربوي بين الإعداد المشروع للجهاد في سبيل الله تجاه كل عدو محارب من غير المسلمين، وبين الإعداد الخاص بتنفيذ (أجندة) خاصة لبعض الجماعات المؤمنة بالمنهج العسكري (القتالي) وسيلة لها لتحقيق أجندتها وفرض رؤاها الخاصة على من خالفها بالعنف والقوّة المادية، وتنشئة الجيل على ذلك.

- اختزل الفكر التربوي للقاعدة الجهاد في الجهاد (القتالي) وحده، مع أن من المقرّر شرعًا أن ثمّة أنواعًا أخرى للجهاد كجهاد النفس والشيطان، والجهاد بالمال والقلم واللسان، وهذا ما ينبغي أن تستوعبه المناهج والمقرّرات الدراسية ذات الصلة.

- تقرّر أدبيات القاعدة ذات الصلة بالفكر التربوي أن

الأولوية ليست للتربية العقدية بل للجهاد، فلا تلازم عندها بين العدالة (حسن المسلك وقوّة الاستقامة) (التي يمكن تحصيلها قبل وأثناء الجهاد) وبين الجهاد، وذلك بخلاف الإعداد المادي الذي قد يكون سببًا في إرجاء الجهاد عند العجز حتى يتم تجاوز وضع العجز قدر المستطاع. وقد قاد هذا التنظير ـ في اعتقاد كاتب هذه الدراسة ـ إلى وقوع القاعدة في شرك الاضطراب والتجاوز والاستهانة بدماء الأبرياء أحيانًا كثيرة، وذلك مخرج طبيعي لتربية ضعيفة من الناحية الشرعية والإيمانية. كما أن محاكمة القاعدة إلى أدبياتها النظرية ذات المرجعية السلفية تؤكّد وقوع ذلك التناقض من خلال العلاقة الإيجابية للقاعدة ببعض القوى والاتجاهات المتعارضة مع أيديولوجيتها الفكرية كالموقف من بعض قوى اليسار، ومن إيران، ومن الطالبان.

رابعًا: نتائج الفصل الرابع: أبرز المرتكزات الفكرية والتربوية لتنظيم القاعدة

وتوصّلت الدراسة إلى أن أبرز المرتكزات الفكرية والتربوية لتنظيم القاعدة تتمثل في:

ـ **المرتكز الأول**: الأيديولوجيا السلفية، من حيث جذور النشأة وعوامل التكوين ومصادر المعرفة، إذ إن الأيديولوجيا الخاصة بالقاعدة ومنطلقاتها الفكرية سلفية الفكر والمعرفة والمعتقد والتنشئة والتكوين، يمثل التراث المعرفي السلفي لبعض الرموز الفكرية لهذه المدرسة الرافد الفكري أو الزاد المعرفي لفكر القاعدة التربوي، وبصرف النظر عن مسألة مدى قيام علاقة عضوية حقيقية بين فكر

أولئك الأعلام وفكر القاعدة التربوي؛ من حيث قراءة فكرهم قراءة صحيحة من عدم ذلك؛ فإن المؤكّد أن تراث الشيخ محمّد بن عبد الوهاب هو أكثر تلك الروافد تأثيرًا في منهج القاعدة ومسلكهم، ولعل ذلك يرجع إلى عملية التنشئة في مرحلة ما قبل اندلاع العنف في العربية السعودية، وقبل ظهور بعض تلك المخرجات في البيئة الحاضنة له.

ـ **المرتكز الثاني**: ويتمثل في أن الأصل في العلاقة مع الآخر غير المسلم، القتال والصدام بلا فرق بين محارب ومسالم، وليس السلم أو التعايش، بل السلم حالة مؤقتة عارضة، كما أن العلاقة مع المسلم المختلف مع اتجاه القاعدة ليس اختلاف رأي أو اجتهاد مع بقاء الإخاء والمودّة، وإنما اختلاف اتهام بالانحراف والضلال وربما الكفر والخيانة أحيانًا، ونموذج شيخ شريف أحمد زعيم المحاكم الإسلامية الأسبق مثال حيّ في ذلك، على حين أن تحقيق الأدلة في ضوء القراءة الموضوعية الكلية يؤكّد أن العلاقة الأصلية بغير المسلم مرهونة بموقفه سلمًا أو حربًا، فالسلم معه هو الأصل حال كونه مسالمًا، وإعلان الحرب عليه أو معاداته هو الاستثناء حال كونه حربيًا. وفي هذا السياق تبدو المفارقة في انعدام أيّ موقف فعلي للقاعدة تجاه العدو الصهيوني.

ـ **المرتكز الثالث**: ويتمثّل في أن نمط العلاقة مع الحكام مطبوع بعلاقة الخروج والمواجهة والتكفير، نظرًا لعدم تطبيقهم الشريعة الإسلامية، من دون نظر في توافر

دواعي عدم الحكم بغير الشريعة، وانتفاء موانعها، بل حتى إن تطبيقها ليس كافيًا إذا خالف قراءة القاعدة لهذه المسالة أو تلك، وما الموقف من إعلان حكومة الصومال التي يرأس سلطتها العليا شيخ شريف أحمد الرئيس الأسبق للمحاكم الإسلامية سوى واحد من أبرز الشواهد الساطعة على ذلك، أيًا ما كلّف الأمر من إزهاق أرواح آلاف الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء، ناهيك عن عامة المواطنين الصوماليين.

ـ **المرتكز الرابع**: ويتمثل في استباحة القاعدة دماء الأطفال والنساء. ومع أنّ من القواعد المقرّرة في الشريعة وفق قراءة جماهير أئمة الإسلام في القديم والحديث عدم جواز قتل الأطفال والنساء، لامتناع صدور القتال عنهم عادة، لكن القاعدة ـ وإن لم تنازع في ذلك صوريًا لكنها لاتلتزمه عمليًا ـ تجيز ذلك من منطلق أن كل من وقف مع الطغاة من الحكام الذين لايحكمون بالشريعة ـ وفق قراءتها الخاصة بطبيعة الحال ـ حلال الدم، وإذا لم يتأت القضاء عليهم إلا بإزهاق أرواح أطفالهم، أو نسائهم، فلا بأس بذلك، بدعوى الضرورة، مع أن استقراء وقائع عمليات القاعدة أكّد أن الضرورة (المدّعاة) غدت هي القاعدة الأصل أو شبهها، وفي هذا جاءت الفتوى الغريبة الشاذة لأحد رموز القاعدة في الغرب وهو عمر أبو قتادة، بإباحة بل وجوب قتل أطفال أبناء العساكر في الجزائر أو نسائهم، إذا لم يكن من سبيل للقضاء عليهم إلا بذلك.

ـ **المرتكز الخامس**: ويتمثّل في منهج الانقلاب

الثوري المادي العنيف الذي يعني لونًا من ألوان الخروج المسلّح على الحاكم، وهو مادفع بعض رموز المدرسة السلفية الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني للرد على هذا المسلك لهذا الاتجاه، لكن المنظّر الأول للقاعدة الدكتور سيّد إمام جادل في ذلك وردّ على الشيخ الألباني، وأيّده في ذلك النظّر (الجهادي) أبو محمّد المقدسي! ووفقًا لهذا المنهج فإن ثمّة تصوّرًا مستقبليًا (يبدو خياليًا) لدى القاعدة في الخروج يبدأ من اليمن منطلقًا إلى الجزيرة العربية ومنتهيًا بالشام.

المرتكز السادس: ويتمثّل في حصر مفهوم الجهاد في منهج القاعدة وحدها، وذلك انطلاقًا من منهجها الكلّي في الاعتقاد بامتلاك الحقيقة، ونفيها عن الآخر، بما في ذلك الحركات الجهادية الكبرى كحركة حماس الفلسطينية أو حزب الله اللبناني.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً: ضرورة قيام المؤسسات التربوية المقصودة وفي مقدّمتها المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي ذات الصلة بعلوم الشريعة بإعادة النظر في مناهجها، وطرائق تعليمها، وتوجيهها وأدوارها، وكذا مؤهلات القائمين على التدريس والتوعية والتوجيه والأدوار المختلفة، بدلالة تلك المخرجات المرّة التي أثبتت أنها

نتاج تعبئة خاطئة في أوضاع معيّنة، دون أن يعني هذا تحميل المناهج المقروءة أو الرسمية وحدها تبعة ذلك، بل تشترك إلى جانب ذلك الجهات المشار إليها، وسواها ولاسيما، الأسرة ومؤسسات الإعلام والشباب والثقافة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وقبل ذلك كلّه صاحب القرار السياسي في تحمّل تلك المسؤولية.

ثانيًا: ضرورة قيام مؤسسات شرعية (حرّة)، بعيدة عن التدخّل الرسمي، أو السيطرة الحزبية أو المذهبية، أو الطائفية، أو الجهوية، وفق معايير منضبطة ما أمكن تتحقق في القائمين عليها، معايير الكفاءة والرشد والوعي وحسن المسلك والتوازن في المسار العام، وذلك لوضع ضوابط للفتوى الشرعية، بحيث يحترم التخصّص - مع عدم الوقوع في الوقت ذاته - في شرك الكهانة أو الوصاية على الدّين، على نحو من (البابوية) المذمومة في شريعتنا، وبما يضمن عدم الاستمرار في وضع العبث والعشوائية، التي جعلت الناشئة عرضة للتجاذبات السياسية، ومصيدة للأفكار الهدّامة من اليمين أو اليسار، وموضعًا للانفصام النفسي، بما قد يؤدّي إلى الجحود أو التطرّف، ومن ثمّ التخيير (القسري) الشعوري أو اللاشعوري في تقرير إما الانزلاق في شَرِك تنظيمات العنف وجماعات التطرّف، وإما السقوط في تيّار العدَمِية الفكرية أو السلوكية، للتخلّص من ذلك الوضع (الديني) البائس، وكأنّه لاوسط بين الرذيلتين، أو لاخيار سوى بين اتجاهين كلاهما سوء وعيب وتطرّف وتطرّف مضاد.

ثالثًا: ضرورة قيام السلطات الرسمية ـ بوجه خاص ـ بمراجعة مسار أدائها الحكومي بكل تفاصيله ومخرجاته على مختلف الصعد، وفي المجالات كافة، لاكتشاف العلاقة بين أداء أجهزتها ومؤسساتها وتصاعد ظاهرة العنف، إذ إن كل الفرضيات التي بين أيدينا اليوم تشير إلى أن ثمة علاقة سلبية بين أدائها وضياع العدل، وانتهاك الحقوق، وقمع الحرّيات العامة والإعلامية منها ـ بوجه خاص ـ مع غياب الشفافية، وتزوير إرادة الأمّة، وضعف السلطة القضائية، ونهب المال العام واستئثار فئة محدودة بالسلطة والثروة، وبقاء ذلك الوضع من غير معالجات جادّة، زد على ذلك قلّة الخدمات التنموية، وضعف البنية الأساسية، وربما انعدامهما بالكلية في بعض المناطق، مع تفشي مظاهر البطالة، واتساع رقعة الفقر، ومعدّلات التدهور في وضع التعليم، وبروز الخلل في الالتزام القيمي لدى الناشئة والمراهقين والشباب الجامعي ومن في حكمهم.

رابعًا: تحرير القرار الداخلي المرتبط بالسيادة ـ بوجه خاص ـ من التبعية أو الارتهان بالدوائر الخارجية التي تثبت الأيام أن سياستها واحدة من أبرز دوافع العنف، وتصاعد وتيرته، وأن حديث الدول الكبرى، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم (الديمقراطيات) الناشئة في منطقتنا، يهدف إلى تحقيق (أجندتها) ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة، بسياسة الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية الشاملة.

خامسًا: قيام المؤسسات العلمية (الحرّة)

والشخصيات الفقهية والفكرية والسياسية والإعلامية ذات السمعة الحسنة في مجتمعاتها ـ وربما خارجها ـ بإيلاء فقه المراجعات الذي ابتدأته الجماعة الإسلامية بمصر وكذا جماعة الجهاد هناك، ـ ناهيك عن مراجعات أخرى تمت في ليبيا والجزائر وسواهما ـ ما يستأهله من الاهتمام والرعاية والتسديد والدعم، كي يستمر، ويتواصل مع بقيّة مكوّنات الجماعات (الجهادية) وفي مقدّمتها القاعدة، خصوصًا حين يتم التركيز الراشد الواعي ـ وليس الشامت أو الناقد الّلاذع ـ على مراجعات الأفراد ذوي التأثير والحضور والمرجعية، كحال الدكتور فضل المنظّر الأول لتنظيم القاعدة، أو إعلان الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية في مصر مباركته لمسار فقه المراجعات لدى جماعته بمصر، أو انضمام عبّود وطارق الزمر: الرمزين الجهاديين الكبيرين في تنظيم الجهاد (المصري) إلى مسار المراجعات، والتأكيد على أن ذلك يعود إلى انتهاج سبيل الحوار ـ أيًا ما قد يشوبه من قصور ـ في مقابل إخفاق الحلّ الأمني إلا في أضيق نطاق، وأنّ هذا الأخير هو الضرورة التي تقدّر بقَدَرها، وفقًا لأخلاق العمل الأمني، وليس وفق ما هو سائد في معظم السجون سيئة السمعة، مع ملاحظة أنه لايدخل في هذا التركيز والإشادة بعض الأفراد الذين يغلب على الظن ـ وفقًا لسبر أغوار مراجعاتهم أو تراجعهم ـ أنّ دوافعهم ليست علمية أو أخلاقية تربوية، قائمة على إدراك مآلات الأمور، وخطورة المسار وعواقبه، بل لجوءًا مؤقتًا أو (تكتيكًا) مرحليًا، أو بحثًا عن التكسّب السياسي، أو الحظ الدنيوي، أو الوقوع

في شرك التسييس ودهاليز المسالك (الاستخبارية)، إلا إذا كان ذلك بقصد استخلاص العبرة من عاقبة الغلو والعنف وكيف يقود من النقيض إلى النقيض، أو من التطرّف إلى التطرّف المضاد، أو يوقع متبنيه في شرك (البراغماتية) بمفهومها الانتهازي، ولكن ذلك الاستخلاص لايجيده سوى من يمتلك سمتي الفقه الواعي والخُلُق القويم!

سادسًا: تضمين منهاج التربية الإسلامية في كل مستويات التعليم العام وما في حكمه مفردات مناسبة في التزكية، ومن أهم متضمناتها زرع الخوف من الله ـ تعالى ـ ووعده ووعيده في جانب حقوق العباد، وأهمها ـ بإطلاق ـ صون دماء الأبرياء وأعراضهم، وذلك يتطلّب التركيز (التزكوي) على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ذات الصلة بالتشديد في حرمة دماء الأبرياء ومدى العواقب الوخيمة التي تحيق بكل مستهين بها، ولعل من فقه الواقع في زماننا الذي كثرت فيه ظاهرة الاستهانة بدماء الأبرياء: التركيز ـ دون تبنّي ذلك بالضرورة ـ على الرأي المأثور عن عبد الله بن عبّاس ﷺ في تجاوز الله ـ تعالى ـ كل الذنوب سوى الشرك وقتل النفس بغير حق، مع بيان وافٍ بحيثيات ذلك الفقه القائمة على إدراك واعٍ بخطورة الانزلاق إلى دائرة التعاطي مع مسلك العنف وأهله. ولا شكّ أن تحقيق هذه التوصية يقتضي تأهيل معلّمين أكفاء من ذوي التميّز العلمي والرشد السلوكي، يمكنهم الاضطلاع بأداء رسالتهم المهنية على الوجه المأمول!

سابعًا: إعادة النظر في بعض المصادر التراثية على

وجه الخصوص التي كانت ـ ولا تزال أحيانًا ـ ذات مرجعية مهيمنة في القضايا الخطيرة ذات الشأن العام، سواء تلك المسائل التي تتصل بالدماء أم الأعراض أم الأموال، أم غيرها من حقوق المسلم، أو غير المسلم، بحيث تظل القداسة ـ حقًّا وتطبيقًا لاشعارًا وتنظيرًا فحسب ـ للكتاب الكريم والسنّة المطهرة، وبما يحقّق المصلحة الشرعية المعتبرة للأمة، وفق أصول الاستنباط ومؤهلات البحث في مصادر المعرفة الشرعية، وليس المضي العملي في (تقديس) التراث، والتعبّد بآراء آحاد الفقهاء أو العلماء أو المصلحين، في القديم أو الحديث، في الوقت الذي نردّد جميعًا أن لاحجة في قول بشر، ولا أحد يمتلك عصمة أو قداسة!!

ثامنًا: استثمار ظاهرة الثورات الشعبية في مقاومة الغلو والعنف الذي اتسمت به الجماعات المسلّحة في عملية التغيير المجتمعي، والتركيز على أن فلسفة هذه الجماعات في التغيير المجتمعي علاوة على كونها غير محتكمة إلى الرأي الشرعي القويم، كما لاتراعي أخلاق الإسلام في خلافها مع المسلم أو غير المسلم فإن هذه الثورات السلمية أثبتت فاعليتها وتأثيرها الجدّي بكلفة أقلّ ووقت أكثر اختصارًا، وهو ما ينبغي أن يدرج ضمن المقرّرات المدرسية ذات الصلة، بوصف ذلك حدثًا تاريخيًا معاصرًا هائلًا يستحق أن يُدْرَس ويُدَرَّس لتتعلم منه الأجيال خير أساليب التغيير المجتمعي وأنجعها.

وقفة تأمّل

في ختام هذه الدراسة يدعو الباحث ـ بصدق وحبّ وجدّ ـ كل مؤمن صادق للتأمّل المليّ في هذين الحديثين الشريفين للنبي ﷺ حيث يقول:

الحديث الأول

«... ومن خرج من أمّتي على أمّتي يضرب برّها وفاجرها، لايتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهدها، فليس منّي» (أخرجه مسلم (كتاب الإمارة)، ج 12، ص 239).

الحديث الثاني

«سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدّين، كما يمرق السهم من الرَّمية...» (أخرجه البيهقي عن علي، وصحّحه الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج 3، ص 213، حديث رقم 3548).



المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد بن تيمية، **مجموع فتاوى أحمد بن تيمية**، د.ت، د.ط، القاهرة: دار الرحمة.

- أحمد محمد الدغشي، **صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية**، 1425هـ ـ 2004م، الطبعة الأولى، الرياض: وزارة التربية والتعليم.

- أحمد محمد الدغشي، **الحوثيون: دراسة منهجية شاملة**، 1431هـ ـ 2010م، الطبعة الأولى: بيروت: الدار العربية للعلوم والدوحة: المورد للإعلام.

- الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)**، 1402هـ ـ 1982م، ط الثالثة، بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي.

- البخاري، **صحيح البخاري** (بشرح ابن حجر العسقلاني)، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي وإشراف عبد العزيز ابن باز، د.ت، د.ط، بيروت: دار الفكر.

- أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، ومعه: فواتح الرحموت للأنصاري، بشرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور، د.ت، د.ط، د.م: دار الفكر.

- ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري: شرح صحيح البخاري**، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي وإشراف عبد العزيز بن باز، د.ت، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- حسن بن فرحان المالكي، **داعية وليس نبيًا: قراءة نقدية لمذهب الشيخ محمّد بن عبد الوهاب في التكفير**، 1425هـ ـ 2004م، الطبعة الأولى، دار الرازي ومركز الدراسات التاريخية، عمّان.
- أبو ذر السمهري اليماني، **معالم الوثنية في الدولة اليمنية**، ربيع الثاني 1431هـ موقع: منبر التوحيد والجهاد.
- ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، د.ت، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- سعيد علي الجُمْحي، **القاعدة في اليمن: المنشأة ـ الخلفية الفكرية ـ الامتداد**، 2008م، الطبعة الأولى، صنعاء: مكتبة الحضارة.
- سيّد إمام عبد العزيز الشريف (عبد القادر بن عبد العزيز)، **العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله (نسخة إلكترونية)**.
- سيّد إمام عبد العزيز الشريف، (ملخّص) وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم، 18/ 11/ 2007م **إعداد: عبد المنعم منيب)** http://www. islamonline. net/servlet/ Satellite?c = ArticleA_C & cid = 1195032343019 & pagename = Zone
- الشوكاني، **نيل الأوطار: شرح منتقى الأخبار**، 1403هـ ـ 1983م، ط الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الشوكاني، **فتح القدير**، 1403هـ ـ 1983م، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- صبحي الصالح، **النظم الإسلامية: نشأتها وتطوّرها**، 1989م، ط السابعة، بيروت: دار العلم للملايين.
- عبد الله بن ناصر الرشيد، **هشيم التراجعات: وقفات مع مراجعات الفهد والخضير**، رسالة مستقلة (غير منشورة)، كتبت في عام 1424هـ.
- ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد** (تحقيق وتعليق وتخريج: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط)، 1406هـ ـ 1986م، ط الثالثة، بيروت والكويت: مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية.
- ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، 1401هـ ـ 1981م، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- كرم زهدي، حوار مع قناة **الجزيرة**، برنامج لقاء خاص، (أجرى الحوار: حسين عبد الغني)، تاريخ الحلقة: 23/ 8/ 2006م.
- كمال السعيد حبيب، **الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة**، 2002م، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- محمّد بن إبراهيم الوزير، **إيثار الحق على الخلق**، د.ن، د.ط، بيروت: دار مكتبة الهلال.
- محمد أبو زهرة، **أصول الفقه**، د.ت، د.ط، القاهرة دار الفكر العربي.

- محمّد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، د.ت، د.ط، القاهرة، دار الفكر العربي.
- محمد بن أحمد السرخسي، **شرح السير الكبير** لمحمد بن الحسن الشيباني (تحقيق: صلاح الدين المنجد)، د.ت، د.ط، د.م: د.ن.
- محمّد جمال الدين القاسمي، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، 1405هـ ـ 1985م، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- محمّد جمال الدين القاسمي، **الجرح والتعديل**، 1405هـ ـ 1985م، د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- محمّد بن الحسن الشيباني: **السير الكبير** بشرح محمّد بن أبي سهل السرخسي (كتب التمهيد والتعليقات: محمّد أبو زهرة وحقّق النصوص ووضع الفهارس مصطفى زيد)، 1958م، د.ط، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.
- محمد بن عبد القادر المرشدي، **كشف شبهات الديمقراطيين وكسر الطاغوت في اليمن**، 1430هـ ـ الطبعة الأولى، د: م: دار الملاحم للإنتاج الإعلامي التابع لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.
- محمّد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، 1401هـ ـ 1981م، ط الأولى، بيروت: دار القرآن الكريم.
- أبو محمّد المقدسي، **ملحق برسالة عبد الله بن ناصر الرشيد**، هشيم التراجعات: وقفات مع مراجعات الفهد والخضير، رسالة مستقلة غير منشورة، كتبت في عام 1424هـ.

- مسلم، **صحيح مسلم** (بشرح النووي)، د.ت، د.ط، القاهرة المطبعة الأميرية ومكتبتها.
- أبو مصعب محمّد عمير الكلوي العولقي، **لماذا اخترت القاعدة؟** (نسخة إلكترونية)، مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي، 1431هـ، الطبعة الأولى.
- مقبل بن هادي الوادعي، **المخرج من الفتنة**، 1403هـ ـ 1983م، الطبعة الأولى، د.م: د.ن.
- ناصر الفهد، طليعة التنكيل بما في بيان المثقفين من الأباطيل، موقع: السلفيون: **www.alsalafyon.com.**
- وهبة الزحيلي، **العلاقات الدولية في الإسلام: دراسة مقارنة بالقانون الحديث**، 1401هـ ـ 1981م، ط الأولى، مؤسسة الرسالة.
- ابن هشام، **السيرة النبوية**، د.ت، د، ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبو يعلى محمد بن الحسين الفرّاء الحنبلي، (صحّحه وعلّق عليه: محمّد حامد الفقي)، **الأحكام السلطانية**، 1386هـ ـ 1966م، ط ثانية، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

ثانيًا: المجلات والصحف والمواقع

- **الثورة** (صحيفة)، العدد 161208، 1 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 28 مارس 2009م، صنعاء: مؤسسة الثورة.
- أحمد فهمي، إيران وأمريكا: لماذا تحتاجان إلى القاعدة؟، **مجلة البيان**، العدد (274)، جمادى 57 1431هـ ـ مايو/يونيو 2010م

- أحمد محمّد الدغشي، إعادة الاعتبار لخطاب الوسطية الإسلامية، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 3 شوال 1424هـ ـ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 م، العدد 9130.
- أبو أسامة الأبيني، **إيضاحات حول ماجرى في مصنع الذخيرة في أبين**، شبكة أنصار المجاهدين، http:// www. as - ansar. com/vb/showthread. php?t = 35371
- أبو بصير ناصر الوحيشي، فزت وربّ الكعبة، مجلة **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ.
- أبو بصير ناصر الوحيشي، إلى أهل التمكين في الصومال، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب العدد الثامن، السنة الثانية، ربيع الأول، 1430هـ.
- أبو بصير ناصر الوحيشي، إلى أهل التمكين في الصومال، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب العدد الثامن، ربيع الأول، 1430هـ.
- أبو بصير ناصر الوحيشي كلمة صوتية بعنوان (إلى أهلنا في الجنوب) موقع الأرشيف www.archive.org/details/ alQAEDA1543
- الافتتاحية، أحزاب اليوم، العدد الثامن، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد الثامن، ربيع الأول 1430هـ.
- حامل المسك، في الأقصى نلتقي: سيناريوهات انهيار النظام الحاكم، **صدى الملاحم**، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ

- حسين عودة ومحمد رشيد، مجلة **المصريون (الإلكترونية)**، 7/ 8/ 2006م.
- الحياة (صحيفة) موقع الحياة: http://international.daralhayat.com/internationalarticle/190870 2010م، لندن: دار الحياة. في 12 أكتوبر.
- سيّد إمام عبد العزيز الشريف، حوار مع صحيفة **الحياة (اللندنية)**، 8 ـ 13/ 9/ 2007م (أجرى الحوار: محمّد صلاح)، موقع إسلام أون لاين.
- سيّد إمام عبد العزيز الشريف، تنبيهات مهمة على كتاباتي، مجلة **المنتدى**، مركز الكلمة الطيبة، صنعاء، العدد(11)، ربيع أول 1429هـ مارس 2008م.http://www. islamonline. net/servlet/Satellite?c = ArticleA_C & cid = 1196786060695 & pagename = Zone - Arabic - Daawa %2 FDWAL ayout).
- سيّد إمام، حوار مع صحيفة الحياة، أجراه محمد صلاح، موقع إسلام أون لاين: http://www.islamonline.net/ servlet/Satellite?c = ArticleA_C&cid = 1196786060695 & pagename = Zone -)Arabic-Daawa%2FDWALayout.
- الصحوة نت (موقع) /www.alsahwa - yemen.net - view_news.no = 1_2009_03_28_69486/
- أبو عمر الفاروق، حكم استهداف السيّاح، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ
- طالب الهيقعه، عبادة الرمي: ألا إن القوّة الرمي: 3،

صدى الملاحم، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، السنة الثانية، العدد التاسع، جمادى الأولى 1430هـ.

- عبد الرحمن بن محمد الهرفي، السيرة الذاتية لسماحة الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبي: www.saaid.net/warath hamood/h34.htm
- عبد العزيز الأبيني، مدرسة يوسف: الحلقة الثالثة، الانتصار على المحقِّقين، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد الثامن، ربيع الأول، 1430هـ.
- عدنان الأنصاري، الجهاد آثار وثمار (2)، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ
- غلام الله رحمتي، نائب الشيخ جميل الرحمن، حوار مجلة البيان ـ www.albayan - magazine.com/conversations/conv - 02.htm
- لبناني فاهم، الشعارات الجوفاء، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ.
- اللجنة الدعوية، المتسلّقون، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، **صدى الملاحم**، ، العدد الثامن، ربيع الأول، 1430هـ.
- اللجنة الدعوية، المتسلّقون، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد الثامن، ربيع الأول 1430هـ.
- المسؤول الإعلامي لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب،

صدى الملاحم، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ.

- أبو مصعب السوري، مسؤولية أهل اليمن تجاه ثروات المسلمين ومقدّساتهم، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد الثامن، السنة الثانية، ربيع الأول، 1430هـ.
- مأرب برس (موقع) بيان تنظيم القاعدة بشأن مسؤوليته عن تفجيري الجوف وصعدة، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010م http://marebpress. net/news_details. php?sid = 29099 & lng = arabic
- مفوّض للحق سبحانه، بين المفاوضين والمفوّضين لرب العالمين، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ.
- موقع ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، /ar.wikipedia.org/wiki %25D8%25A3%25D
- نيوز يمن (موقع) بيان مكتب عبد الملك الحوثي لتحميل أمريكا وإسرائيل مسؤوليتهما عن تفجير الجوف في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010م /http://www.newsyemen.net view_news.asp?sub_no = 1_2010_11_24_49249
- نيوز يمن (موقع) تصريح ضيف الله الشامي حول تحميل أمريكا مسؤولية تفجير صعدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010م 26 www. newsyemen. net/view_news. asp?sub_no = 1_2010_11_26_49292
- نيوز يمن (موقع) تصريح ضيف الله الشامي الموجّه إلى

السفير الأمريكي بصنعاء في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2010م www. newsyemen. net/view_news. asp?sub_no = 1_2010_11_27_49312

- أبو همّام القحطاني، المطلوبون بين الأمس واليوم، مجلة **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد الثامن، ربيع الأول، 1430هـ.
- الهيئة الشرعية، ، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، **صدى الملاحم** العدد التاسع، السنة الثانية، جمادى الأولى، 1430هـ.
- الهيئة الشرعية، خصائص جزيرة العرب، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، العدد الثامن، السنة الثانية، ربيع الأول، 1430هـ.
- الهيئة الشرعية، فتاوى: هل اليمن من جزيرة العرب؟، **صدى الملاحم**، تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب العدد الثامن، السنة الثانية، ربيع الأول، 1430هـ.
- يوسف القرضاوي، حوار القرن مع إمام العصر الدكتور يوسف القرضاوي، مجلة **نوافذ**، رمضان 1423هـ ـ تشرين الثاني/نوفمبر 2002م، العدد (37) صنعاء: مؤسسة الناس.

ثالثًا: تسجيلات ومنشورات وحوارات إذاعية ومتلفزة

- الألباني، **من منهج الخوارج** «شريط سمعي مسجّل»، في يوم 29 ـ جمادى الأولى/ 1416هـ ـ أيمن الظواهري، خطاب متلفز، قناة **الجزيرة**، نشرات الأخبار، 9/ 9/ 2008م.

- أيمن الظواهري، **قناة العربية**، برنامج خاص عنوانه: لماذا لم تضرب القاعدة إيران حتى الآن؟ 5/ 4/ 2008م.
- تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، هذه دعوتنا: من هم المجاهدون في جزيرة العرب؟، (منشور)، العدد الخامس، ربيع الأول، 1431هـ، موقع: **منبر التوحيد والجهاد.**
- حمدي عبد الرحمن، حوار مع **إذاعة لندن** (القسم العربي)، برنامج العالم هذا الصباح.
- أبو سفيان الأزدي، ردّ **العدوان الصليبي**، كلمة صوتية بتاريخ 24 صفر 1431 هـ الموافق 8/ 2/ 2010م.
- سميع الله نجيبي، عقيدة ملا عمر وطالبان، (شريط مسجّل بتاريخ 7 شوال 1422هـ ـ 22/ 12/ 2001م، مثبت على موقع **http://www.sahab.net/forums/ showthread.php?t=276820/10/1995**م.
- أبو محمّد المقدسي، أما آن للسذّج أن ينضجوا، مشاركة الحركات الإسلامية في الحكومات العلمانية والبرلمانات التشريعية، بتاريخ ربيع أول 1431هـ، **موقع منبر التوحيد والجهاد**، **http://www.tawhed.ws/r?i=20021006**
- مصطفى أبو اليزيد، توضيح من الشيخ مصطفى أبي اليزيد حول كلام له متعلق بحماس، 5/ 10/ 2009م، **منبر التوحيد والجهاد.**
- منتصر الزيّات، حوار مع **قناة الجزيرة**، برنامج بلا حدود (أجرى الحوار: أحمد منصور).

- أبو هريرة الصنعاني، كلمة صوتية عنوانها: «انج عليّ فقد هلك برويز»، **مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي**، 3 ذو القعدة 1431هـ/ 11أكتوبر 2010م.
- أبو قتادة الفلسطيني، فتوى في جواز أو وجوب قتل ذراري العساكر في الجزائر، موقع البراق، http://alboraq.info/showthread.php?t=100070&page=4
- ناصر الفهد وعلي الخضير، نص حواريهما في المراجعات وتعليقات بعض القرّاء، موقع إخوان أون لاين: www.ikhwan.net/archive/showthread.php?t=43345- ناظم الجبوري، **قناة العربية**، حوار مع برنامج صناعة الموت، في 18/ 4/ 2007م. - أبو يحي الليبي، بيان: لسنا حوثيين: **لاتدع الجذع وتبصر القذى**، 20/ 2/ 2010م.
- أبو يحيى الليبي، بيان: **حكومة اليمن لامريكا: نحري دون نحرك**، 27/ محرم الحرام/ 1431هـ

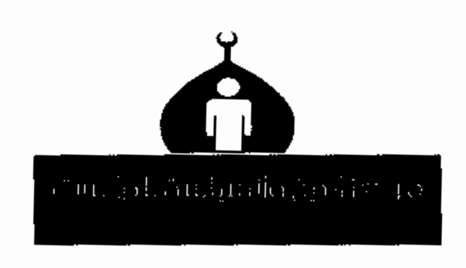
السيرة الذاتية

للأستاذ الدكتور احمد محمّد حسين الدُّغَشِي ـ
استاذ أصول التربية الإسلامية وفلسفتها ـ
كلية التربية ـ جامعة صنعاء

- من مواليد 27 جمادى الأولى 1386هـ ـ 12 أيلول (سبتمبر) 1966م ـ الحيمة الخارجية ـ محافظة صنعاء ـ اليمن.
- حاصل على بكالوريوس تربية ـ كلية التربية ـ قسم الدراسات الإسلامية ـ 1410هـ ـ 1990م ـ جامعة صنعاء.
- عضو هيئة التدريس في كلية التربية ـ جامعة صنعاء منذ تعيينه معيدًا في كلية التربية ـ حجّة ـ جامعة صنعاء في العام 1411هـ ـ 1991م.
- حاصل على درجتي الماجستير جامعة اليرموك بالأردن، عام 1415هـ ـ 1995م، وكان الأول على دفعته في نتيجة مقرّرات الماجستير.
- حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة الخرطوم بالسودان عام 1418هـ ـ 1998م، في أصول التربية الإسلامية وفلسفتها.
- عيّن رئيسًا لقسم العلوم التربوية والنفسية ـ كلية التربية ـ أرحب ـ جامعة صنعاء منذ العام 1423هـ ـ 2002م حتى العام1426هـ ـ 2005م.
- حصل على درجة الأستاذية في أصول التربية الإسلامية وفلسفتها في شهر رمضان 1431هـ ـ أيلول/ سبتمبر 2010م.
- عُيّن عميدًا لكلية الآداب والتربية بجامعة الأندلس الأهلية ابتداءً من شوال1426هـ الموافق أكتوبر 2005م (فصل دراسي).

- أشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير في الجامعات اليمنية.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش وورش العمل في المجال التربوي والفكري على مستوى اليمن وخارجها.
- عضو الجمعية التربوية اليمنية.
- عضو العديد من اللجان التربوية داخل اليمن وخارجها.
- محكّم في العديد من الدراسات والأبحاث اليمنية والعربية، كما حكّم في بعض الجوائز العربية.
- مستشار علمي لدى بعض الجهات العلمية الرسمية والخاصة.
- الناطق الإعلامي للمنتدى العالمي للوسطية ـ فرع اليمن.
- له نحو ثلاثين كتابًا في الفكر التربوي الإسلامي والفكر الإسلامي العام، بعضها مطبوع وبعضها لايزال قيد النشر.
- نشر عشرات المقالات والدراسات الفكرية والتربوية المبثوثة في مختلف الصحف والمجلات المحكّمة والجامعة داخل اليمن وخارجها، وكذلك المواقع اليمنية والعربية.
- ساهم في خدمة المجتمع عبر العديد من الفعاليات العامة كالخطب والندوات والمحاضرات، عبر المسجد وغيره، والمشاركة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والمواقع الإلكترونية داخليًا وخارجيًا.
- حاصل على جائزة رئيس الجمهورية التشجيعية للبحث العلمي في دورتها الثانية 1430هـ ـ 2009م عن كتابه صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية (تمّ تسليم الجائزة في حفل رسمي في (يوم العلم) 19 شعبان 1431هـ الموافق 31/ 7/ 2010م).

addaghashi@yemen.net.ye



تعريف بالمركز

مركز الدين والسياسة للدراسات مركز علمي مستقل، تأسس في عام 2010م، ويستند المركز في منهجيته على المعايير العلمية والموضوعية، وتحري الدقة في جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها مع التركيز على العمل النوعي الجاد من أجل بث الوعي محليًا وإقليميًا ودوليا، والمساهمة في إظهار وسطية الإسلام.

ويعنى المركز بشؤون الحركات الإسلامية والفكر الدينيوحوار الحضارات ودراسات ظاهرة الإرهاب والعنف وما يتصل بها من علاقات دولية وقوانين بالإضافة الى المساهمة الفاعلة في فهم ظاهرة التطرف والتكفير والعمل على إيجاد الحلول لتلك الظواهر، ويسعى المركز من خلال مناشطة واصدارته بالاضافة الى بوابته الإلكترونية على الإنترنت إلى بناء قاعدة معلومات واسعة، وتصنيفها وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية والتعاون مع أبرز العلماء والخبراء والمتخصصين في مجال الفكر.

مركز الدين والسياسة للدراسات والبحوث

religion and politics Center for Studies and Research

المشرف العام: خالد عبدالله المشوح

www.rpcst.com